دراسة تشخيصية حول مسؤولية الشركات في قطاع النسيج بمصر

نظرة مستقبلية نحو تعزيز إدارة الاستدامة في قطاع النسيج المصري

جدول المحتويات

ملخص واف 4

نظرة عامة على صناعة النسيج في مصر 11

مسؤولية الشركات 15

مسؤولية الشركات في مصر 17

المنهجية 21

الهدف 21

الوسائل التحليلية 21

تحديد الأطراف المعنية ومشاركتهم 23

تشخيص ممارسات مسؤولية الشركات الموجودة 26

التنفيذ 29

الحوكمة وإدارة المخاطر والتوافق 29

الأداء المجتمعي 31

حقوق الإنسان وممارسات العمل 33

الاستثمار المجتمعي (المبادرات المجتمعية) 37

البيئة التنظيمية 43

دور المجتمع المدني 45

المعايير والإرشادات والمقارنة بالأفضل 46

مسئولية المنتج و سلامة العميل 47

سلسلة التوريد في صناعة النسيج 49

العنصر الثالث: النفاذ إلى الأسواق والمنتجات المسؤولة 70

ملحق 1: نتائج المسح الذي أجرته شركة (نيليسن) على المستهلكين والعمال حول موضوع مسؤولية الشركات ومستوى الوعي بها 73

الملحق (2) المعايير الدولية والمقارنة بالأفضل 80
المعايير، والإعلانات العالمية والإرشادات.....81
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 82
اتفاقيات منظمة العمل الدولية.....83
المساءلة المجتمعية (SA8000) 83
مبادرة الأعمال للتوافق المجتمعي.....84
منظمة إنتاج المنسوجات المسؤولة عالميا (WRAP) 85
جمعية العمل العادل 87
مبادرة التجارة الأخلاقية 88
حملة الملابس النظيفة.....89
مواصفة الصين للتوافق المجتمعي.....90
الأيزو 14000 93
الانتاج الأنظف طبقا للأمم المتحدة 94
العلامة البيئية الأوربية 95
نظام اختبار واعتماد المنتجات النسيجية (OEKO – TEX Standard 100).....97
الميثاق العالمي للأمم المتحدة 98
المجلس العالمي للتنمية المستدامة 99
إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للشركات متعددة الجنسيات.....100
الايزو 26000 101
المبادرة العالمية لإعداد التقارير 102
ملحق 3: استطلاع رأى الشركات.....105
ملحق (4): تفاصيل الكيانات المشاركة في الدراسة 114
المصادر 120

ملخص واف

تعد صناعة النسيج واحدة من أهم الصناعات في مصر نظرا للدور الحيوي الذي تؤديه في الاقتصاد المصري، وما تساهم به في توفير جانب من العملة الأجنبية علاوة على قدرتها على استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية الضخمة، كما تلعب هذه الصناعة دورا هاما في إتاحة فرص عمل للشباب وتطوير القدرات البشرية نظرا لأنها تعد أكبر الصناعات كثيفة العمالة في الاقتصاد المصري.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى فهم المسؤولية المجتمعية بين الشركات، والمستهلكين، والعمال، ونظرتهم جميعا إلى مزاياها بالنسبة لمجال الأعمال، والعاملين، ومختلف الأطراف المعنية والقطاع ككل، كما تبحث الدراسة في الأداء البيئي والمجتمعي والحكومي للشركات، علاوة على إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه تلك الصناعة والوقوف على الفرص المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع.

وتستند نتائج الدراسة إلى مصادر اساسية وثانوية من خلال إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع أصحاب شركات النسيج الخاصة، والأجهزة الحكومية، والمجتمع المدني، فضلا عن إجراء استبيان نوعي مع المستهلكين، والعمال من شركات مختلفة الأحجام والمنتشرة في مناطق جغرافية متنوعة.

كما توضح الدراسة بوجه عام أن هناك ثلاثة دوافع اساسية للمسؤولية المجتمعية في صناعة النسيج المصرية: أولا: هناك القوانين المنظمة للسلوك البيئي والمجتمعي للشركات، ومستوى فاعلية تنفيذ هذه القوانين؛ ثانيا: الشركات المصدرة للسوق الدولية، لا سيما إلى البلدان الأوروبية، وتلك المصدرة إلى الشركات أصحاب العلامات التجارية، تضطر إلى الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية واتباع المعايير والأكواد الدولية. في حين أن الشركات المصدرة إلى صغار المنتجين أو إلى دول الشرق

الأوسط وإفريقيا لا تكون مضطرة لاتباع أية معايير أو أكواد بيئية أو مجتمعية بعينها؛ ثالثا: تعتبر القيم الشخصية والأخلاقيات العامة فضلا عن الثقافة الدينية السائدة المتمثلة في العطاء للمجتمع جميعها واحدة من أهم الدوافع في الثقافة المصرية التي تشجع أصحاب الأعمال على التركيز بشكل أساسي على الأنشطة الخيرية.

وقد ساعدت هذه الدراسة في استخلاص أن التحديات الكبيرة التي تواجه صناعة النسيج تتطلب وجود أسلوب منهجي يتجاوز اعتبارات التوافق مع القوانين واللوائح إلى الالتزامات الطوعية، فهناك أوجه قصور جوهرية تتطلب التدخل الحكومي لضمان تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، فضلا عن تهيئة بيئة مناسبة لتحقيق التطويرات المجتمعية والبيئية المنشودة. وبينما يحتاج القطاع الخاص بالطبع إلى اتخاذ ما يلزم من أعمال تحقيقا لهذه الغاية، هناك ضرورة لوضع السياسات العامة والتدخلات الحكومية لضبط الممارسات الشائعة داخل الصناعة من خلال وضع السياسات والإرشادات المناسبة للشركات العاملة في دولة مثل مصر حيث يوجد العديد من شركات النسيج التي تعمل دون تراخيص ولا تخضع لأى شكل من الأشكال التنظيمية. كما أنه هناك حاجة لتهيئة البيئة المناسبة التي تعمل على تشجيع الشركات على العمل بشكل قانوني دون الحاجة إلى تكبد مصروفات دون فائدة. الحكومة ستحتاج إلى وضع سياسة شاملة وجدول أعمال للاستدامة على المستوى القومي في صناعة النسيج بهدف تناول الفجوات المتعلقة بالقضايا المجتمعية والقانونية فضلا عن زيادة تنافسية الصناعة داخل السوق العالمية. ولن يتم تحقيق ذلك إلا من خلال ودعم المتابعة الفعالة وتنفيذ هذه السياسات.

لقد ظلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هي المحرك الاساسي لصناعة النسيج في مصر، حيث تعتبر بمثابة واحدة من المشروعات الأكثر استيعابا للعمالة حيث يعمل بها الآلاف من المصريين الذين يعتمدون عليها. وبالرغم من ذلك، يعاني هذا القطاع بسبب وجود بيئة تشريعية غير مواتية، ومنافسة متزايدة في سوق النسيج على المستوى العالمي (وبخاصة في آسيا حيث تتصدر دول الصين وتايوان وكوريا الجنوبية والهند وباكستان قائمة الدول منخفضة التكاليف فيما

يتعلق بالتصدير)، مما جعل الظروف أكثر صعوبة على صناعة النسيج المحلية من حيث التوسع أو حتى الاستمرارية. ولذلك فإن التأكيد على قضايا الاستدامة في قطاع صناعة النسيج المصري والعمل على تعزيز تكامل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لا يعد فقط مسألة تقتصر على تعزيز قدرات هذا القطاع، بل إنه جهد أساسي يركز على بقاء هذه المشروعات، حيث إن وجود هذا القطاع بات مهددا في هذا المسار – وبدون إجراء تغيرات جوهرية في أسلوب تنفيذ هذه السياسات – سيظل هذا التواجد معرضا لمواجهة التحديات المتزايدة.

يجب أن تراعي أية تدخلات أو أنشطة يراد بها التوصل إلى حلول واقعية للتغلب على التحديات الحالية آفات تلك الصناعة، كما يتطلب ذلك تقديم نموذج جديد لأداء الأعمال ينطوي على الأرجح على استكشاف أسواق جديدة، ويتعامل بشكل مباشر مع المشكلات التي تعاني منها تلك الصناعة. ومع ذلك لا يمكن اعتبار ذلك بمثابة خطوة لتعزيز نموذج الأعمال الذي يرتكز على الحقوق فيما يتعلق بإدارة استدامة هذا القطاع، بل يجب تقديمه والنظر إليه على أنه نموذج أعمال بديل يركز على بقاء القطاع من خلال البحث عن أسواق جديدة، وإصلاح نموذج الأعمال الحالي بحيث يضم كافة الأطراف المعنية، علاوة على تحسين انتاجية القطاع وكفائته. إن وضع هذه التغيرات الجوهرية المقترحة حيز التنفيذ تكفله الإجراءات المتخذه لمواجهة المخاطر الحالية، بما فيها تطبيق أسلوب شامل لإدارة المخاطر يحتل بؤرة تركيز هذا القطاع، لا سيما ما يتعلق بالنهج المتبع في إدارة استدامته.

يجب أخذ التحديات التي تواجه صناعة النسيج في مصر في الاعتبار بشكل فعال ، فضلا عن ضرورة إعادة تنظيم الإطار التشريعي الذي ينظمها، ليس بغرض خدمة العاملين بهذا القطاع فحسب، بل لمصلحة البلد بوجه عام. إن أثر هذا القطاع في مصر لا يمكن الاستهانة به لما يستند إليه من تاريخ طويل من النجاحات حتى أصبح بمثابة جزء لا يتجزء من السياق الاجتماعي الاقتصادي. حتى خلال الفترة التي أعقبت الثورة في مصر، حيث ظل الناس ينادون بعدم الإقصاء، والتمكين

الاقتصادي، وتشجيع فكر العمل الحر وريادة الأعمال، ظل قطاع النسيج يمتلك المقومات الهائلة لترك أثرا إيجابيا على المجتمع المصري، وذلك يرجع إلى حقيقة أن القطاع يتمتع بقدرة كبيرة على استيعاب العمالة (كثيف العمالة)، كما أنه يظل أداة اقتصادية هامة بالنسبة لمصر. وهذا يفسر ضرورة أن نهج إدارة القطاع يحتاج إلى أن يشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لما تتمتع به من مقومات كبيرة لإحداث التغيير ذو الأثر الكبير شريطة أن تشكل هذه المشروعات الغالبية الساحقة من القطاع المحلي، علاوة على إيجاد فرص عمل لأغلب القوى العاملة بالقطاع. لذا فإن الحديث عن إدارة الاستدامة هنا في هذه الحالة على وجه الخصوص يعني ضرورة إنقاذ صناعة تحتاج إليها مصر وشعبها بشكل كبير.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في حاجة إلى إعادة تقييم أسلوب أداء أعمالها بحيث يتوافق مع المعايير العالمية حتى تستطيع المشاركة في الدورة الاقتصادية للسوق العالمية، كما أن ذلك سينعكس إيجابا على القطاع ككل ، وعلى الاقتصاد المصري وآلاف العمال الذين يعملون بهذه الصناعة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب وضع برامج تطوير التجمعات الصناعية لضمان الوصول إلى عدد أكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما أن ذلك سيتطلب مشاركة بناءة من كافة الأطراف المعنية وتشجيع الحوار بين الشركات، والعمال، والجهات الحكومية المعنية بهذه الصناعة. أضف إلى ذلك أهمية أن تشارك تلك المشروعات في ورش العمل، والندوات والبرامج التدريبية لتطوير مهاراتها، وتعريفها بقضايا الاستدامة فضلا عن إعداد الشركات لاكتشاف أسواق جديدة.

وتحقيقا لهذا الهدف، نحن بصدد وضع برنامجا تنفيذيا لإدارة استدامة القطاع مع التركيز على العناصر التالية:

- إصلاح وتعزيز البيئة التشريعية
- استحداث أسلوب متكامل لإشراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
- التمهيد لدخول أسواق جديدة، وانتاج منتجات مستدامه

ونظرا للمنافسة الشرسة والارباح الطائلة التي تحققها صناعة النسيج، تم إنشاء شركات النسيج على مستوى العالم في ظل ظروف غير أخلاقية، ومع ذلك ازداد وعي المستهلكين خلال العقدين الماضيين بشكل كبير حيث بدأ الناس يتخذون مواقف تجاه الشركات الكبرى التي يفتقر أدائها إلى السلوك المسؤول. ونتيجة ذلك، ظهرت حركة "التجارة العادلة" كجزء من هذا الوعى وهى حركة تعمل على تشجيع تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالانتاج المسؤول، والعمال، والسياسات البيئية في مجال التبادل التجاري في قطاع البضائع والسلع النسيجية. وتتسم توجهات المستهلكين الساعين إلى مراقبة السلوك الأخلاقي للشركات بتزايد أنشطتها حول العالم وهو ما انعكس بوضوح على النمو المطرد لمبيعات البضائع صديقة البيئة والتي روعي فيها معايير التجارة العادلة. وقد أوضح البحث الكمي الذي تم على نظرة العمال والموظفين المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية أن مستوى وعى المستهلك المصري في زيادة مستمرة في نفس الاتجاه، لا سيما خلال الفترة التي أعقبت الثورة في مصر حيث أصبح العمال أكثر دراية بحقوقهم ، وأصبح صوتهم أعلى في توصيل مخاوفهم دون أى خوف من العقاب. أولويات العمال هي: توفير نظم مناسبة للضمان الاجتماعي والصحي، ووضع قوانين عادلة لحماية أجور العمال وساعات العمل، وتوفير بيئة عمل تنافسية، ووجود إدارة فعالة تستجيب لمخاوف العمال. مجموعة العمال التي تم استطلاع رأيها في منطقة القاهرة الكبرى أعطت أهمية كبيرة لمشاركة الشركات مع العمال بهدف تحسين الأداء بشكل مستمر، ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بالصحة والسلامة في مكان العمل، وإقامة الاتحادات العمالية المستقلة، ووضع السياسات أو الإجراءات الانضباطية الموثقة، وتسوية النزاعات العمالية عن طريق سياسات عادلة ومحايدة، وتحديد ساعات عمل استنادا إلى الحد الأقصى القانوني المحلي. كما أولى العمال أهمية كبيرة للإجراءات أو السياسات الانضباطية الموثقة.

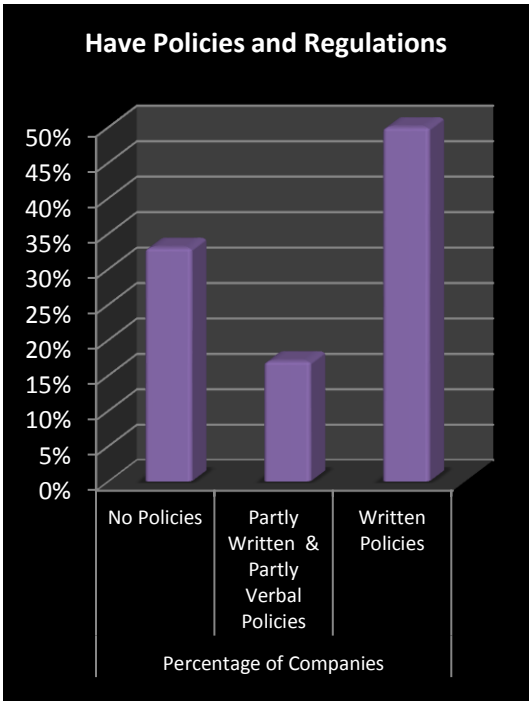

جدير بالذكر أن المستهلك بوجه عام على دراية بأهمية أنشطة المسؤولية المجتمعية بالنسبة للشركات لما لها من علاقة وثيقة بمصلحتها (وليس مصلحة المجتمع فقط)، حيث يعتقد 56% أن المسؤولية المجتمعية مهمة للشركات لأنها تعمل على تعزيز سمعة الشركة؛ في حين أن 52% يعتقدون أنها تمنح الشركات مزايا اقتصادية وضريبية؛ و42% يعتقدون أن المسؤولية المجتمعية تمنح الشركات ميزة تنافسية. ومن ناحية أخرى، يعتقد 54% أن الشركات تقوم بتنفيذ أنشطة المسؤولية المجتمعية فقط لأغراض خيرية، وقد أظهرت النتائج أن عدد مناسب من المستهلكين (54%) يدعون أنهم على استعداد لدفع سعر مميز مقابل منتجات الشركات التي تقوم بأنشطة المسؤولية المجتمعية، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن التصنيف الاجتماعي الاقتصادي (AB) يشير إلى ميل كبير لدفع أسعار مميزة لقاء ذلك (75%).

من جهة أخرى، أوضحت الدراسة أن الشركات ما زالت تفتقر إلى النضج في فهم مبادئ المسؤولية المجتمعية، حيث تشير نتائج الزيارة أن 33% فقط من الشركات على دراية بمفهوم المسؤولية المجتمعية، في حين أن 39% يعتقدون أنها مجرد أعمال خيرية، سواء كانت في شكل عيني أو مساهمات نقدية للمجتمع (العاملين، أو العمال، أو المجتمعات المجاورة) وعادة ما يتم ذلك انطلاقا من قيم صاحب الشركة. كما استخلصت الدراسة أن 16% فقط من الشركات التي تمت زيارتها لديها مشاركات مجتمعية تستند إلى مفاهيم القيمة المضافة.

تواجه شركات النسيج في القطاع الخاص العديد من التحديات التي تجعل من الصعب عليها التنبؤ بمزايا مشاركتها في ممارسات الاستدامة، وتحمل التكاليف الإضافية لمواجهة تلك التحديات. وتحدد الدراسة أهم هذه التحديات مثل: غياب الدعم الحكومي لتشجيع تنمية القطاع، وغياب آليات المتابعة والتحكم، نقص الوعى بالآثار البيئية والمجتمعية، والتحديات الأخرى التي تمثل ضغوطا على الشركات التي تسعى جاهدة للعمل بأسلوب مسؤول مجتمعيا وبيئيا، وعدم تنفيذ القوانين، ونقص الشفافية، والبيروقراطية، والفساد، وضخامة حجم القطاع غير الرسمي. كما تواجه الشركات العديد من التحديات فيما يتعلق

ببيئة العمل التي تفتقر إلى أى شكل من أشكال تشجيع أنشطة المسؤولية المجتمعية، وندرة العمالة الماهرة، وارتفاع تكلفة المواد الخام، وندرة المصممين المحليين المؤهلين في مجال الملابس الجاهزة، وصعوبة تطبيق المعايير المعمول بها لأسباب عديدة منها التكاليف، والثقافة العمالية، والاستعداد للتغيير، ونقص المعرفة، وعدم فهم مزايا هذه المبادرات بالنسبة للشركة. إن قوانين العمل تعتبر من الأمور المقلقة لأصحاب الأعمال نزرا لاعتقادهم أنها تنحاز للعامل على حساب صاحب العمل. هذا بالإضافة إلى اعتقاد أنها أحد العوائق أمام الصناعة من حيث تقييد توسع الشركات أو الاستعانة بعمال جدد.

تخلص هذه الدراسة إلى أنه كي تكون المسؤولية المجتمعية مفيدة وقابلة للتنفيذ بالنسبة للشركات، فإن الحكومة تحتاج إلى أن تؤدي دورا فعالا في وضع سياسات الاستدامة ذات الصلة. ويتضمن ذلك وضع سياسات متعلقة بالتجارة، والاستيراد والتصدير، والتنمية المستدامة، والسياسات البيئية، وسياسات الطاقة، والسياسات المجتمعية. كما يتعين على الحكومة التأكد من المتابعة الجيدة والتنفيذ الفعال لهذه السياسات من أجل تخفيض مخاطر الخسائر الاقتصادية أو الميزة التنافسية، فضلا عن تشجيع الشركات على العمل بأسلوب مسؤول والمشاركة في المبادرات البيئية والمجتمعية. كما يجب أن تقوم الحكومة بتصميم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تشجيع ممارسات المسؤولية المجتمعية وتعزيز التنافسيةعلى المستويين المحلي والدولي؛ أو بعبارة أخرى، يجب أن تؤدي الحكومة دور **الجهة التنظيمية** حيث تتأكد من تحقيق التوافق القانوني ومتابعة الأداء والإنفاذ الصارم للقوانين، وفرض الجزاءات في حالات عدم التوافق، كما يجب أن تؤدي دور **الميسر** الذي يعمل على تشجيع منح الحوافز الضريبية، وعمليات نقل التكنولوجيا، وتمويل مشروعات المسؤولية المجتمعية، ووضع الإرشادات والأكواد، ورفع الوعى وبناء القدرات؛ ذلك فضلا عن دور **الجهة الداعمة** التي تعمل على تشجيع منح الجوائز للشركات وعرض قصص النجاح وتشجيع الريادة في هذا المجال.

نظرة عامة على صناعة النسيج في مصر

صناعة النسيج هي إحدى أهم الصناعات في مصر، فهي تقوم بدور هام في الاقتصاد المصري، كما أنها تسهم في الأرباح بالعملة الأجنبية وتستوعب كميات كبيرة من الاستثمارات داخليًا وخارجيًا، وتقوم الصناعة بدور فعال في رفع فرص الشباب للحصول على وظائف وتنمية الإمكانات البشرية، حيث تُعتَبر الصناعة الأكبر في الاقتصاد حيث تستوعب 30% من العمالة المحلية في عام 2010. كما أنها تمثل 27% من إجمالي إنتاج المصنوعات في البلاد مما يجعلها ثاني أكبر قطاع تصنيع في البلاد بعد الصناعات الغذائية(1)، كما أنها تُعد خامس أكبر مصدر للأرباح بالعملة الأجنبية بعد النفط وتحويل النقود والسياحة وأرباح قناة السويس، وطبقا للبنك المركزى المصري، تساهم هذه الصناعة بـ30% من الناتج الصناعي وحوالي 14.2% من الصادرات غير البترولية خلال التسعة أشهر الأولي من العام 2012/2011، حيث قفزت الصادرات من هذا القطاع عام 2012 إلى ما يزيد عن 1700 مليون دولار من منتجات النسيج، والمنتجات النسيجية المنزلية والملابس الجاهزة. 36% من صادرات النسيج كانت من نصيب الدول الأوربية، و15% إلى الولايات المتحدة، و14% إلى الدول العربية؛ أما بالنسبة للمنتجات النسيجية المنزلية، صدرت مصر 46% منها إلى أوروبا، و24% إلى الولايات المتحدة، و19% إلى الشرق الأوسط. وتمثل الولايات المتحدة ما نسبته 55% من صادرات مصر من الملابس الجاهزة بأكبر نصيب من الصادرات حتى شهر يونيه 2012 طبقا لإحصاءات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

لقد صنعت مصر لنفسها سمعة تجارية كبيرة في جودة القطن وتُعد أكبر منتج في إفريقيا والعالم للأقطان طويلة التيلة وطويلة التيلة الممتازة. "كما تعتبر مصر أكبر منتج عالمي للقطن الممتاز لما تتمتع به من هبات طبيعية والتزاما واستقلالية والذي يتم بيعه بقيمة تعادل 3 أضعاف سعر التصدير مقارنة بأنواع القطن المصرية الأخرى (المجلس الأمريكي للقطن 2011)".

وعلى عكس الشركات الكبرى في سوق المنسوجات الدولي، تقع الصناعة في مصر تحت سيطرة للدولة، حيث إن مصر هى الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تتم فيها عمليات الإنتاج "بداية من زراعة القطن إلى إنتاج الغزل، والألياف، والملابس الجاهزة محليا."(..) وتتألف سلسلة القيمة في صناعة النسيج المصري من "مزارعي القطن، والقائمين على تشغيل القطن (مصانع الغزل، والنساجون/صناع الملابس، ومنتجي الملابس الجاهزة)، والبائعين (المصدرين وتجار التجزئة).(...)

ومن بين نسبة 25% من الصناعة المتركزة على انتاج النسيج، تشكل المنتجات النسيجية المنزلية 12% من الصناعة، و8% من غزل القطن، في حين أن نسبة الـ5% المتبقية فهي منسوبة إلى المنتجات النسيجية والألياف القطنية. يمتلك القطاع العام غالبية مصانع الغزل (50%)، والنسيج (60%)، والتهديب (60%)، في حين أن 90% من مصانع إنتاج الملابس الجاهزة فهى مملوكة للقطاع الخاص. وتعتبر صناعة الملابس الجاهزة هي المحرك الرئيسي داخل القطاع بما قيمته 75% من صناعة النسيج والملابس، حيث استطاع الأخير انتاج ما يزيد عن 324.4 مليون قطعة عام 2011/2010 بعلامات تجارية عالمية مثل ماركس& سبنسر، وجاب، وول مارت، وليفي ستراوش، وتارجت، وكالفين كلاين ممن يستثمرون في مصر.(...)

تهيمن الشركات المتوسطة والكبيرة على صناعة الغزل والنسيج في مصر، جنبا إلى جنب مع القطاع العام الذي يؤدي دورا كبيرا وله تواجد قوي في هذا القطاع. شركات القطاع العام ليس لديها فهما كافيا بمفهوم المسؤولية المجتمعية واستدامة الأعمال، علاوة على انتشار الفساد وانخفاض الانتاجية داخل القطاع.

يمثل توافر البيانات ودقتها عن هذا القطاع تحديا كبيرا فضلا عن تحدي توافر سبل الحصول على المعلومات، وطبقا لغرفة الصناعات النسيجية المصرية، هناك 4600 شركة أعضاء في الغرفة، إلا أنه طبقا لهيئة التنمية الصناعية، هناك ما يزيد عن 7150 شركة نسيج مسجلة لدى الهيئة بإجمالي استثمارات يصل إلى 43014 مليون جنيه مصري، ويعمل بها ما يقدر بـ

1000000 – 1200000 عامل. وتشير التقديرات أيضا إلى أن هناك على الأقل 2500–3000 شركة وورشة صغيرة تعمل دون تراخيص ويعمل بها ما يقرب من 300000 إلى 400000 عامل. أضف إلى ذلك أن هذا لا يتضمن عدد السيدات اللاتي يعملن من المنازل ولا يتم الاعتراف بهن في الدورة الاقتصادية. وتعتبر هذه المصانع غير الرسمية بمثابة المساهم الرئيسي في انتاج منتجات منخفضة الجودة، وعدم كفاءة العمالة. ويتراوح الحد الأدنى للرواتب في هذه الصناعة طبقا لما ورد من ردود فعل من تمت مقابلتهم، بين 700–1200 جنيه، أما الشركات التي تقع بالقرب من القاهرة الكبرى تميل إلى أن تمنح رواتب أعلى من مثيلاتها في الدلتا وغيرها من المناطق الصناعية.

ينقسم السوق المحلي إلى ثلاث قنوات رئيسية، الأولى هي تجار التجزئة الكبار المحدودون للغاية وهم هايبر وان وكارفور وسبينيس، والثانية هي سلاسل التجزئة المملوكة من قبل المنتجين، والثالثة هي تجار الجملة الذي يوزعون في الوجهين القبلي والبحري في مصر. إن الشركات صغيرة الحجم تنتج بشكل أساسي إلى تجار الجملة، لذا نجد أن تركيزهم الرئيسي منصب على السعر والأرباح، فنفقات التشغيل والمصروفات العامة لديهم تُعد منخفضة للغاية وأغلب هذا القطاع ليس لديه تصريح بالتشغيل، فهم جزء من اقتصاد غير رسمي، ونتيجة لذلك، فهم لا يدفعون الضرائب والتأمين وغير ذلك من المصروفات العامة بل بإمكانهم تقديم المزيد من خلال دفع رواتب أعلى للعمال الذين غالبًا ما يكون لديهم الرغبة في ترك شركات أكبر بغرض الحصول على فارق صغير في الرواتب بغض النظر عن المزايا الأخرى التي قد يتنازلون عنها.

نجد أيضا أن الشركات متوسطة وكبيرة الحجم التي تنتج للسوق المحلي تقوم بالتوريد لتجار التجزئة الكبار أو ما لديهم من سلاسل، فهذه الشركات مهتمة بجودة منتجاتهم وكذلك التكلفة، كما أن هذه الشركات غالبًا ما تجد صعوبة في الموازنة بين السعر والجودة، ولذا هي بحاجة للتصدير لتتمكن من البقاء، وللقيام بذلك، فهي تحتاج إلى بدء دمج أنظمة الإدارة وكذا

المعايير الاجتماعية والبيئية التي تجدها مثيرة تمامًا للتحدي. ومع ذلك، نجد أن من نجحوا في ذلك قد تمكنوا من الوصول إلى السوق العالمي مما عوضهم عن التكاليف المتكبدة.

يعد قطاع النسيج في مصر متشعبًا ومعقدًا، حيث يضم عدد هائل من المصانع الصغيرة (الورش) التي لا تفي بالالتزامات القانونية، ونجد أن المئات، إن لم يكن الآلاف من ورش النسيج في البلاد تفتقر لرخصة التشغيل ولا تقدم ميزانية سنوية ولا تمتثل للقوانين المحلية ولا تدفع الضرائب ولا تدفع التأمين الاجتماعي، ويظل هذا القطاع من الصناعة جزءًا من قطاع مصر غير الرسمي، ولذا يصعب جدًا الوصول إليه أو مراقبته أو محاسبته عن ممارسته أيًا كانت. وبما أن هذا الوضع مستمر بما يشكل تحديًا كبيرًا أمام تطوير الصناعة، إلا أن هناك العديد من التحديات الأخرى التي تواجه شركات النسيج في مصر.

- غزو المنتجات المستوردة الرخيصة للسوق المحلي بشكل أساسي من الشرق الأدنى والأقصى،
- المنسوجات المستوردة بشكل غير قانوني تقتل المنافسة المحلية،
- قلة المواد الخام وأسعارها المرتفعة مما يقود 90% من شركات النسيج لاستيراد مواد خام،
- انتشار الفساد،
- عدم الاستقرار المالي في الاقتصاد المصري يُعد عقبة أمام الممارسات المسؤولة والمستدامة،

وعلاوة على ذلك تواجه الشركات صعوبة في تنفيذ المعايير الدولية اجتماعيًا وبيئيًا، وكذا صعوبة الوفاء بالمواعيد النهائية والحفاظ على ارتفاع جودة المنتج عند أقل تكلفة بسبب عدة قضايا مثل:

- ثقافة العمالة وعدم التزام العمال،

- مناخ أعمال يفتقر لأي شكل من أشكال تعزيز مسؤولية الشركات على الصعيدين الكبير والصغير،
- ندرة المصممين المؤهلين محليًا للملابس الجاهزة،
- عدم الانتباه للآثار البيئية والاجتماعية مما يشكل المزيد من التحديات أمام الشركات الساعية للتشغيل في إطار مسؤول اجتماعيًا وبيئيًا،
- اعتبار قانون العمل هو مصدر كبير للضرر من قبل رب العمل الذي يراه متحيزًا للموظف طوال الوقت حتى لو كان على حساب رب العمل، ويُنظَر إليه على أنه إعاقة أمام الصناعة لأنه يعوق الشركات عن التوسع أو تشغيل عمال جدد.

وتظهر الدراسة أن هناك بوجه عام ثلاث محركات لمسؤولية الشركات في صناعة النسيج المصري، أولها هو القوانين المنظمة للسلوك البيئي والاجتماعي للشركة، والأكثر أهمية هو التطبيق الفعال لتلك القوانين، وثانيها هو كونك مُصَدِّرًا إلى السوق العالمي مما يلزم الشركات بالامتثال للقوانين واللوائح المحلية واتباع القوانين والمعايير الدولية المتفق عليها، وثالثها هو القيم الشخصية والأخلاقيات بالإضافة إلى الثقافة الدينية الغالبة من حيث الامتنان للمجتمع والتي تعد إحدى المحركات الرئيسية في الثقافة المصرية التي تشجع أصحاب الأعمال على التركيز بشكل رئيسي في الأعمال الخيرية.

مسؤولية الشركات

مسؤولية الشركات المعروفة أيضًا باسم المسؤولية المجتمعية للشركات أو مواطنة الشركات أو الأعمال المسؤولة أو الأعمال المستدامة قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأعمال، وتطورت مسؤولية الشركات على مدى السنوات العشرين الماضية والتي عن طريقها تمكنت العلاقة بين الأعمال والمجتمع من إحداث تغييرات جذرية تسببت فيها أساسًا قضايا مثل العولمة وحماية المستهلك وتزايد قوة المجتمع المدني وتصاعد أهمية الأطراف المعنية الاستراتيجيون وصعود سقف التوقعات المجتمعية، فتلك

المحركات الأساسية قد أعادت تشكيل استجابة الأعمال للقضايا القانونية والأخلاقية والاجتماعية والبيئية تحت مظلة المفهوم المعروف مؤخرًا باسم مسؤولية الشركات وسُمي حديثًا باسم استدامة الأعمال.

ليس هناك تعريف نموذجي لمسؤولية الشركات، فهناك مجموعة من المفاهيم المختلفة التي تراوحت بدءًا من انتهاز فرص الأعمال في السوق وتحويلها إلى أعمال مربحة للشركة وللمجتمع، وحتى الأعمال التي تعود على المجتمع مباشرة. ومع ذلك، نجد أن كل الحسابات تستأثر بدور الأعمال في التنمية المستدامة والدوران حول فكرة أن الأعمال تدمج الضرورات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بالطريقة التي تعمل بها مع الوضع في الاعتبار ما لهم من حملة أسهم وأصحاب مصالح. تعترف كل حسابات مسؤولية الشركات بأن هناك أكثر من مسؤولية واحدة للأعمال موجودة خلف مسؤوليتها الاقتصادية المسؤلة عن تحقيق الأرباح لحملة أسهمها، فهي تتمتع بمسؤولية اجتماعية وبيئية تجاه كل حملة الأسهم. يُتَوَقَّع من الأعمال الالتزام بإدارة وتحسين ردود الفعل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بممارساتهم بشأن ما يخصهم من أصحاب المصالح والمجتمعات المحلية والمجتمع الدولي بوجه عام.

لقد بدأ مفهوم الاستدامة في صورة مخاوف بيئية، تطورت بمرور الوقت لتضم معها البعدين الاقتصادي والمجتمعي. أحد التعريفات كثيرة الاستخدام هو ذلك التعريف المستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة حيث سيعتمد عليه هذا البحث.

استمرار التزام الأعمال بالتعامل بشكل أخلاقي والإسهام في التنمية الاقتصادية أثناء تحسين جودة حياة القوى العاملة وعائلاتهم وكذا المجتمع المحلي والمجتمع بوجه عام.

ويوضح ذلك التعريف أن الهدف الرئيسي للأعمال من تحقيق الأرباح وزيادة قيمة حملة الأسهم ليس الاستدامة دون لفت الانتباه إلى القطاع العريض من الأطراف المعنية.

إن مسؤولية الشركات تشير في الأساس إلى كيفية إدارة المنظمة لعلاقاتها مع ما يخصها من الأطراف المعنية، وقد تتضمن مسوؤلية الشركات قضايا مثل الإدارة البيئية، والكفاءة البيئية ومشاركة تلك الأطراف والتوريد المسؤول والتسويق المسؤول ومسؤولية المنتجات ومعايير العمال وشروط العمل والعلاقة بين الموظف والمجتمع والتنوع بين الجنسين وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وإجراءات مكافحة الفساد.

تضم الأطراف المعنية المستهلكين والموردين والموظفين والمقاولين والاستشاريين الخارجيين والبيئة والمجتمع المجاور والمجتمع بوجه عام، بالإضافة للعديد من الآخرين مثل الجهات الحكومية والرقابيين والإعلام وشركاء الأعمال.

مسؤولية الشركات في مصر

نجد أن تقاليد الأعمال الخيرية في مصر متأصلة في المجتمع، فمن يقعون في مراكز السلطة والحكام ورجال الدولة والأغنياء يمارسون الأنشطة الخيرية من خلال تقديم الهبات الدينية "وقف" و"الزكاة". نظام "الوقف" هو نظام مؤسسي قد ضَمِن الاستدامة والاستمرارية، وقد يكون قطعة أرض أو عقار تكون عوائدها مخصصة للمشاريع الخيرية المتعلقة مباشرة بالتنمية الاجتماعية مثل بناء المؤسسات التعليمية والمستشفيات والبنية التحتية أو الخدمات الاجتماعية.

في مصر الحديثة، وبما يتماشى مع نظام "الوقف"، نجد أن القطاع الخاص كان على وعي من مسؤوليته الاجتماعية منذ أوائل القرن العشرين؛ فبنك مصر على سبيل المثال كان نشطًا في الحقل الاجتماعي وخصص جزءًا من عائد أصحاب الأسهم لبناء

منشآت صناعية مثل دار مصر للطباعة والشركة المصرية لإنتاج الورق والشركة المصرية لنسج القطن والتجارة، وهناك مثال هام على مسؤولية الشركات يبين تهيئة الاحتياطيات المُحَقَّقة من أرباح أصحاب الأسهم بغرض استغلالها في مشاريع التنمية التي عززت بدورها المزايا الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع. في منتصف القرن العشرين، انحسر حال مفهوم "الوقف" لدواعي اقتصادية وسياسية وقللت الحكومة دورها بل أدمجته بالكامل ضمن نظامها البيروقراطي طيلة عقود تلت ذلك، ولطالما ساهم القطاع الخاص بمصر في التنمية الاجتماعية للبلاد من المنظور الإنساني في شكل الإسهامات الخيرية للفقراء والمجتمعات المحيطة. ومع ذلك، ومنذ أواخر التسعينيات، نجد أن مسؤولية الشركات في مفهومها الحالي قد جرى تقديمها إلى القطاع الخاص المصري من خلال المؤسسات العالمية ومتعددة الجنسيات.

هناك العديد من التحديات التي تواجه القطاع الخاص بمصر اليوم مثل الفساد والبيروقراطية المنهكة التي تؤدي إلى إجراءات إعداد معقدة وصعوبة الحصول على تصريح بالتشغيل إضافة إلى مختلف عقبات السوق وما به من تنافسية ظالمة وكذلك القيود الاقتصادية وغياب قنوات التواصل الفعالة بين صناع السياسة ومجتمع الأعمال، وعلاوة على ذلك، الافتقار لبرامج الدعم الحكومي وضعف دور الجهات الرقابية مما لا يوفر مناخًا مشجعًا لتطوير الأعمال وتوسعها. في ضوء هذه الحقيقة، لا زال يُنْظَر لمسؤولية الشركات في مصر من قبل العديد على أنها نوع من أنواع الرفاهية.

ومع ذلك، وبما أن مصر ما بعد الثورة تشهد تغييرات في العديد من الاتجاهات، نجد أن مناخ الأعمال في مصر يشهد أيضًا العديد من التغيرات اليومية حاليًا، فيمكننا بوضوح ملاحظة تزايد الوعي العام بمسؤولية الأعمال وبدأت مسؤولية الشركات في اكتساب أهمية ضمن قطاع أعرض من أصحاب المصالح وذلك وفق استطلاع نيلسن حول مدى فهم مسؤولية الشركات والوعي بها ضمن المستهلك والعامل (انظر ملحق 1). بالرغم من زيادة وعي المجتمع المدني وصفوة مجتمع الأعمال وصناع

السياسة بأهمية أداء الأعمال الأخلاقي بغرض المزيد من استدامة النمو، إلا أن استجابة الأعمال الفعلية تجاه مطالب أصحاب الأسهم واهتماماتهم لازالت بطيئة للغاية لأنها مستمرة في مواجهة العديد من القيود الاقتصادية والبيروقراطية حسبما ذُكِر سابقًا.

نجد أيضًا في مصر ما بعد الثورة، أن الوعي بمسؤولية الشركات من قبل القطاع الخاص قد بدأ في التغير أيضًا، كما أن كيانات الأعمال بدأت في مزيد من التفكير بشأن راحة موظفيها، فَهُم الآن أكثر وعيًا بأن مسؤولية الشركات يمكنها أن تعمل كأداة جيدة لإدارة المخاطر حيث يحتاجون لفهم أنها قيمة مضافة بدلًا من كونها تكلفة. هناك عاملان رئيسيان قد أحدثا هذا التغيير، الأول هو المطلب الدولي للانخراط في شراكات الأعمال المصرية والاستثمارات، والثاني هو استدامة الأعمال وإدراك أنه "بدون الرضا الاجتماعي" ستكون الأعمال في خطر على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي هذه الحالة، يُترجم "الرضا" في صورة استثمارات اجتماعية موجهة للموظفين والعمال والمجتمعات المحيطة لحماية الأعمال من توقف التشغيل أو الإضرابات المستمرة أو السرقة أو تدمير الميكنة أو المعدات.

سعت وزارة الاستثمار في عام 2008 لتشجيع الشركات المدرجة على إعداد تقارير بما لديها من أداء اجتماعي وبيئي وقد أضافت مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى مؤشر البورصة المصرية بغرض تعزيز مسؤولية الشركات والعمليات الأخلاقية في القطاع الخاص، علاوة على ذلك، نجد أن التباطؤ الاقتصادي في أعقاب ثورة 2011 قد أعاق هذه الجهود بدرجة كبيرة.

لا زال الإدراك العام لمسؤولية الشركات في مصر يحتاج إلى نقلة من كونه تكلفة إضافية إلى كونه أحد مقومات الأعمال الضرورية ذو القيمة المضافة، ومن ثم يحتاج لتضمينه بقوة في جوهر الأعمال واستراتيجية الإدارة، ويجب القول أن بعض الشركات الكبيرة في مصر وفي الصناعة تدرك مسؤولية الشركات كما هي حيث يحركهم في ذلك طلب السوق العالمي مما يؤثر في المقابل على الشركات الأصغر في سلسلة التوريد ويوفر لهم مدخلًا إلى قوانين ومعايير بيئية واجتماعية. علاوة على

ذلك، لازال أمامنا طريق طويل لجعل الشركات المصرية تتبنى تدابير الاستدامة وتطبق بجدية قوانين ومعايير ملزمة وهذا يحتاج إلى التدخل والدعم الحكوميين لصنع مناخ داعم وتشجيع الشركات على مزاولة ممارسات الاستدامة، ومع ذلك، هناك محرك قوي يؤدي إلى رغبة قوية لدى القطاع الخاص في اتباع تدابير الاستدامة وهذه هي الرغبة الكاملة لكسب الوصول إلى السوق العالمي.

يجب القول بعد كل هذا أن هناك عدد قليل من الشركات المصرية على وعي بمفهوم الاستدامة بل إنهم يزاولون ممارستها بفعالية مما يعزز من ترسيخ المفهوم التنموي العميق المتكامل وبالتالي يشجع التنمية البشرية ويضمن الحماية البيئية ويحسن من أداء الأعمال ككل.

بالرغم من احتمالية حدوث الأثر عاجلًا أم آجلًا وتأثيره على الشركات الأصغر في سلسلة التوريد الخاصة بالمشاريع الأكبر لدمج تدابير الاستدامة، إلا أن هناك حاجة ماسة لتكوين نموذج جيد للأعمال. وفيما يتعلق بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يقول محمد القلا الخبير اللإقليمي بشأن استدامة الشركات "المشكلة الأكبر في دفع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو دمج مسؤولية الشركات في عمليات الأعمال لديها هو غياب دراسة جدوى واضحة أو سهلة المنال، والطريقة الوحيدة للتغلب على هذا العائق هو العمل على تزويد المقاولين المديرين لتلك المشروعات بالفهم والوصول لدراسات الجدوى الموضوعة بناءًا على مبادلة الممارسات إيجابية الاستدامة مقابل الوصول إلى الأسواق العالمية ودمج سلسلة القيم والابتكار في المنتجات والوصول إلى السوق".

المنهجية

الهدف

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الوعى بالمسؤولية المجتمعية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالقطاع الخاص المصري ومدى إدماج وتنفيذ عمليات إدارة المسؤولية المجتمعية وممارساتها استجابة للجوانب البيئية والمجتمعية والحوكمة مثل: التوافق، والمساءلة والنزاهة، وإدارة الموارد، والحماية البيئية، وحقوق العمال، وحقوق الإنسان، والصحة والسلامة، والتدريب والتنمية، والاستثمار المجتمعي. وقد تم استخدام أسلوب البحث النوعي لتحقيق أهداف الدراسة وهي: (1) تطوير فهم مسؤولية الشركات من منظور الشركات المصرية الخاصة، (2) بحث الفرص والتحديات المتعلقة بالجوانب البيئية والمجتمعية والحوكمة، (3) تقييم مستوى دمج مسؤولية الشركات في شركات النسيج، (4) تصميم استراتيجية لتشجيع الصناعة وتعزيز أدائها بشكل عام كى تصبح أكثر تنافسية داخل السوق العالمي.

الوسائل التحليلية

ركزت استشارات أصحاب المصالح على القطاع الخاص حيث أُجريت الاستشارات مع شركات صغيرة (50–200 عامل) ومتوسطة (200–500 عامل) وكبيرة الحجم (أكثر من 500 عامل) وشركات متناهية الصغر (أقل من 50 عامل) مملوكة للقطاع الخاص، كما أُجريت أيضًا مع جهات ورقابيون حكوميون. وجرى تحديد الشركات على اختلاف حجمها والتي تعمل في مراحل مختلفة لإنتاج النسيج وكذا تم تحديد الجهات الرقابية والمنظمات الأهلية بوصفهم أطرافا معنية محتملون بغرض الممارسة. وقد استخدمت إحدى الطرق في تحديد الأطراف المعنية حيث تضمنت إجراء حوار مع قادة الصناعة لجمع قائمة من الأطراف المعنية ذوي الصلة مما سيضفي قيمة حقيقية على الممارسة. وقد تم وضع استبيان شامل للشركات واستبيان آخر لاستطلاع الرأى تضمن كلًا من المستهلكين والموظفين كما أجريت مقابلات شخصية وافية مع أصحاب ومديري 18 شركة

نسيج في مختلف مراحل الإنتاج من الغزل والنسيج والطباعة والصبغ والتجهيز والملابس الجاهزة، كما أجريت المقابلات مع سبع جهات ومنظمات رقابية وثلاث منظمات أهلية وجرى تنفيذ استطلاع مع 96 موظف 92 مستهلك لمعرفة مدى الفهم والإدراك لديهم وكذا ماهية سلوكهم والتزامهم تجاه مسوؤلية الشركات وممارسات الاستدامة (ملحق 1).

هناك عاملين مهمين في صياغة تحليل نتائج الدراسة هما: (أ) حجم الشركة والتواجد داخل السوق، (ب) شكل الملكية. وجدير بالذكر هنا أن غالبية الشركات الخاصة يملكها ويديرها أعضاء العائلة الواحدة، ومن ثم ، يرجع الكثير من الالتزام بتطبيق المسؤولية المجتمعية ومستوى إدماجها داخل الشركة إلى القيم الشخصية للمالك. كما أن التركيبة المكونة لشكل الصناعة تترك مجالا لوجود فجوة كبيرة من حيث الإدماج الفعلي لمفهوم المسؤولية المجتمعية بين الشركات العاملة في هذه الصناعة، مما يتطلب إجراء عملية إعادة هيكلة جوهرية على المستويين الجزئي والكلي. فعلى المستوى الجزئي، ينطوي ذلك على رفع وعى المستهلكين والمنتجين عن مفهوم وماهية المسؤولية المجتمعية من خلال عقد اللقاءات والندوات لهدف تشجيع عمليات نقل التكنولوجيا، وخلق قصص النجاح، وزيادة مشاركة المجتمع المدني الأكثر قوة.

أما على المستوى الكلي، سيتضمن ذلك تكليف الحكومة بمهام معينة، ووضع استراتيجية قومية، ووضع رؤية قومية حول مستقبل المسؤولية المجتمعية في هذا القطاع، وضع السياسات اللازمة لتشجيع وتعزيز هذه الرؤية وضمان تطبيق القوانين واللوائح المحلية السارية، وتشجيع تطبيق المعايير المحلية والدولية. وستحتاج الحكومة إلى التركيز على تصميم وتنفيذ إجراءات السياسات والمبادرات التي من شأنها تهيئة البيئة اللازمة لتشجيع ممارسات المسؤولية المجتمعية السليمة داخل القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومة تشجيع إقامة الحوار الفعال بين اللاعبين الأساسيين: الحكومة، والقطاع الخاص،

والمجتمع المدني؛ ثانيا: لابد وأن تقوم الحكومة بتشجيع مبادرات القطاع الخاص لمكافحة الفساد وتشجيع سبل الحوكمة، وثالثا: تنظيم وتنسيق الجهود المبذولة من القطاع الخاص من خلال الأجهزة الحكومية، والجوائز التشجيعية، وغيرها.

وبالرغم من الصراعات والتحديات العديدة التي يواجهها هذا القطاع، فضلا عن المنافسة الخارجية الشرسة، تشير الدراسة إلى أن المسؤولية المجتمعية يمكن أن تؤدي إلى إتاحة فرص جديدة غير مستغلة أمام صناعة النسيج المصرية لتتجه نحو تحقيق معدلات انتاجية أعلى، وتعظيم فاعلية التكلفة، وتقليص الآثار البيئية، وزيادة مستوى الكفاءة والحرفية الفنية وخلق القيمة عبر أرجاء الصناعة.

تحديد الأطراف المعنية ومشاركتهم

ركزت استشارات الأطراف المعنية على القطاع الخاص حيث أُجريت مع شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم مملوكة للقطاع الخاص، كما أُجريت أيضًا مع جهات رقابية حكومية. وقد تم تحديد الشركات على اختلاف حجمها والتي تعمل في مراحل مختلفة لإنتاج النسيج وكذا تم تحديد الجهات الرقابية والمنظمات الأهلية بوصفهم أطرافا معنية محتملون في سياق هذا البحث. وقد تم استخدام إحدى الطرق المنهجية التي تعتمد على أسلوب المشاركة في تحديد الأطراف المعنية حيث تضمنت إجراء حوار مع قادة الصناعة لجمع قائمة من الأطراف المعنية ذوو الصلة مما سيضفي قيمة حقيقية على البحث. هذا بالإضافة إلى تصميم استبيان شامل للشركات وآخر لاستطلاع الرأى تضمن كلًا من المستهلكين والموظفين كما أجريت مقابلات شخصية وافية مع أصحاب ومديري 18 شركة نسيج في مختلف مراحل الإنتاج من الغزل والنسيج والطباعة والصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة، كما أجريت المقابلات مع سبع جهات ومنظمات رقابية وثلاث منظمات أهلية وجرى تنفيذ

استطلاع مع 90 موظف و90 مستهلك لمعرفة مدى الفهم والإدراك لديهم وكذا ماهية سلوكهم والتزامهم تجاه مسوؤلية الشركات وممارسات الاستدامة.

المشاركون في الاستشارات

تفاصيل المشاركين في الاستشارات

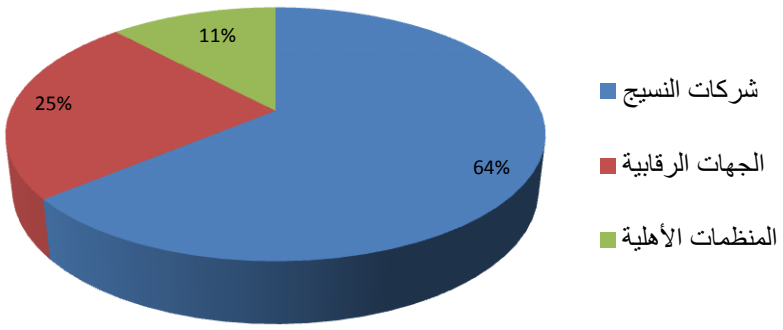

فيما يلي قائمة بالشركات والجهات الرقابية والمنظمات الأهلية التي جرى زيارتها في استشارات الأطراف المعنية (ملحق 3):

1- شركات النسيج

- الشركة المصرية للغزل والنسيج
- سالمكو
- ألفا تكس
- نورتكس
- مرشدي تكس
- نون تكس
- بشير إخوان للأنسجة

- راتكس
- نديم برنت
- القبة الحديثة
- أمير الوطنية
- كابو
- تريكوت السيد
- برفكت لصناعة الغزول
- نيو الأنور
- وورلد تريدينج كومباني
- شركة صناعة الألبسة والمنسوجات بشارة (BTM)
- شركة كبيرة تفضل أن تظل غير معروفة

تفاصيل مراحل الإنتاج في شركات النسيج

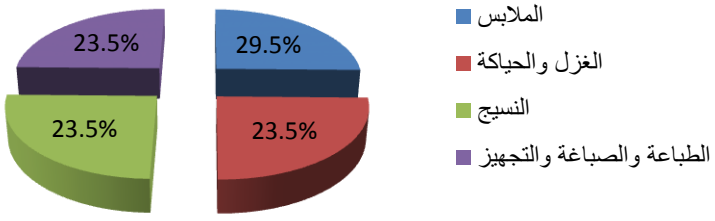

2- الجهات الرقابية والمنظمات

- غرفة الصناعات النسيجية المصرية
- الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- مصلحة الرقابة الصناعية – وزارة التجارة والصناعة
- مكتب الالتزام البيئي
- المجلس التصديري للغزل والمنسوجات
- المجلس التصديري للملابس

3- الجمعيات الأهلية

- مشروع حماة البيئة
- المنظمة الأهلية المصرية للتنمية والتطوير الشاملة
- المكتب العربي للشباب والبيئة

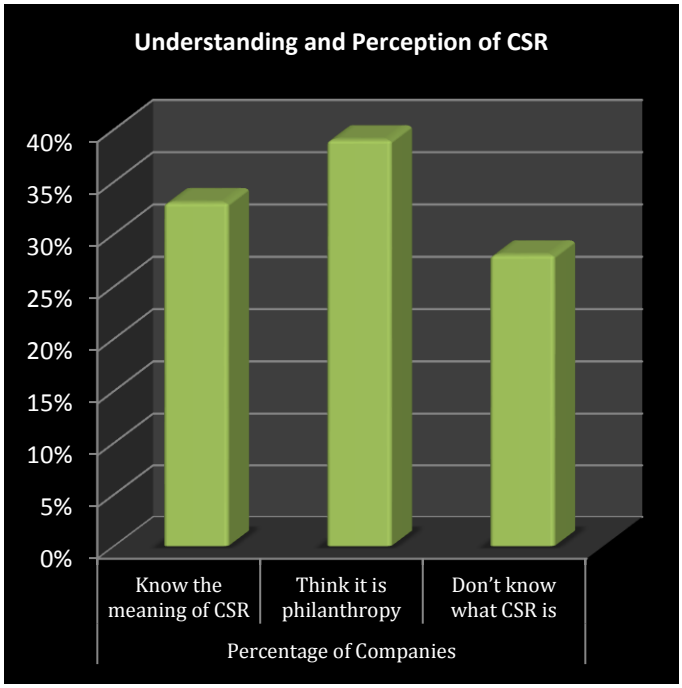

تشخيص ممارسات مسؤولية الشركات الموجودة

الفهم والوعي

إن الشركات بوجه عام ليس لديها وعي بمسؤولية الشركات أو كيف يمكن لمسؤولية الشركات أن تؤثر في آدائها واستدامتها على المدى الأطول، وتظهر الدراسة أن 85% من الشركات التي جرى زيارتها تدرك مسؤولية الشركات على أنها نوع من أنواع الأعمال الخيرية التي تُعَد غالبًا إسهامات عينية أو نقدية للمجتمع

أو الموظفين أو العمال أو المجتمعات المجاورة والتي تُطرح بشكل أساسي من قبل ما يتمتع به أصحاب الأعمال من قيم وحسن النية. وتشير الدراسة إلى أن 33% من الشركات التي تمت مقابلتها يدعون فهمهم لمسؤولية الشركات، ومع ذلك كانت نسبة الشركات التي جرى زيارتها وقد انخرطت في المبادرات المجتمعية بناءًا على مفهوم القيمة المضافة لا تتعدى 15%، مثل تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية، إدراك آثارها البيئية، وتهتم بمخاوف العمال. وهناك شركات أخرى التي تزعم إدراكها لمفهوم مسؤولية الشركات، تكون على دراية بالممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمال، والمجتمع والبيئة بغض النظر ما إذا كانت تنفذ أى منها أم لا، ولكنها في الوقت ذاته لا تدرك أن بعض من تلك المبادرات يقع في إطار المسؤولية المجتمعية والتوافق مع القوانين. فالشركات تعتبر أنها تحترم حقوق الإنسان وحقوق العمال من خلال الالتزام بقانون العمل المحلي ولا ينظرون إلى ذلك على أنه جانب من المسؤولية المجتمعية. الصحة والسلامة المهنية تعتبر مثالا آخر على هذه الممارسات حيث يقوم أكثر من 90% من الشركات، بما فيها تلك التي تدعي فهمها للمسؤولية المجتمعية، بتقديم الحد الأدنى من احتياطات السلامة التي يتطلبها القانون، فبالنسبة للتأمين الصحي، توفر الشركات التأمين الصحي الذي تمنحه الدولة (11% فقط من الشركات توفر تأمين صحي خاص)، وأما فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية واشتراطاتها المنصوص عليها في القانون، توفر الشركات التدريب الأساسي الذي تقدمه المراكز الخاصة أو المعاهد العامة، وهو ما يراه العمال تدريبا بدائيا وغير مجدي. لذا نستخلص هنا أن الشركات تقوم بتحقيق الحد الأدنى المطلوب بحكم القانون فقط كي تفي بالتزاماتها القانونية، وليس بغرض استفادة العاملين بها أو مكان العمل.

إن العلاقة بين صنع القيمة ومسؤولية الشركات ليست واضحة لأغلب الشركات، فمثلًا، نجد أن الأنشطة المتعلقة بحقوق العمال وحقوق الإنسان وحماية البيئة تُدرَك على أنها تكلفة مضافة وليست قيمة مضافة للشركة، كما أن الإدارة فشلت في رؤية العائد المحتمل للشركة من مزاولة أنشطة مسؤولية الشركات، وأظهرت الدراسة أن مسؤولية الشركات متعلقة كثيرًا بوعي العميل، ونجد أن أغلبية الشركات قد حددت هوية العملاء/ المستهلكين بوصفهم أصحاب المصلحة ذوو الأولوية الرئيسة بالنسبة لهم.

وبناءًا على ذلك، تبين الدراسة بوضوح أن الشركات المصدرة للسوق العالمي هي على وعي أكبر ولديها سعي أكثر لدمج ممارسات مسؤولية الشركات ضمن أعمالهم، ونجد من ناحية أخرى أن منتجي السوق المحلي الذين لازال وعيهم بالمستهلك كافيًا واهتمامهم الأول هو تيسير التكلفة لا يسعون نحو دمج ممارسات مسؤولية الشركات لأنهم لا يرون مدى أهمية القيمة المضافة المحتملة للشركة، فهناك افتقار عام لفهم كيف يمكن لمسؤولية الشركات أن تؤثر إيجابيًا على قيمة الشركة. هذا غالبًا يحدث بالفعل ضمن الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، فالشركات كبيرة الحجم لديها وعي أكبر بمزايا الأعمال الخاصة بدمج ممارسات مسؤولية الشركات لكنهم يشعرون أنه من الظلم العمل في مجالات غير مدروسة والرجوع إلى شركات أخرى لا تعمل بنفس القواعد في ضوء نظام رقابي ضعيف وغياب استراتيجية شمولية.

كما تعتقد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صناعة النسيج أنها صغيرة للغاية للدخول في أية مبادرات بيئية أو اجتماعية أو حوكمة، فهي تفتقر للوعي بمفهوم ممارسات الأعمال المسؤولة أو إدارة الاستدامة وليس لديها فهم حول كيف يمكن لذلك أن يضفي قيمة لأعمالهم. هناك حافز صغير للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي عادةً ما تنتج وحدها للسوق المحلي أو تُصَدِّر على مستوى صغير لاتباع أي من المعايير أو الإرشادات الاجتماعية أو البيئية، ونجد أن توفير السعر القليل وتحقيق الربحية هو اهتمامهم الأول، علاوة على ذلك، من الملاحظ أن الجيل الثاني في هذه الأعمال المملوكة للعائلات الصغيرة لديه احتمال أكبر في إظهار اهتمامه بمسؤولية الشركات والاستدامة كما أن بعضهم يؤمن بأن تزايد الجهود بغرض الحصول على إدارة اجتماعية وبيئية أفضل قد يعزز من آدائهم ككل.

التنفيذ

الحوكمة وإدارة المخاطر والتوافق

تُعَد أدوات الإدارة ضرورية للمساعدة في بناء شركة مستدامة ناجحة والحفاظ عليها، ونجد أن الغالبية العظمى من الشركات التي جرى زيارتها تملكها عائلات ويشغلها أعضاء أسرة واحدة ومن ثم يتولى ذلك الجيل الثاني، كما أن هناك غياب مشترك لأي شكل من أشكال الحوكمة أو حتى هيكل هرمي لرقابة إدارية، ولا نجد إلا 1% فقط من الشركات التي جرى زيارتها هي التي تؤمن بأن الحوكمة تُعَد شيئًا مهمًا لاستدامة الشركة ذلك أن هيكل الحوكمة المزود بمجلس إدارة محترف سيضمن صنع قرار إداري مناسب وسيضمن تنفيذ الاستراتيجيات والقرارات بفعالية، فهؤلاء سيتمتعون بمجلس إدارة وهيكل حوكمة بسيط.

هناك في أغلب الشركات التي جرى زيارتها غياب واضح للأنظمة الإدارية المُنَفَّذة بفعالية، فبالرغم من حجم الشركة وتواجدها في السوق أو حجم الإنتاج لديها، نجد أن هناك انعدام حقيقي للأدوات الإدارية مثل الأنظمة الإدارية والإرشادات والسياسات والإجراءات واستراتيجيات الأعمال واستراتيجيات الاستدامة، فمراقبة الجودة في أدنى مستوياتها، كما أن عمليات التفتيش الاجتماعية والبيئية منعدمة كثيرًا. يجب ملاحظة أنه بالرغم من أن الشركات تتمتع بشهادات ISO 9001 و ISO 14000 و OHSAS 18001 إلا ان التنفيذ الفعلي، إن وجد، لهذه المعايير يُعَد متواضعًا للغاية. تتمتع الشركات الكبرى عمومًا بسعي أكبر لاتباع نوع ما من المعايير الاجتماعية أو البيئية، وعند أقل حد، نجد أن تلك الشركات حاصلة على شهادات في الأنظمة الإدارية مثل ISO 9001 و ISO 14000 و 18000. إن المحرك الأساسي لهم هو أن أغلب أعمالهم، إن لم يكن كلها، تُصَدَّر إلى السوق العالمي ذلك أن الشركات الكبيرة التي تطبق معايير اجتماعية وبيئية تشعر بأن لديها تأثير إيجابي على الجودة والإنتاجية والاحتفاظ بالعملاء وجذب عملاء جدد. علاوة على ذلك، وبسبب حقيقة أن المبادرات الاجتماعية والبيئية لا يقوم بها إلا القليل بل يتعرضون لأضرار في التكلفة لأن تكلفة هذه المبادرات تُعَد أعلى من العوائد. يجد أصحاب الأعمال أنه

من المهم جدًا أن يوجد نظام صارم في موضعه الصحيح بما يضمن أن القطاع ككل ممتثل للقانون، وتُعَد البيروقراطية والفساد المتوطنين منذ زمن طويل في النظام عوائق كبيرة.

وبسبب العديد من العوائق التشغيلية، سواءً كانت داخلية أو خارجية، نجد أن الإدارة مجبرة على التعامل مع قضايا يومية مثل الفساد والبيروقراطية وقضايا ومخاوف العمال المتكررة بدلًا من تنفيذ مهمتها الأساسية وهي تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي والقيادة والتطوير الإداري وبناء قدرات القوة العاملة لديها، فهذا يُعَد في حد ذاته عائقًا كبيرًا أمام تنمية الصناعة بوجه عام.

وعمومًا تُظهِر الدراسة انعدام وجود أنظمة إدارة مخاطر لتحديد المخاطر والفرص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المحتملة وتحليلها والاستجابة لها، وبالرغم من اعتبار إدارة المخاطر شيئًا هامًا لاستدامة أي من الأعمال، إلا أن الصناعة في مصر تفتقر لهذه الرؤية، فالشركات غير مدركة لمخاطر وفرص آدائها البيئي والاجتماعي، وبالرغم من كل الإضرابات التي حدثت مؤخرًا خلال الصناعة، إلا أن الشركات لازالت فاشلة في اعتبار المسؤولية الاجتماعية والامتثال الكامل هي إحدى الأصول بدلًا من كونها مسؤولية قانونية.

من الواضح أن الامتثال القانوني والأنظمة الرقابية الضعيفة هي قضايا أساسية في صناعة النسيج بمصر، كما يُعَد الامتثال في صناعة النسيج عند حده الأدنى وهناك الامتثال خارجيًا للقوانين واللوائح المحلية والامتثال داخليًا للإرشادات والمعايير المتبعة طواعية، وغالبًا، نجد أن الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم بالأخص لا تمتثل للقوانين واللوائح المحلية حيث يجري غالبًا تغريمها مقابل ذلك، فهم يزعمون بأن الغرامات المتحصلة مقابل عدم الامتثال أرخص كثيرًا من تكاليف الامتثال للقانون. ومن ناحية أخرى، فالشركات كبيرة الحجم قد تمتثل لدرجة ما للقوانين واللوائح المحلية، كما أن الشركات تجد الأمر مكلفًا ومستهلكًا للموارد (الوقت والمال) من حيث الامتثال للمعايير المقررة، لذا فهم لا يراقبون آدائهم أو يقيموه وفق هذه المعايير

لضمان فعالية التنفيذ وهذا بالأساس بسبب عدم المراقبة والرقابة الفعالة من الجهات المانحة للشهادات. ومن ناحية أخرى، نجد أن الامتثال لقوانين العمل المحلية والبيئية يُعَد قضية مثيرة جدًا للتحدي. يرجع عدم الالتزام بشكل أساسي لسببين، الأول هو محدودية الموارد سواءًا كانت اقتصادية أو فنية، والثاني هو عدم الكفاءة والفساد في الجهات الرقابية بالإضافة لغياب أي نوع من أنواع حوار أصحاب المصالح البناء بين الشركات والمراقبين مما يدفع الشركات تمامًا للجوء إلى الحلول غير القانونية لتجنب التكاليف الإضافية مثل تكاليف المبادرات البيئية والضرائب والتأمين وما إلى ذلك.

الأداء المجتمعي

صناعة النسيج هي إحدى الصناعات التي تزخر بالعمالة، وفي مصر، تعتبر الصناعة أكبر رب عمل لإنها مسؤولة عن 30% من القوى العاملة في مصر، وقد صُرِّح عمومًا من قبل أن مدى توفر العمال المهرة في صناعة النسيج يُعَد قضية خطيرة، وتجدر ملاحظة أن معدل دوران العمالة مرتفع جدًا، فنجد 90% من الشركات التي جرى زيارتها تعاني من ارتفاع معدل دوران العمالة والذي قد يصل إلى 30%، وفي هذا الشأن، تفضل الشركات تعيين عمال شباب غير مدربين وتزويدهم بالتدريب الداخلي اللازم لضمان الكفاءة، ومع ذلك، لازالت المشكلة تكمن في عدم رضاء العامل ورغبته في الانتقال إلى رب عمل آخر للحصول على راتب أعلى بفارق بسيط، فالمشكلة اقتصادية تمامًا وثانيًا عدم الإخلاص وأخيرًا ثقافة العمالة المنتشرة في الصناعة، ويُعد عدم توفر العمال المهرة وقلة الإنتاجية عائقين كبيرين أمام تحسين الصناعة.

من وجهة نظر أصحاب العمل، وبالرغم من التعديلات الأخيرة، نجد أن قانون العمل المحلي[1] هو عائق كبير أمام تحسين الصناعة، فالوساطة والتحكيم ونظم التفاوض الجماعي من وجهة نظر رب العمل هي متحيزة لصالح العامل، ونجد رب العمل

[1] يقدم قانون العمل الموحد (قانون 12 لسنة 2003) إرشادات شاملة حول علاقات العمال بما في ذلك التوظيف وساعات العمل وإنهاء عقود الموظفين والتدريب والصحة والسلامة، ويمنح القانون الموظفين حق مشروط للإضراب بجانب القواعد واللوائح المنظمة للوساطة والتحكيم والتفاوض الجماعي بين الموظفين وأرباب العمل. جرى تضمين بنود عدم التفريق أيضًا، كما أن القانون يتفق مع اتفاقات منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالعمال المُنظَّمة

يؤمن بأن هذه النظم تشكل قيودًا خطيرة بشأن العلاقة بين رب العمل والعامل وهي إلى حد كبير متحيزة للعامل على حساب رب العمل. هناك العديد من الحالات التي حظرها القانون للغاية من حيث إنهاء عقود العمال غير الكفء أو غير المنتجين مما يجعل أرباب العمل يرتكبون ممارسات تشغيل غير أخلاقية مثل اللجوء لإبرام العقود السنوية والوقت الإضافي المفرط والطلب من الموظفين/ العمال المعينين حديثًا أن يقدموا استقالتهم (نموذج 6) عند توقيع عقد التوظيف ... وما إلى ذلك. ضرب أرباب العمل أمثلة عديدة على الظلم الموجود في النظام والذي دائمًا يتحيز للعامل على حساب رب العمل.

لتوظيف وتدريب النساء والأطفال المؤهلين (صادقت مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن مكافحة أسوأ أنماط عمالة الأطفال في إبريل 2002). صنع القانون أيضًا لجنة محلية لصياغة سياسات العمل العامة ومجلس الأجور المحلي الذي يناقش القضايا المتعلقة بالأجور والسياسة المحلية للحد الأدنى من الأجور."

حقوق الإنسان وممارسات العمل

حقوق الإنسان الأساسية والمعايير الانضباطية

تمتثل الشركات بوجه عام لقانون العمل المحلي، بل وتُجري الحد الأدنى من التدريب حول الصحة والسلامة وفق القانون، وتلتزم بالقانون في قضايا متعلقة بالإجراءات التأديبية والأجازات وساعات العمل. بالرغم من غالبية الشركات التي جرى زيارتها أكدت بأنها لا تستخدم العمل القسري أو عمالة الأطفال، إلا أنه لا يوجد نظام في موضعه الصحيح ليضمن عدم حدوث هذه الحالات، وعمومًا، هناك انعدام واضح في التوثيق، ولا توجد سياسات وإجراءات رسمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو حقوق العمال مثل ديوان المظالم وحرية التعبير والتمييز والتشغيل وإنهاء العقود والحوافز وعمالة الأطفال وما إلى ذلك. تقوم الشركات بالحد الأدنى وفق قانون العمل المحلي، ولا تطبق أي شركة المعايير والإرشادات الدولية إلا الشركات المُصدِّرَة للسوق العالمي، ولا يعني هذا بالضرورة أن العمال مدركين تمامًا لحقوقهم والتزاماتهم أو حتى يتلقون التدريب اللازم بشأن سياسات الشركة وإجراءاتها.

سلامة مكان العمل والمخاوف المرتبطة به

بالرغم من اعتبار صناعة النسيج كمصدر صغير نسبيًا للتلوث والإصابات الجسدية الخطيرة مقارنة بالصناعات الأخرى، إلا أن مجموعة متنوعة وكبيرة من ملوثات الهواء والمواد الكيميائية الخطيرة تنبعث منها، وهناك احتمالية لحدوث إصابات جسدية وحروق ناتجة عن الماكينات والغلايات والمواد الكيميائية المستخدمة، ونجد أن الملوثات الرئيسية التي تؤثر على الصحة في صناعة النسيج تتضمن الغبار وجسيمات الألياف الناتجة من العمليات الجافة، والأبخرة الكيميائية والغازات المنبعثة من

العمليات الرطبة، والمواد الجسيمية وأكاسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون المنبعث من احتراق الوقود في الغلايات. إضافة إلى ذلك، نجد أن إنتاج النسيج في مراحل الغزل والنسج والحياكة قد يحتوي على البكتريا والطفيليات والمبيدات والأتربة والمواد النباتية المؤذية للعمال. أيضًا، تستخدم صناعة النسيج مجموعة كبيرة متنوعة من الماكينات التي تعمل بسرعات عالية وتسبب مستوى ضوضاء مرتفع قد ينتهك الحد المسموح به قانونًا (90 ديسبل)، لذا، نجد أن تعرض العمال لهذه الملوثات قد يؤثر بشكل عكسي على صحتهم بطرق عدة.

بالرغم من زعم كل الشركات امتثالها لقانون العمل المحلي وتنفيذها لتدابير الصحة والسلامة وفق القانون وهيئة الدفاع المدني إلا أن تنفيذ هذه القوانين واللوائح بشكل أساسي لازال مهلهلًا بسبب مدى التوفير في التكلفة وثقافة العمال بالإضافة لضعف المراقبة والرقابة الحكومية بسبب البيروقراطية والفساد، ونجد أن هذا الأمر شائع غالبًا بين الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم أكثر منه في الشركات الكبيرة المجبرة على الامتثال للمعايير والإرشادات الدولية لممارسة أنشطتها في التصدير، وبالرغم من ذلك، فهي لازالت تعمل بأفضل المعايير ذاتها، ولوحظ أن العديد من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم لديها ظروف عمل متواضعة للغاية ونظم تهوية غير ملائمة ومساحات عمل غير مناسبة مما يظهر أدنى حد من الامتثال للمواصفات الصناعية اللازمة التي وضعتها الجهات الرقابية. نجد أن التدريب على الصحة والسلامة المهنية في حده الأدنى يجري وفق القانون الذي ينص على أن 10% من إجمالي القوى العاملة يجب أن يتلقى التدريب على الصحة والسلامة المهنية بغرض الحصول على ترخيص بالتشغيل.

يُعَد سلوك العمال وثقافة العمالة تحديات دائمة أمام الصناعة، فهو تحدٍ لتطبيق تدابير الصحة والسلامة، فبالرغم من مضاعفات عدم اتباع تعليمات الصحة والسلامة التي يجري إبلاغ العمال بها مرارًا وتكرارًا، إلا أن الأمر لازال تحديًا حقيقيًا لجعل العمال يتبعون اللوائح وتدابير السلامة لحماية أنفسهم ضد إصابات أماكن العمل، وهذا بالمقابل قد يؤثر عكسيًا على رب

العمل الذي قد يتوجب عليه تكبد التكاليف إما في شكل علاج طبي أو تغيب للإصابة أو غرامة مقابل عدم الامتثال وما إلى ذلك.

حرية التعبير والتفاوض الجماعي

جدير بالذكر أن هذه القضية قد تأثرت كثيرا بسبب الأحداث السياسية الأخيرة ، حيث أدت الاتحادات العمالية في مصر دورا أكثر فاعلية نحو تمكين العمال في أعقاب ثورة يناير 2011. وقد أكدت الشركات التي تمت زيارتها على الحرية المتزايدة التي يتمتع بها العمال الآن من حيث حرية التعبير عن مخاوفهم وطلباتهم، وقد ظهر ذلك بوضوح من العدد الكبير من الإضرابات التي شهدتها هذه الصناعة على مدار العامين الماضيين. ومن الأسباب الرئيسية التي تسببت في نزول العمال إلى الشارع أن غالبية الشركات ليست على دراية بمفهوم حرية التعبير والتفاوض الجماعي، فضلا عن عدم وجود أنظمة داخلية للشكاوى يستطيع العمال من خلالها التعبير عن مخاوفهم بحرية. وبالرغم من أن غالبية الشركات التي تمت زيارتها أكدت على أنها تحترم حقوق الإنسان والعمال، إلا أن العمال في هذه الصناعة ما زالوا يشعرون بعدم الرضا إلى حد كبير الذي ترجموه في العديد من المرات في شكل إضرابات عديدة، بل أحيانا كانوا يتجاوزون قيم وأخلاقيات حرية التعبير إلى حد العنف في العديد من الحالات. هذا إضافة إلى الخسائر الفادحة التي تتكبدها الشركات بسبب هذه الإضرابات مما يؤثر على الأداء العام للصناعة ومصداقيتها في السوق الدولية.

التمييز على أساس النوع

تفتقر غالبية الشركات التي تمت زيارتها إلى وجود سياسة خاصة بالتمييز أو تكافؤ الفرص. وبالرغم من أن صناعة النسيج قد تبدو من الصناعات التي تساهم في التمييز على أساس النوع، إلا أن الواقع مخالف لذلك. فإذا ما أخذنا عنصر الثقافات المجتمعية في الاعتبار، سنجد أن هناك العديد من القطاعات التي تركز بشكل كبير على توظيف الذكور من العمال مثل

قطاعات الغزل، والصباغة، والطباعة والنسيج، في حين أن صناعة الملابس الجاهزة تعتمد على الإناث إلى حد كبير. لذا فهناك عدة اعتبارات يتعين وضعها في الاعتبار عند الإشارة إلى التمييز على أساس النوع في هذه الصناعة مثل: المعتقدات الدينية والأعراف الثقافية، وقانون العمل المحلي الذي يحظر عمل النساء خلال الورديات الليلية لضمان سلامتهن.

ساعات العمل

تلتزم الشركات بوجه عام مع عدد ساعات العمل المعمول بها طبقا لقانون العمل المحلي وهي 48 ساعة في الاسبوع مع يوم راحة على الأقل كل سبعة أيام عمل. وعادة ما يتم احتساب ساعات العمل الإضافي طبقا للقانون، إلا أن ساعات العمل في صناعة النسيج تعتبر من المشكلات الهامة لسببين: أولا بسبب نقص العمالة الماهرة وبالتالي يفضل أصحاب الشركات التشغيل بأسلوب الورديتين (كل 12 ساعة) ومنح مقابل ساعات العمل الإضافي عن التشغيل بنظام الورديات الثلاث. السبب الثاني وراء هذه المشكلة هو سبب اقتصادي بحت، حيث يحرص العمال على العمل لساعات أطول لكسب المزيد من الدخل عن العمل في ورديات الـ8 ساعات نظرا لانخفاض المقابل المادي. وعلى ما يبدو أن هذه الظاهرة تنتشر لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما تعمل الشركات الكبرى بأسلوب الورديات الثلاث ومن ثم لا تمثل ساعات العمل مشكلة بالنسبة لهم.

الأجور والميزات المالية

تتحدد الأجور في صناعة النسيج بمستوى الصناعة نفسها، حيث يتراوح الحد الأدنى للرواتب الذي تمنحه الشركات التي تمت زيارتها من 700 – 1200 جنيه، حيث يرجع التفاوت هنا إلى حد كبير إلى حجم الشركة وموقعها الجغرافي، فنجد أن الشركات بمناطق القاهرة الكبرى، والمدن الصناعية مثل العاشر من رمضان أو السادات تميل إلى منح أجور أعلى من

الشركات التي تقع في محافظات الدلتا. ومرة أخرى، يؤثر القطاع غير الرسمي داخل صناعة النسيج سلبا على شركات النسيج من حيث جذب العمالة والاحتفاظ بها، حيث تستطيع هذه الشركات التي تعمل بشكل غير قانوني أن تدفع رواتب أعلى لأنها لا تقوم بسداد الضرائب وغيرها من الالتزامات، مما يزيد قدرتها على تحمل دفع هذه الرواتب المرتفعة ومن ثم جذب العمالة الماهرة، مما يزيد الأمر صعوبة على الشركات الكبرى التي تلتزم بالقانون وتسدد ضرائبها وتأميناتها وغيرها من النفقات في الاحتفاظ بالعمالة الماهرة أو جذبها للعمل بداخلها.

الاستثمار المجتمعي (المبادرات المجتمعية)

توضح هذه الدراسة أن الشركات بوجه عام في هذه الصناعة على دراية بالتزاماتها تجاه المجتمع، إلا أنها جميعها تعتمد على الأعمال الخيرية، فغالبية الشركات التي تمت زيارتها (85% منها) لا تنظر إلى المسؤولية المجتمعية على أنها جزء من استراتيجيتها، ولم نستطع أن نرصد في أى منها أى استراتيجيات للاستثمار المجتمعي، أو أى مجال من مجالات الاهتمام، او أية معايير للاستثمار المجتمعي أو ميزانية محددة لهذا الغرض. فالدافع الأساسي لتنفيذ أى مبادرات للاستثمار المجتمعي يعتمد بوضوح على القيم والمعتقدات الشخصية لصاحب الشركة أكثر منها على الشعور بمدى أهمية مسؤولية الشركة واستدامتها. وقد أفاد أحد أصحاب الشركات أن "أى عطاء للمجتمع يعد شيئا جوهريا فضلا عن أنه يعكس معتقداتي الأخلاقية والدينية الشخصية وبالتالي فهى لا تتعلق بمسؤولية الشركة". كما أن الدراسة أوضحت أن 15% من الشركات التي تمت زيارتها تنظر إلى الاستثمار المجتمعي بوصفه مسؤولية الشركة التي يجب أن تترك أثرا كبيرا

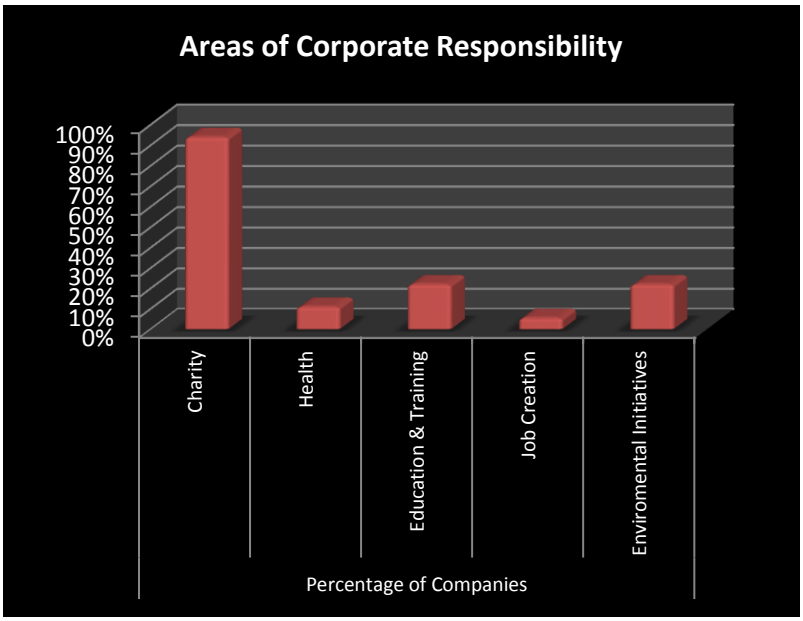

على المجتمع علاوة على تعزيز استدامتها. وجدير بالذكر أن هذه الشركات لديها مبادرات مجتمعية باستمرار في مجالات التدريب المهني والتعليم وتوفير فرص العمل ومشروعات توليد الدخل، كما أن تلك الشركات أعطت مردود إيجابي يتعلق باستثماراتها المجتمعية حول سمعتها وأدائها. ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة أن الغالبية العظمى من الشركات لديها أنشطة خيرية مصممة لغرض معين، حيث إن العديد من هذه الشركات ينظرون إليها من الناحية الدينية مثل "الزكاة"، و"شنط رمضان" وغيرها من صور المكافآت التي يتم منحها في المناسبات الدينية الهامة، وغيرها من صور الأنشطة الخيرية التي تقلصت خلال العامين الماضيين بسبب التراجع الشديد في قطاع النسيج نتيجة الاضطرابات السياسية وغياب الأمن والركود الاقتصادي الذي دفع العديد من الشركات إلى تخفيض نفقاتها بما فيها ما يتعلق بالأنشطة الخيرية.

إن المناطق الصناعية التي تقع في منطقة القاهرة الكبرى لديها ما يطلق عليه "مجالس الأمناء" التي تركز على وضع برامج الاستثمار المجتمعي التي تتناول المبادرات المجتمعية والبيئية. وبالرغم من أن غالبية شركات النسيج المسجلة في هذه المجتمعات أعضاء في هذه المجالس، إلا أنها ترى أن هذه المجالس تفتقر إلى المصداقية بشكل عام.

الأداء البيئي

لا تعتبر آثار صناعة النسيج على البيئة شديدة كما هو الحال في الصناعات الأخرى، ومع ذلك ما زالت هذه الصناعة تعاني من عدم كفاية الضوابط والعديد من حالات عدم التوافق مع البيئة، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي من خلال وجود نظم للإدارة البيئية، أو على المستوى الخارجي من خلال الجهات الرسمية. وتتمثل أكثر المشكلات البيئية شيوعا في هذه الصناعة في استخدام المياه، وطرق التخلص من المياه المليئة بالمواد الكيماوية الشائع استخدامها في عمليات الصباغة والتشطيب والغزل والنسيج. أضف إلى ذلك المخلفات الصلبة في قطاع النسيج والملابس الجاهزة التي يتم بيعها لأغراض إعادة تدويرها بشكل غير رسمي وغير مقنن مما يلفت الانتباه بشكل خاص إلى احتمالية وجود مخاطر بيئية. وتتسم صناعة النسيج بأنها من الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، حيث تستهلك صناعة الملابس الجاهزة كم كبير من الكهرباء للتهوية والإنارة، في حين أن قطاعى الصباغة والتشطيب يستهلكان الزيوت والغاز لتشغيل الغلايات، بينما ينحصر قطاعى الغزل والنسيج من حيث استخدام الطاقة في تعبئة النفايات والمخلفات الصلبة.

- شركات الغزل

  المخلفات الصلبة

  الغبار
- شركات انتاج النسيج (النسيج والحياكة)

  المخلفات الصلبة

  مخلفات التعبئة
- شركات الصباغة والتشطيب

  استخدام كثيف للمياه

الفاقد من المياه وعدم وجود أماكن معالجة المياه بوجه عام في القطاع نظرا لارتفاع التكاليف وغياب الضوابط القانونية والفساد

كثافة استهلاك الوقود للغلايات، وشيوع استخدام الزيوت عالية التلوث، ومن ثم فالتحول إلى استخدام الغاز قد يكون بديل أفضل

الانبعاثات الصادرة من الغلايات

- شركات الملابس الجاهزة

بيئة العمل: الحرارة والإضاءة

كثافة استهلاك الطاقة (التهوية والإضاءة)

المخلفات الصلبة

يتميز قطاع الملابس الجاهزة في صناعة النسيج بأنه الأعلى من حيث الحصة التصديرية؛ ومن ثم يتبين أن هذه المصانع هي الأكثر التزاما من حيث تطبيق المعايير الدولية عنها في المصانع الأخرى في مختلف مراحل الانتاج. وبالرغم من ذلك، يواجه هذا القطاع العديد من المشكلات المتعلقة بسلسلة التوريد، وانخفاض الجودة، وارتفاع الأسعار عن المستورد، وهذا يفسر لماذا تفضل العديد من الشركات المصدرة للسوق الدولية في قطاع الملابس استيراد المواد الخام للتغلب على هاتين المشكلتين. وجدير بالذكر أن التحول نحو استيراد المواد الخام يعتبر قضية محورية تؤثر سلبا وبشكل كبير على هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن بقية القطاعات لا تتعامل بشكل مباشر مع السوق الاستهلاكي، ترفض هذه المصانع تطبيق المعايير أو الارشادات البيئية علاوة على أنها قد تميل أحيانا إلى تجنب ممارسات التوافق البيئي لتتجنب ما تعتقد أنها تكاليف غير ضرورية لا تنعكس على الأرباح المحققة وبالتالي فهي ليست مهمة. أما الشركات الصغيرة فليس لديها من الأساس سجل بيئي

أو أية سياسات للتحكم الداخلي في الأداء البيئي، كما أنها لا تتوافق مع القوانين، وذلك بسبب أن معظمها غير رسمي وبالتالي فليست هناك طريقة للسيطرة عليها.

اما الشركات متوسطة الحجم، نجد ان العديد منها يسلك نفس طريق الشركات الصغيرة؛ في حين أن البعض الآخر لا سيما الشركات المصدرة منها إلى الأسواق الدولية تطبق الحد الأدنى من المطلوب منها من حيث الالتزام بالقوانين المحلية المعمول بها، إلا أنها تعتقد أن الأرباح المحققة من الاستثمار في المبادرات البيئية مثل محطات معالجة المياه في قطاع الصباغة والتشطيب باهظة التكاليف، كما أنها ليست لديها معايير أو سياسات تحكم داخلية مثل نظام لإدارة المخلفات، أو التخلص منها، أو حتى سياسة بيئية. ومع ذلك فجميع هذه الشركات مستعدة لتنفيذ المبادرات البيئية التي من شأنها تخفيض استخدام الطاقة واستهلاك الموارد التي تزداد تكلفتها يوما بعد يوم. هناك قضيتين اساسيتين في هذ الصدد هما: أولا نقص التمويل حيث تجد العديد من الشركات أنه يمثل استثمارا كبيرا، وأن سبل الحصول على التمويل محدودة للغاية؛ ثانيا نقل التكنولوجيا، ويتمثل في نقص الوعى والمعرفة بالتقنيات البديلة وصعوبة الحصول على التكنولوجيا سواء بسبب إمكانية توفيرها او تكلفتها.

أما الشركات الكبرى التي تنتج بغرض التصدير لا سيما في صناعة النسيج والملابس الجاهزة فتجد نفسها مضطرة لاتباع المعايير والإرشادات الدولية ذات الصلة بالممارسات العمالية وحقوق العمال وجودة المنتج ومسؤولية المستهلك. أضف إلى ذلك أن المعايير والإرشادات الخاصة بالأداء البيئي ليست شائعة مثل تلك الخاصة بالأداء المجتمعي داخل القطاع. غالبا ما تكون مبادرة شخصية من صاحب العمل أن يسعى إلى تقليص الاستهلاك بهدف تخفيض التكاليف.

وغالبا ما تتم عمليات إدارة المخلفات داخل هذه الصناعة بأسلوب بدائي غير رسمي حيث يتم بيع المخلفات الصلبة بغرض إعادة تدويرها، إلا أنه لا يوجد نظام بعينه للتأكد من التزام المقاول من الباطن مثلا بالتعامل مع مثل هذه المخلفات. أما فيما يتعلق بالتخلص من المخلفات السامة والمواد الكيماوية، لا سيما في قطاعات الصباغة والطباعة، نجد أن الشركات الكبرى فقط هي التي تلتزم بالقانون حيث يكون دائما لديها محطة لمعالجة المياه. ومن النتائج غير المتوقعة التي أسفرت عنها تلك الدراسة أنه بالرغم من أن بعض الشركات قد يكون لديها محطات لمعالجة المياه التي تم إنشائها للتوافق بشكل اساسي مع القانون، إلا أنه في كثير من الأحيان لا يتم استخدامها بهدف توفير الطاقة وتكاليف قطع الغيار، مما يعكس لنا الكثير من غياب الوعى وعدم الالتزام بمفاهيم المسؤولية البيئية. أما فيما يتعلق بالتخلص من الزيوت والنفايات، نجد أنه لا يتم تطبيق أى نظام سواء للتحكم في التخلص من تلك النفايات، أو التخلص الآمن منها.

تلتزم الجمعيات الأهلية بمساعدة المصانع على الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية المحلية، والاحتفاظ بسجلات دقيقة، والحصول على سجل بيئي، ووضع نظم للإدارة البيئية، واستحداث التكنولوجيا لتخفيض استهلاك الطاقة، وتقليل الفاقد وضمان التخلص الآمن من مختلف أنواع المخلفات والنفايات، إلا أن هناك العديد من القضايا التي تؤثر بشكل كبير على نتاج هذه المجهودات. أولا تمويل الجمعيات الأهلية وتمويل المبادرات؛ ثانيا انعدام ثقة الشركات في الجمعيات؛ ثالثا غياب سبل المتابعة والتحكم من جانب الجهات الحكومية. إن تفشي الفساد وغياب سبل المتابعة والتحكم الفعالتين نيابة عن الأجهزة الحكومية تعد من المعوقات الأساسية في طريق تحسين الممارسات البيئية في الصناعة بمختلف قطاعاتها.

البيئة التنظيمية

هناك هيكل قانوني محلي شامل ينطوي على مجموعة القوانين واللوائح ذات الصلة بحقوق الإنسان، وحقوق العمال، والقضايا البيئية، وهي متاحة للجميع، وكافة الشركات على دراية بها وبنصوصها وبعواقب عدم الالتزام بها. وبالرغم من ذلك، توضح الدراسة أن هناك توجه شائع بعدم الالتزام بتحقيق التوافق مع القوانين واللوائح عبر أرجاء صناعة النسيج، لا سيما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها أن الشركات غالبا لا تميل إلى الالتزام: أولا بسبب غياب سبل المتابعة والتحكم نظرا لعدم كفاءة الجهات المنوط بها هذه المهمة؛ ثانيا انتشار الفساد داخل هذه الجهات بما يسمح للشركات بالقيام بأعمال تؤدي إلى عدم التوافق مثل تجنب سداد الضرائب أو التأمينات أو الغرامات إلخ...ثالثا التطبيق غير الفعال للقوانين المعمول بها ؛ رابعا نقص الموارد وخاصة الموارد المالية اللازمة لتحقيق التوافق مع اللوائح البيئية في القضايا المتعلقة بمعالجة المخلفات والتخلص منها، والسلامة والصحة. وقد أفادت إحدى الشركات على سبيل المثال أن "رسوم غرامة عدم الالتزام بإنشاء محطة لمعالجة المياه داخل مصنع للصباغة قد تبلغ 5% فقط من إجمالي تكلفة إنشائها الفعلية، وفي العديد من الحالات، تميل الشركات إلى دفع الغرامة عن وضع مثل هذه الاستثمارات الضخمة التي لا يرونها ضرورية". ومن جهة أخرى، هناك سببان رئيسيان يدفعان الشركات للتوافق مع القوانين المحلية السارية: أولا قيم ومعتقدات صاحب الشركة؛ ثانيا الالتزام بالمعايير والإرشادات الدولية المتفق عليها مع العملاء الدوليين.

التحديات والمخاوف الشائعة التي تواجهها شركات النسيج

- انحياز القانون لمصلحة العمال
- الفساد
- الافتقار إلى الدعم الحكومي

- غياب الوثائق التوضيحية المتعلقة بمتطلبات الصناعة والتي تغطي قضايا مثل المواصفات، والآثار البيئية التي تفتح المجال للقيام بممارسات الفساد والأنشطة غير المسؤولة.

فيما يلي بعض المسائل التي يجب أن تتناولها الجهات الحكومية من وجهة نظر الشركات التي تمت زيارتها:

- التأكد من حصول كافة شركات النسيج على تصاريح العمل لتسهيل عمليات المراقبة والمتابعة
- التأكد من احتفاظ كافة شركات النسيج بالسجلات والوثائق الهامة
- وضع مواصفة تحقق الحد الأدنى من معايير الجودة
- ضمان التنفيذ الصارم للقانون
- التأكد من المتابعة الجيدة للأداء البيئي والمجتمعي للشركات وضمان تحقيق التوافق مع القوانين واللوائح
- وضع نظام الباركود لتسهيل متابعة المنتجات
- التأكد من إجراء المعاينة والاختبار الجيد للمواد

وقد أفادت احدى الشركات أن "غياب الدور الفعال للسلطات الحكومية يسفر عن خلق بيئة أعمال غير عادلة مما يدفع بالعديد من الشركات التي تصارع من أجل البقاء والحفاظ على تنافسيتها إلى خارج السوق، أو يدفعها للجوء إلى القيام بالممارسات غير الأخلاقية".

دور المجتمع المدني

تعتقد الجمعيات الأهلية أن مهمتها هي المشاركة في الأنشطة التنموية المتعلقة بحقوق العمال، وحقوق الإنسان، وبناء القدرات والأداء البيئي. وحتى تتمكن من تحقيق ذلك، سوف تكتسب الجمعيات مزيد من المصداقية والقوة بما يسمح لها بالمساهمة أكثر في تعزيز الأداء العام لصناعة النسيج.

وقد أصبح المجتمع المدني في السنوات الأخيرة أكثر قوة نظرا للدور الأكثر فاعلية الذي يؤديه داخل المجتمع حيث أصبح المستهلكون أكثر وعيا بحقوقهم وصحتهم وأمانهم وبمدى جودة المنتجات التي يشترونها.

إن التركيز الأساسي للمستهلك في السوق المحلية ينصب على الأسعار المناسبة، التي تدفع الشركات المنتجة للسوق المحلية إلى التركيز بشكل أساسي على المنتجات منخفضة التكلفة على حساب مقاييس الجودة، نجد أن دور الجمعيات الأهلية يزداد فاعلية في هذا الصدد إدراكا منها لأهمية هذا الدور ومقوماتها المتعلقة بتشجيع وتحقيق التطويرات البيئية والمجتمعية. فتلك الجمعيات تعمل بشكل مستمر على زيادة الوعى البيئي والمجتمعي، وزيادة الوعى بشأن حقوق المستهلك وخلق قنوات فاعلة لاستقبال الشكاوى وتعزيز الشراكة وإتاحة مساحة للحوار الفعال مع الأطراف المعنية، وتقديم حلول بديلة، واستحداث التقنيات الجديدة للحفاظ على الطاقة، فضلا عن زيادة الوعى بمفهوم مسؤولية الشركات ودعم حقوق العمال وبناء القدرات وضمان التوافق مع القوانين واللوائح ...إلخ. إن كل ما سبق من شأنه تحسين الانتاجية، وتعزيز الأداء وتقليل التكاليف وتخفيض الآثار البيئية السلبية، وأخيرا تعزيز الأداء العام للصناعة.

وعلى الرغم من أن المجتمع المدني يلعب دورا يزداد فاعلية يوما بعد يوم، إلا أنه ما زالت هناك بعض العقبات التي تواجهه لأداء دوره الاجتماعي منها على سبيل المثال لا الحصر: نقص التمويل، الافتقار إلى المصداقية، وغياب الرؤية الواضحة، وعدم التأثير بفاعلية على القطاع الخاص، وأخيرا عدم توافر الدعم الحكومي الكاف. كما تؤثر هذه القضايا تأثيرا كبيرا على أداء المجتمع المدني من حيث القيام بدور فعال في مساندة الشركات للتخفيف من تأثيرها البيئي والمجتمعي ولتحسين الأداء العام للصناعة.

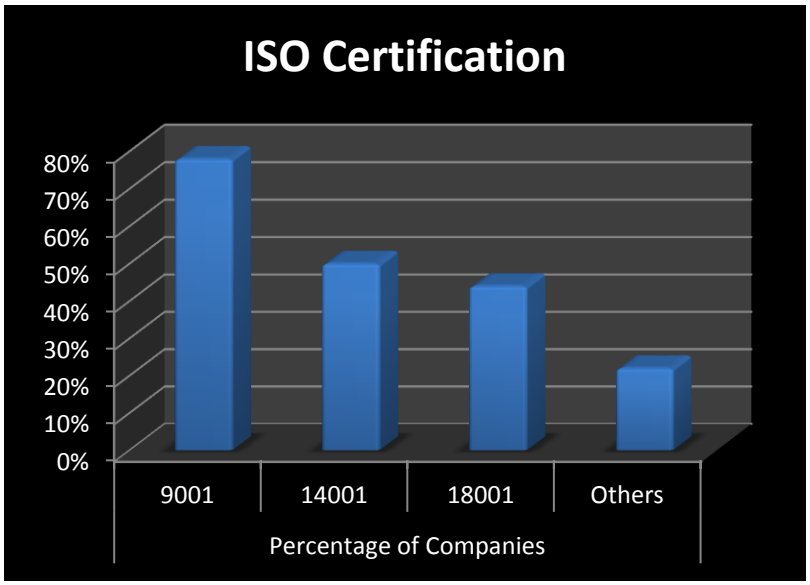

المعايير والإرشادات والمقارنة بالأفضل

غالبية الشركات بمختلف أحجامها لديها شهادات الايزو المختلفة، إلا أن هناك إجماع على أن المزايا المنشودة من هذه الشهادات لا تتحقق بسبب سوء التطبيق، وغياب المراقبة والتحكم الفعال، فضلا عن الميل الواضح لعدم الاعتقاد في أن تطبيق المقاييس يمكن أن يسفر عن أى تأثير أو مردود إيجابي على العمل. وهناك العديد من الشركات الحاصلة على شهادات الأيزو التي تدعي أن تلك النظم لم يتم تطبيقها بشكل فعال ولم تندمج في العمل اليومي لتلك الشركات.

وقد استخدمت هذه الدراسة مقاييس الجودة والمقاييس البيئية والاجتماعية الدولية كوسائل للمقارنة بأفضل الممارسات في مجالات تقييم الأداء البيئي والمجتمعي للشركات (انظر الملحق 2). الشركات الكبرى المصدرة إلى الاسواق الدولية تستجيب لطلب عملائها بضرورة اتباع المعايير والإرشادات المجتمعية والبيئية من خلال تطبيق المعايير والأكواد التالية:

1. المعايير والأكواد الخاصة بالعملاء/والعلامات التجارية
2. جمعية العمل العادل (FLA)
3. الأيزو 9001 ، و14001 ، 18001: معظم الشركات التي تمت زيارتها تقوم بتطبيق الأيزو 9000 كنظام إدارة، والبعض الآخر يطبق الأيزو 18000 ، في حين أن عدد قليل جدا من الشركات يطبق مواصفة الأيزو 14000.
4. نظام (OEKO-TEX 100/100) لمراجعة واختبار المنتجات النسيجية بشكل مستقل.
5. العلامة البيئية للاتحاد الأوربي (EU Flower)
6. منظمة الإنتاج المسؤول المعتمد عالميا (WRAP)
7. مبادرة التوافق المجتمعي للأعمال (BSCI)

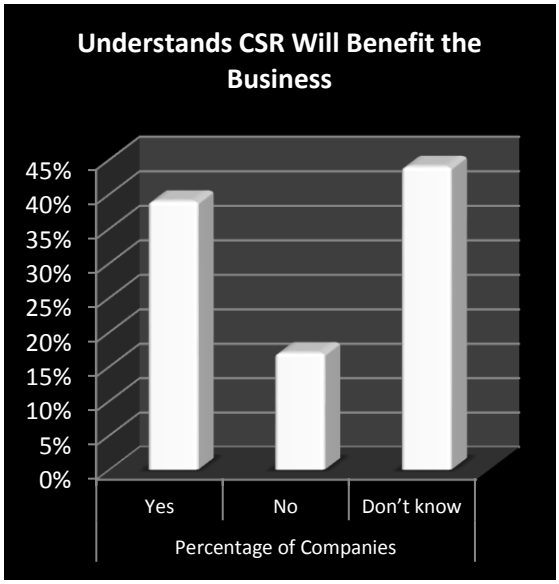

تشير الدراسة الي ان الشركات الكبرى هى التى تطبق المعايير البيئية و الاجتماعية الدولية بتشجيع من عملائها، حيث تمثل هذه الاعتمادات وسائل حماية من الفساد و التلاعب بالقانون. و تشير الدراسة ايضا إلى أن **39 %** من اصحاب الاعمال ممن تمت مقابلتهم يعتقدون ان تطبيق الاكواد و المعايير البيئية يحسن الاداء العام لشركاتهم، ويقلل التكاليف من استهلاك الطاقة و من ثم يقلل من المصروفات بشكل عام. أما من ناحية الاداء المجتمعى، فانهم يعتقدون ان تطبيقه يحسن ايضا من الاداء العام لشركاتهم، فهو يعزز من قدرات العمالة ويحسن الانتاج ويقلل من فاقده ويزيد من االاهتمام بالنظافة و الصحة العامة.

مسئولية المنتج و سلامة العميل

تنتج صناعة النسيج فى مصر من اجل كلا من السوقين الدولى و المحلى. و يشمل السوق المحلى ثلاث قنوات رئيسية: تجار الجملة، والمتاجر الضخمة وسلاسل البيع بالتجزئة. ويلبى تجار التجزئة احتياج المستهلكين الذين يهتمون اكثر

بالسعر؛ أما المتاجر الضخمة فتلبى احتياجات العملاء متوسطى المستوى ممن يبحثون عن الجودة المعقولة و السعر المناسب. و ثالثا المستهلك الذى يبحث عن الجودة و القيمة فى مقابل المال. ويهتم السوق الدولى بجودة المنتج علاوة على التزام المنتج وسلوكه الاخلاقى.

و قد افادت كل الشركات ان رضا عملائها هو اهم اولوياتها، وعلى الرغم من هذا فان 30% فقط من الشركات لديها نظام رسمى للتعامل مع شكاوى العملاء. و لم يكن اجراء دراسة لبحث رضاء العملاء من الممارسات المعتادة فى الشركات التى تمت زيارتها، فالعلاقات بين العميل و الادارة علاقات قوية ولكنها تتم بشكل غير رسمى.

إن التحكم فى جودة المنتج هو امر اخر مهم، وبالرغم من ان هناك جهات قانونية مختصة بالرقابة على منتجات النسيج و التاكد من انها مطابقة للمواصفات المحلية و الدولية، الا ان تضارب نتائج الفحص اوانخفاض جودته هو السائد حيث إن الكثير من الشركات اقرت انها تعتمد على الفحص من خلال معاملها الخاصة لتتاكد من ان منتجاتها تتفق مع المواصفات التى يطلبها العملاء.

و تشير الدراسة الى ان معظم الشركات و خاصة التى تنتج للسوق المحلية لا تعطى اهتماما كافيا لصحة و سلامة المستهلك: عوامل كتلك الخاصة بمحتويات المنتج و ان يكون المنتج لطيف على البشرة و خالى من المواد المسرطنة و المسببة للحساسية. فالمعلومات الخاصة بسلامة المنتج لا يتم دائما نقلها بفاعلية الى المستخدم النهائى.

سلسلة التوريد في صناعة النسيج

هناك العديد من التحديات التي تواجهها صناعة النسيج منها استدامة الارباح، وزيادة تكاليف المواد الخام، وتقلبات العملة، والجودة المستدامة، فضلا عن الأداء المجتمعي والبيئي داخل سلسلة التوريد. إن صناعة الملابس الجاهزة، على الجانب الآخر، تجعل من شركات النسيج المصرية المنتجة لمنتجات نهائية للسوق الدولية جزء من سلسلة التوريد العالمية، ومن ثم يتعين عليها ويتوقع منها الحفاظ بشكل مستدام على مستوى مقبول دوليا من الأداء المجتمعي والبيئي.

إن الشركات المصدرة كما ذكرنا سالفا غالبا لا ترغب في تطبيق أية معايير مجتمعية وبيئية معترف بها دوليا، في حين أنها تضطر إلى الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية. وبالرغم من ذلك، فالشركات التي تستعين بموردين محليين، سواء كانت تنتج للسوق المحلية أو الدولية ليست لديها اي انظمة تستطيع من خلالها تحديد الموردين وترتيبهم من حيث الأولوية، كما لا يوجد لديها نظام للمتابعة أو التحكم في الآثار المجتمعية والبيئية لمورديهم المحليين؛ فضلا عن أن المعايير المستخدمة لتقييم أداء الموردين لا تستند إلى أدائهم المجتمعي أو البيئي، بل تعتمد فقط على السعر والجودة؛ ولا يتم اختيار الموردين على أساس قدراتهم في اتخاذ تدابير تحقيق الاستدامة. ويتضح ذلك من خلال غياب السياسات والإجراءات ذات الصله، فالشركات ليست على دراية بمسؤولياتها تجاه مورديهم المحليين سواء كان ذلك في شكل تقديم النصح والإرشادات، أو زيادة الوعى حول مفهوم الاستدامة، أو متابعة الأداء، أو مساعدتهم في إعداد استراتيجية للاستدامة.

نظرة مستقبلية: الطريق نحو تعزيز إدارة الاستدامة بقطاع النسيج المصري

استخلص هذا التقرير أن التحديات الهائلة التي تواجه صناعة النسيج تتطلب نهجا يتجاوز الامتثال للقوانين والالتزامات الطوعية، حيث إن هناك أوجه قصور جوهرية تستلزم التدخل الحكومي لضمان تكافؤ الفرص وعدالة المنافسة، فضلا عن تهيئة

البيئة المناسبة التي تؤدي إلى تحقيق التطورات الاجتماعية والبيئية المطلوبة. وكما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص الذي لديه دورا كبيرا يؤديه تحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الحكومة وضع السياسات العامة والتدخل بصور مختلفة للسيطرة على الممارسات السائدة بهذه الصناعة من خلال وضع التشريعات والإرشادات التي تقتدي بها الشركات العاملة بهذا القطاع. وتبرز الحاجة لكل ذلك لا سيما في بلد تعمل فيه العديد من شركات النسيج بدون تراخيص أو غيرها من أشكال التشريعات، لذا فهناك حاجة ماسة لتهيئة البيئة التي تعمل على تشجيع الشركات على العمل بشكل قانوني من خلال الحصول على التراخيص اللازمة، على نحو يختلف عن البيئة الحالية التي تنطوي على إجراءات مكلفة للغاية دون الحصول على أية مزايا ملموسة. لذا سيتعين على الحكومة وضع إطار شامل للسياسات الضرورية ، وجدول أعمال على المستوى القومي للتأكيد على مبدأ الاستدامة في صناعة النسيج بهدف مناقشة القضايا الاجتماعية والقانونية ، مع رفع مستوى التنافسية لهذه الصناعة على المستوى العالمي. وهذا لن يتم إلا من خلال المتابعة والتنفيذ الجيد والفعال لهذه السياسات.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هي الدافع الأكبر لصناعة النسيج في مصر، حيث إنها تعد بمثابة واحدة من المشروعات الأكثر استيعابا للعمالة حيث يعمل بها الآلاف من المصريين الذين يعتمدون عليها. وبالرغم من ذلك، يعاني هذا القطاع بسبب وجود بيئة تشريعية غير مواتية، ومنافسة متزايدة في سوق النسيج على المستوى العالمي (وبخاصة في آسيا حيث تتصدر دول الصين وتايوان وكوريا الجنوبية والهند وباكستان قائمة الدول منخفضة التكاليف فيما يتعلق بالتصدير)، مما جعل الظروف أكثر صعوبة على صناعة النسيج المحلية من حيث التوسع أو حتى الاستمرارية. ولذلك فإن التأكيد على قضايا الاستدامة في قطاع صناعة النسيج المصري والعمل على تعزيز تكامل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لا يعد فقط مسألة تقتصر على تعزيز قدرات هذا القطاع، بل إنه جهد أساسي يركز على بقاء هذه المشروعات، حيث إن وجود هذا القطاع بات مهددا في هذا المسار – وبدون إجراء تغيرات جوهرية في أسلوب تنفيذ هذه السياسات – سيظل هذا التواجد معرضا لمواجهة التحديات المتزايدة.

يجب أن تراعي أية تدخلات أو أنشطة يراد بها التوصل إلى حلول واقعية للتغلب على التحديات الحالية آفات تلك الصناعة، كما يتطلب ذلك تقديم نموذج جديد لأداء الأعمال ينطوي على الأرجح على استكشاف أسواق جديدة، ويتعامل بشكل مباشر مع المشكلات التي تعاني منها تلك الصناعة. ومع ذلك لا يمكن اعتبار ذلك بمثابة خطوة لتعزيز نموذج الأعمال الذي يرتكز على الحقوق فيما يتعلق بإدارة استدامة هذا القطاع، بل يجب تقديمه والنظر إليه على أنه نموذج أعمال بديل يركز على بقاء القطاع من خلال البحث عن أسواق جديدة، وإصلاح نموذج الأعمال الحالي بحيث يضم كافة الأطراف المعنية، علاوة على تحسين انتاجية القطاع وكفائته. إن وضع هذه التغيرات الجوهرية المقترحة حيز التنفيذ تكفله الإجراءات المتخذه لمواجهة المخاطر الحالية، بما فيها تطبيق أسلوب شامل لإدارة المخاطر يحتل بؤرة تركيز هذا القطاع، لا سيما ما يتعلق بالنهج المتبع في إدارة استدامته.

يجب أخذ التحديات التي تواجه صناعة النسيج في مصر في الاعتبار بشكل فعال ، فضلا عن ضرورة إعادة تنظيم الإطار التشريعي الذي ينظمها، ليس بغرض خدمة العاملين بهذا القطاع فحسب، بل لمصلحة البلد بوجه عام. إن أثر هذا القطاع في مصر لا يمكن الاستهانة به لما يستند إليه من تاريخ طويل من النجاحات حتى أصبح بمثابة جزء لا يتجزء من السياق الاجتماعي الاقتصادي. حتى خلال الفترة التي أعقبت اثورة في مصر، حيث ظل الناس ينادون بعدم الإقصاء، والتمكين الاقتصادي، وتشجيع فكر العمل الحر وريادة الأعمال، ظل قطاع النسيج يمتلك المقومات الهائلة لترك أثرا إيجابيا على المجتمع المصري، وذلك يرجع إلى حقيقة أن القطاع يتمتع بقدرة كبيرة على استيعاب العمالة (كثيف العمالة)، كما أنه يظل أداة اقتصادية هامة بالنسبة لمصر. وهذا يفسر ضرورة أن نهج إدارة القطاع يحتاج إلى أن يشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لما تتمتع به من مقومات كبيرة لإحداث التغيير ذو الأثر الكبير شريطة أن تشكل هذه المشروعات الغالبية الساحقة من القطاع المحلي، علاوة على إيجاد فرص عمل لأغلب القوى العاملة بالقطاع. لذا فإن الحديث عن إدارة الاستدامة هنا في هذه الحالة على وجه الخصوص يعني ضرورة إنقاذ صناعة تحتاج إليها مصر وشعبها بشكل كبير.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في حاجة إلى إعادة تقييم أسلوب أداء أعمالها بحيث يتوافق مع المعايير العالمية حتى تستطيع المشاركة في الدورة الاقتصادية للسوق العالمية، كما أن ذلك سينعكس إيجابا على القطاع ككل ، وعلى الاقتصاد المصري وآلاف العمال الذين يعملون بهذه الصناعة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب وضع برامج تطوير التجمعات الصناعية لضمان الوصول إلى عدد أكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما أن ذلك سيتطلب مشاركة بناءة من كافة الأطراف المعنية وتشجيع الحوار بين الشركات، والعمال، والجهات الحكومية المعنية بهذه الصناعة. أضف إلى ذلك أهمية أن تشارك تلك المشروعات في ورش العمل، والندوات والبرامج التدريبية لتطوير مهاراتها، وتعريفها بقضايا الاستدامة فضلا عن إعداد الشركات لاكتشاف أسواق جديدة.

وتحقيقا لهذا الهدف، نحن بصدد وضع برنامجا تنفيذيا لإدارة استدامة القطاع مع التركيز على العناصر التالية:

- إصلاح وتعزيز البيئة التشريعية
- استحداث أسلوب متكامل لإشراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
- التمهيد لدخول أسواق جديدة، وانتاج منتجات مستدامه

العنصر الأول: الإطار التشريعي

بالرغم من أن المسؤولية المجتمعية تمثل التزاما طوعيا من جانب الشركات يتجاوز عمليات التوافق القانوني، استخلصت هذه الدراسة أن الممارسات الطوعية داخل مناخ الأعمال الحالي في مصر، والثقافة العمالية، ومستوى الوعى العام تعد جميعها أدوات غير فعالة، وقد اتضح خلال إجراء هذه الدراسة أن صناعة النسيج في مصر تواجه تحديات كبيرة مثل: البيروقراطية،

وعدم توافر البيانات، والفساد، والنظام التشريعي الضعيف، ونقص تمويل برامج المسؤولية المجتمعية، والثقافة العمالية، وممارسات عدم التوافق القانوني والبيئي، وعدم وجود استراتيجية قومية للمسؤولية المجتمعية وسياسات الاستدامة. المبادرات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في مصر تأتي في الغالب من القطاع الخاص الذي يمثل جزء لا يتجزء من سلاسل التوريد العالمية. وبالرغم من ذلك، تحتاج الحكومة إلى تبني أسلوب يعتمد على تقديم الخدمات وتهيئة البيئة المواتية لتشجيع الشركات على الوفاء بالتزاماتها المجتمعية والبيئية من أجل نشر ممارسات المسؤولية المجتمعية الجيدة عبر هذه الصناعة والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

إن مفهوم السياسة العامة يعد من العوامل شديدة الأهمية في مجال تعزيز المسؤولية المجتمعية في صناعة النسيج، علاوة على تشجيع الشركات الخاصة العاملة في هذا المجال على تبني ممارسات المسؤولية المجتمعية. وبالرغم من أن القطاع الخاص لديه الرغبة في الأخذ بزمام المبادرة، إلا أن الحكومة يتعين عليها التدخل لوضع التشريعات المناسبة ومراقبة الممارسات السائدة في هذه الصناعة. ما يرغب فيه القطاع الخاص هو أن تعمل كافة الشركات في هذا القطاع في ظل إطار قانوني، بحيث تكون متوافقة على الأقل مع القوانين والتشريعات المحلية السارية. وقد عبرت الشركات التي تمت زيارتها بوضوح عن حاجتها الماسة إلى السياسات والإرشادات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لضمان تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة؛ كما أشارت تلك الشركات إلى أن مخاطر خسائرها الاقتصادية، وفقدانها للميزة التنافسية بسبب توجهها للعمل بأسلوب مسؤول من الناحية المجتمعية والبيئية – في حين أن هناك شركات أخرى في نفس القطاع تمارس عملها دون أى تراخيص وبالتالي دون أية التزامات قانونية أو إجرائية – تعتبر جميعها معوقات جوهرية في طريق المشاركة في مبادرات المسؤولية المجتمعية أو التوسع فيها. عندما نتحدث عن صناعة تطمح للوصول إلى درجة عالية من التوجه التصديري وتواجه في الوقت نفسه منافسة شرسة في السوق المحلي من المنتجات الواردة من الشرق الأقصى، ومع عدم نضج النواحي المتعلقة بتكلات المستهلك ومنظمات المجتمع المدني، نجد أنه من الضروري أن تتدخل الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة حيال ذلك. وينطوي ذلك على إقرار سياسات تعنى بالقضايا

الاقتصادية والقانونية والتعليمية لدعم مساعي القطاع الخاص بطريقة مسؤولة؛ فالحكومة يتعين عليها إذا تصميم السياسات وتنفيذها بهدف تشجيع ممارسات المسؤولية المجتمعية وتعزيز القدرة التنافسية المحلية والدولية؛ أى أن الحكومة تحتاج إلى أن تؤدي دور "المُشرع"، و"الميسر" "والداعم" في وقت واحد.

الدور التشريعي: يتلخص في ضمان التوافق القانوني والمتطلبات التشريعية، ومراقبة الأداء وتنفيذ القانون، وفرض الجزاءات عند الإخلال بذلك.

الدور التنسيقي: الحوافز الضريبية، ونقل التكنولوجيا، وتمويل مشروعات المسؤولية المجتمعية، والإرشادات والمواصفات، ورفع الوعى وبناء القدرات.

الدور الداعم: التكريم، ومنح الجوائز، وعرض قصص النجاح، وتشجيع الريادة في المجال.

تستخلص هذه الدراسة أنه كي يتم الاستفادة من المسؤولية المجتمعية للشركات ومجالات التنمية، تحتاج الحكومة إلى القيام بدور فعال من حيث تصميم سياسات الاستدامة ذات الصله بصناعة النسيج، التي تتضمن وضع إطار للسياسات الشاملة المتعلقة بالتنمية، مثل وضع سياسات تتعلق بالتجارة، والتصدير والاستيراد، والتنمية المستدامة، والبيئة، والطاقة والمجتمع. كما يجب أن تضمن الحكومة إجراء عمليات المتابعة والمراقبة الفعالة لتنفيذ هذه السياسات بهدف تخفيض مخاطر الخسائر الاقتصادية وفقدان الميزة التنافسية، فضلا عن تشجيع الشركات على العمل بأسلوب مسؤول ومشاركتها في المبادرات البيئية والمجتمعية.

هناك ثلاث طرق يمكن من خلالها تحقيق النتائج المرجوة:

- الطريقة التعليمية (بناء القدرات ورفع الوعى)
  - بناء قدرات القطاع الخاص (الاتحادات العمالية والشركات الخاصة)
  - بناء قدرات المجتمع المدني
- الطريقة القانونية (وضع الإطار التنظيمي، وتنفيذ القوانين واللوائح بحزم وفاعلية)
  - بناء القدرات الحكومية وتعزيز إطار الحوكمة (إنفاذ القوانين، وتعزيز أساليب المتابعة والمراقبة)
- الطريقة الاقتصادية (الحوافز، والإعفاءات الضريبية، والتكريم، ومنح الجوائز)

الإجراءات الواجب اتخاذها:

- إعداد جدول أعمال قومي للمسؤولية المجتمعية في صناعة النسيج
- إقامة حوار مع الجهات الحكومية مثل الغرف التجارية والغرف النسيجية ومجالس تصدير المنسوجات
- إقامة حوار بناء مع الأطراف المعنية يجمع بين الشركات والعمال من خلال ممثليهم مثل الاتحادات العمالية والغرف النسيجية والجمعيات الأهلية.
- عقد ورش العمل وغيرها من اللقاءات لرفع الوعى بشأن المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بالقطاع والفائدة التي ستعود منها على أصحاب الشركات والعمال.
- الاتفاق على وضع الارشادات والمعايير المتعلقة بالأداء المجتمعي والبيئي
- دمج المسؤولية المجتمعية في التعليم: من خلال العمل مع وزارة التربية والتعليم نحو دمج المسؤولية المجتمعية في التعليم بشكل عام، فضلا عن التعاون مع المدارس المتخصصة في مجال النسيج والمدارس الفنية لدمج المسؤولية المجتمعية في مناهجها.

- السياسات/الحوافز المالية: من خلال إقامة حوار مع مصلحة الضرائب بشأن الحوافز الضريبية المخصصة لمبادرات المسؤولية المجتمعية والعمل المجتمعي
- تطبيق خطط اعتماد مبادرات المسؤولية المجتمعية في مجال صناعة النسيج
- تصميم إطار تنظيمي شامل

القضايا	السياسات والإجراءات اللازمة	المسؤولية
عدم وجود استراتيجية شاملة للمسؤولية المجتمعية بقطاع النسيج	المسؤولية المجتمعية / سياسات الاستدامة	المركز المصري لمسؤولية الشركات/وزارة الصناعة والتجارة
عدم وجود رخصة تشغيل	المتابعة والمراقبة الجزاءات المفروضة بسبب التشغيل دون ترخيص	الحكومة / هيئة الرقابة الصناعية
الرشوة	سياسات مكافحة الفساد والرشوة سياسة الإنذار المبكر الجزاءات المفروضة بسبب الممارسات غير القانونية	المركز المصري لمسؤولية الشركات الحكومة

	الجزاءات المفروضة بسبب عدم التوافق القانوني والبيئي	
النظام التشريعي والإجرائي الضعيف	وضع سياسات تضمن المتابعة والمراقبة الفعالة	المركز المصري لمسؤولية الشركات الحكومة
عدم التوافق مع القانون	التنفيذ الحازم لقانون العمل اتخاذ الإجراءات حيال حالات عدم التوافق	الحكومة / وزارة القوى العاملة
عدم التوافق البيئي	سياسات التخلص من النفايات سياسات الطاقة الجزاءات المفروضة جراء عدم التوافق مع قوانين البيئة	الحكومة / وزارة البيئة
التهرب الضريبي والتأميني	وضع السياسات المالية بغرض توفير الحوافز الضريبية بشأن مبادرات المسؤولية المجتمعية	الحكومة / مصلحة الضرائب
المعايير والإرشادات	وضع الإرشادات والمعايير الملزمة (مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والأيزو 26000)	المركز المصري لمسؤولية الشركات / والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
الثقافة العمالية	إنفاذ قانون العمل	وزارة القوى العاملة

	بناء القدرات ورفع الوعي	
نقص التمويل	وضع سياسات لتمويل مبادرات ومشروعات المسؤولية المجتمعية	مؤسسات التمويل القومية والتنموية
المنتجات غير القانونية المتاحة في السوق المحلية	التنفيذ الصارم للسياسات التجارية والتصديرية والاستيرادية	وزارة الصناعة والتجارة

العنصر الثاني: دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

ما الذي يمكن أن تضيفه المسؤولية المجتمعية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وكيف يمكن لها أن تواجه تحديات هذه المشروعات وكيف تفيدها؟

إن دمج ممارسات الاستدامة في عمليات تشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أصبح أمرا حتميا لا اختياريا الآن حتى تستطيع تلك الصناعة أن تحافظ على بقائها في السوق الدولية. وقد أصبحت ممارسة الأعمال بشكل يراعي الاستدامة في مصر جزء لا يتجزء من بقاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر واستدامتها، إلا أنه هناك حاجة إلى التحفيز الحكومي لدعم هذه الصناعة وتحقيق النمو والتنمية المنشودة. والآن تدرك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر مغزى أن تكون مشروعات مسؤولة، وكيف يسهم ذلك في ازدهار الصناعة ككل. حقيقة الأمر أن الصناعة التي تنتهج فكر الاستدامة وممارسات الشفافية تتسم بأنها صناعة أكثر استدامه من مثيلاتها التي لا تقوم بذلك. وبالرغم من ذلك ما زالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر تحتاج إلى أن تدرك مزايا العمل بشكل مستدام، وذلك من خلال رؤيتها لنموذج ناجح يكفي لاقناعها بدمج ممارسات الاستدامة في عملياتها اليومية. إن مبادرات وإجراءات الاستدامة

يمكنها أن تمنح الشركات العديد من الميزات التنافسية والأرباح والمزايا التي قد لا تكون الشركة على دراية بها وذلك مثل الإدارة البيئية، والكفاءة البيئية، ومشاركة الأطراف المعنية، وسلسلة التوريد المسؤولة، والتسويق المسؤول، ومسؤولية المنتج، ومعايير وظروف العمل، وعلاقات العاملين والمجتمع، وتنوع الجنس، وحقوق الانسان، والحوكمة الرشيدة، وتدابير مكافحة الفساد، وهو ما تحتاج أن تدركه جيدا المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغرمما يتطلب زيادة الوعى وتهيئة البيئة لذلك. وتنظر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر حتى الآن إلى المسؤولية المجتمعية على أنها تمثل تكلفة إضافية تستنزف موارد الشركة. لقد أصبح ذلك شرطا إجباريا على تلك المشروعات كى تتمكن من التصدير إلى الأسواق الدولية والانضمام إلى سلسلة التوريد العالمية ، إلا أنها ما زالت غير قادرة على اعتبار المسؤولية المجتمعية قيمة مضافة لعملياتها. ويرجع ذلك إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تُنتج للأسواق الدولية تقوم في واقع الأمر بالتصدير إلى الشركات الصغرى داخل الأسواق الناشئة في إفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأدنى.

وبالرغم من ذلك، سيتعين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أن تتوافق مع المعايير واللوائح الدولية، وأن تراعي عنصر الأمان في منتجاتها، والاستدامة البيئية، وأن تأخذ في اعتبارها القضايا المجتمعية كي تستطيع الحصول على فرص الأعمال والنفاذ إلى الأسواق الكبرى المستدامة.

هناك عدة إجراءات ضرورية يتعين اتخاذها وإدخالها في المعادلة من أجل جنى ثمار الاستدامة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على وجه الخصوص، وللمجتمع ككل بوجه عام:

- خلق بيئة مواتية (إصلاح السياسات، كفاءة وفاعلية المؤسسات، وبناء القدرات)
- رفع الوعى وبناء قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
- إعداد نموذج أعمال ناجح يستطيع جذب تلك المشروعات ووضع الدوافع الاقتصادية

- إتاحة مصادر مستدامة لتمويل مبادرات الاستدامة لدى تلك المشروعات
- توفير سبل النفاذ إلى أسواق جديدة

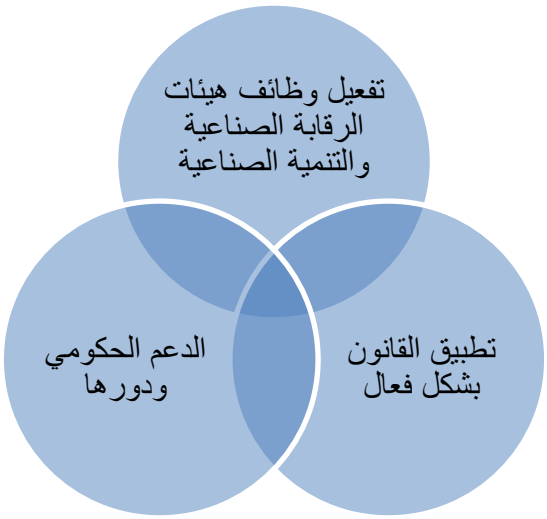

لقد استطاعت هذه الدراسة الوقوف على السمات العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأهم تحدياتها، والحلول المستقبلية لمشكلاتها، ووسائل انتشارها، فضلا عن التطرق إلى موقفها الاقتصادي والفراغ التسويقي. ومن أجل الانطلاق إلى الأمام ووضع خطة عمل ذات جدوى، هناك ثلاثة مجالات أساسية تحتاج لمناقشتها جنبا إلى جنب مع عمليات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- تفعيل عمليات تطوير الصناعة، وهيئات الرقابة الصناعية
- الدعم والمساندة الحكومية
- إنفاذ القانون

السمات العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تتمركز في شكل تجمعات داخل المدن الصناعية	نسبة كبيرة تنتمي إلى القطاع غير الرسمي وصعوبة في العمل
غياب التصنيف الموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	الاعتماد الشديد على المواد الخام المستوردة
هذه النوعية من المشروعات تكون عائلية، ومن ثم يعتمد أدائها الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي على القيم التي يتبناها المالك وقدراته	عدم وجود معايير موحدة لجودة المنتج وتنفيذ العمليات

مزيد من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

بالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني تقريبا من نفس التحديات التي تواجهها صناعة النسيج بأسرها، إلا أن هذه التحديات لها تأثير أكبر على قدرتها على النمو والتوسع في عملياتها. وسيتعرض الجانب الأكبر من هذه الصناعة للخطر الشديد ما لم تتدخل الحكومة بشكل جدى في تطويرها. وفيما يلي أهم التحديات التي تهدد صناعة النسيج:

- صعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية بسبب انخفاض جودة المنتجات ونقص المعرفة بالسوق الدولي ومتطلباته
- ضعف الإطار التنظيمي
- غياب السيطرة على اللوائح المنظمة للسوق
- الفهم القاصر للقوانين الداخلية من جانب شركات النسيج
- عدم قدرة المنتجين المحليين على الالتزام بالاتفاقيات والمعايير والمواصفات الدولية بسبب أمور تتعلق بانخفاض مستويات التعليم، وانخفاض الانتاجية. وعدم كفاءة العمالة، وارتفاع نسبة تغيير العمالة وأخيرا الثقافة العمالية.
- تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من عدم وجود ميزة تنافسية في السوق المحلي نظرا لعدم استطاعتها المنافسة أمام المنتجات الواردة من الشرق الأدنى والأقصي الذي يغرق السوق المحلي بمنتجات أعلى جودة وأقل سعرا.

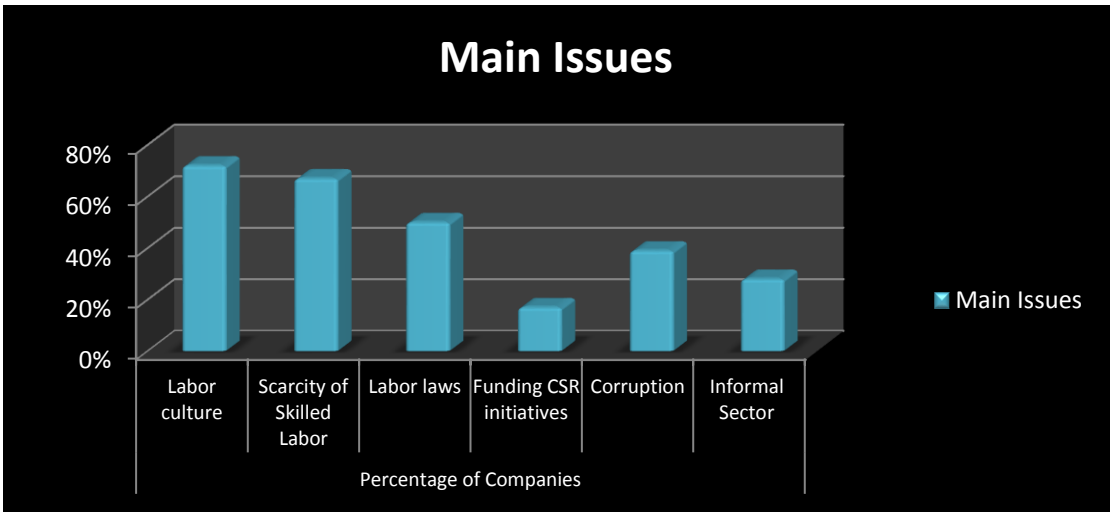

- ند

درة

العمالة الماهرة

- الثقافة العمالية
- قوانين العمل التي يدعي أصحاب الشركات أنها في صالح العمال
- الفساد على المستويين الكلي والجزئي
- مصادر تمويل محدودة لا سيما ما يتعلق بمبادرات الاستدامة، مما يجعل الأمر صعبا أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للنمو والتوسع في أعمالها. فالمؤسسات المالية لا ترغب في إقراض هذه المشروعات نظرا لارتفاع المخاطر المتعلقة بذلك.
- ارتفاع تكلفة المواد الخام المحلية
- عدم الجدية في تطبيق القوانين
- نقص الشفافية
- البيروقراطية
- غياب الدعم الحكومي فيما يتعلق بتعزيز عمليات تنمية القطاع
- وجود قطاع غير رسمي وغير قانوني من خلال الشركات العاملة بدون تراخيص

الممارسات المسؤولة ومزاياها بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

لقد باتت المنافسة أمرا حتميا، ومن ثم فإن الشركات المصرية تحتاج إلى أن تساير المنافسة الدولية، وإلا فإن شركات النسيج بمختلف أحجامها وأشكالها القانونية التي لا تدير عملياتها على نحو مسؤول ستعاني من فقدان الميزة التنافسية وفرص الأعمال. إن الممارسات المسؤولة تطورت بشكل عام على مدار السنين حيث أصبحت تنطوي على عدة محاور ومجالات

تأثير داخلية وخارجية على الأطراف المعنية والبيئة؛ لذا تعتمد استدامة أى صناعة، لا سيما صناعة النسيج إلى حد كبير بوجه عام على مدى استجابتها للطلب العالمي المتزايد على استدامة الأعمال والمنتجات المسؤولة.

إن مناقشة وتناول القضايا ذات الصله بالجوانب التالية تعتبر أمرا حيويا من أجل تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

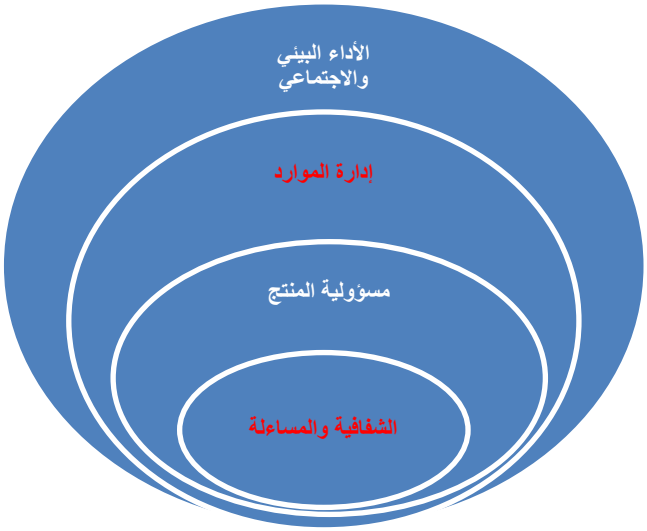

يعتمد مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى حد كبير على التدابير التي سيتم اتخاذها اليوم لدعم الصناعة وتعزيزها، حيث يلزم وضع رؤية جديدة تركز على تحقيق الاندماج العميق لهذه المشروعات في سلسلة التوريد المحلية والعالمية للوصول إلى نموذج اعمال أكثر شمولا وتكاملا. ويحتاج تحقيق ذلك إلى: (أ) إعادة صياغة طرق وأولويات عمليات تنفيذ الأعمال، (ب) توافق هذه الطرق والأولويات مع الإرشادات والمعايير العالمية. لذا يلزم مناقشة وبحث أربعة مجالات رئيسية في هذا السياق وهي: (أ) شفافية ومساءلة الشركات ، (ب) مسؤولية المنتج وأمانه، (ج) إدارة الموارد، (د) الأداء البيئي والاجتماعي.

التدخلات المباشرة اللازمة لبحث المجالات الرئيسية الأربعة:

- الشفافية والمساءلة
- مسؤولية المنتج
- إدارة الموارد

- الأداء البيئي ، والمسؤولية المجتمعية

القضية	المسألة	الإجراء	الجهة المسؤولة
الشفافية والمساءلة	عدم توافر التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المبادرات البيئية	تحسين سبل الحصول على رأس المال	البنوك، والمركز المصري لمسؤولية الشركات، والصناديق الخيرية، والجهات المانحة
	نقص البيانات الدقيقة	جمع البيانات الصحيحة وتصنيفها بشكل سليم	هيئة الرقابة الصناعية
مسؤولية المنتج	نقص التوعية بمسؤولية الشركات وعلاقتها بمسؤولية المنتج وصحة المستهلك	برامج وورش عمل للتوعية	المركز المصري لمسؤولية الشركات ، وهيئة الرقابة الصناعية
	ندرة العمالة الماهرة	وضع نظام تعليمي ومهني مترابط	الحكومة
	نقص الحلول المبتكرة المتعلقة بطرق النفاذ إلى أسواق المنتجات المسؤولة	البرامج المبتكرة	المركز المصري لمسؤولية الشركات
	نقص سبل متابعة ومراقبة	المتابعة الدورية وإجراء	المركز المصري لمسؤولية

	جودة المنتجات	التقييمات	الشركات ، وهيئة الرقابة الصناعية
إدارة الموارد	عدم وجود وعي بالمسؤولية المجتمعية والاستخدام الأمثل للموارد	برامج وورش عمل للتوعية	المركز المصري لمسؤولية الشركات
	عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تكاليف تطبيق حلول الاستخدام الأمثل للطاقة	مرافق خدمية للتجمعات الصناعية	الحكومة ، المركز المصري لمسؤولية الشركات
	نقص المعرفة بالحلول المبتكرة المتعلقة بتشجيع الاستخدام الأمثل للموارد	البرامج الابتكارية ، ونقل التكنولوجيا	المركز المصري لمسؤولية الشركات
الأداء البيئي	ارتفاع تكاليف تنفيذ المبادرات البيئية	مرافق خدمية مركزية للتجمعات الصناعية	الحكومة، والجمعيات الأهلية، والمنظمات الدولية، والمركز المصري لمسؤولية الشركات
	متابعة غير فعالة	المتابعة الدورية والتقييم	الحكومة، وهيئة الرقابة الصناعية، المجتمع المدني، الصناعة
	غياب الفهم المتبادل بين	إقامة حوار بناء بين كافة	الحكومة (مكتب العمل)،

	العاملين وأصحاب الشركات	الأطراف المعنية بشأن حقوق العمال والتزاماتهم، والمزايا التي يحصلون عليها وظروف العمل إلخ...	والاتحادات العمالية، وممثلي مجتمع الأعمال
	نقص الوعى بالمسؤولية المجتمعية للشركات بوجه عام، وبالتالي غياب مبادرات الصناعة المتعلقة بإتاحة فرص تعليمية وتدريبية للمجتمع	نظام تعليم وتدريب مهني متكامل ومتماسك	المركز المصري لمسؤولية الشركات

- برامج زيادة الوعى، وورش العمل، والندوات التدريبية

أ) رفع الوعى بشأن المعايير والمواصفات الدولية ذات الصله بالصناعة

ب) رفع الوعى بشأن نقل التكنولوجيا

ج) رفع الوعى بخصوص أمان ومسؤولية المنتج

د) زيادة الوعى بشأن مشاركة الأطراف المعنية الفعالة

هـ) رفع الوعى بشأن الممارسات البيئية المسؤولة، والاستخدام الأمثل للطاقة والموارد

- **تطوير سبل الحصول على رأس المال:** من خلال إقامة حوار بين الأطراف المعنية لتحسين سبل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على رؤوس الأموال لأغراض بيئية ومجتمعية محددة، وذلك بهدف مساعدتها على تعزيز أدائها البيئي والمجتمعي.
- **تعزيز التعليم والتدريب المهني:** (أ) المساندة الحكومية وتشجيع الشركات على تحسين راس مالها المجتمعي وتقديم تدريبات فنية لتأهيل العمال بما يتناسب مع احتياجات الصناعة، (ب) مجهودات جماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتكوين التجمعات من أجل تقديم البرامج التدريبية لتعزيز أداء العمال بما يتناسب مع المعايير الدولية.
- **إقامة مرافق مركزية خدمية للتجمعات الصناعية:** من خلال إقامة كيان مركزي خدمي داخل المناطق الصناعية لتحسين الأداء البيئي، وإدارة المخلفات، وكفاءة الطاقة، وإدارة الموارد، وبناء القدرات، وفاعلية التكلفة ...إلخ.
- **الابتكار ونقل التكنولوجيا:** تسهيل عمليات نقل التكنولوجيا بهدف تحسين الأداء البيئي وضمان جودة المنتجات وأمانها.
- **حقوق العمال:** سوء ظروف العمل عدم مشاركة العمال في صنع القرار يؤثران أيضا بالسلب على الأداء العام للصناعة. إن تحسين ظروف العمل سينعكس إيجابا على الجودة والانتاجية.
- **مشاركة الأطراف المعنية:** إقامة حوار بناء مع مختلف الأطراف المعنية (الحكومة، وأصحاب الشركات، والعملاء، والجمعيات الأهلية، والجهات الحكومية، والاتحادات...إلخ) بهدف سد الفجوات الموجودة وتوحيد الجهود ومواجهة التحديات الحالية، وتعظيم فرص الأعمال.
- **قاعدة بيانات دقيقة:** إنشاء قاعدة بيانات دقيقة بشركات النسيج من أجل القضاء على القطاع غير الرسمي، وتجنب العمليات غير القانونية وتسهيل المتابعة والمراقبة.

- **المتابعة الفعالة:** الهيئات الحكومية مثل هيئة الرقابة الصناعية، وهيئة التنمية الصناعية اللتان يتعين عليهما التأكد من إجراء المتابعة والمراقبة الفعالة لمؤشرات قياس الأداء الموضوعة/أو للقوانين واللوائح المحلية؛ كما يجب أن تكون الغرامات رادع قوي لعدم الالتزام بالقانون.

الوصول إلى المشروعات المستهدفة والنتائج المحتملة

لأهم من ذلك هو إيجاد أفضل السبل للوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث إن وضع برامج تنمية وتطوير التجمعات قد يكون من أحد الطرق المثالية للوصول إلى أكبر عدد من تلك المشروعات وذلك من خلال مساعدة المجتمع المدني ومكاتب الأحياء الحكومية. ولقد ثبت من خلال العديد من الدراسات والممارسات أن الجهود الجماعية سوف تحقق الأهداف التنموية الرئيسية بشكل أفضل، علاوة على أنها ستؤدي إلى إيجاد حلول أكثر جدوى، وتعود بمزايا أفضل من عدة زوايا كما يلي:

- انخفاض تكاليف التشغيل
- تحسن صورة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بشكل عام
- تحسن سبل الحصول على رأس المال
- تحسن صورة العلامة التجارية وسمعة الشركة
- تحسن سبل النفاذ إلى الأسواق الدولية
- انخفاض معدل دوران العمالة
- تحسن سبل إدارة مخاطر التشغيل
- زيادة شفافية السوق وانخفاض معدلات الفساد
- زيادة فرص الأعمال

- زيادة انتاجية العمالة
- تحسن جودة المنتج

العنصر الثالث: النفاذ إلى الأسواق والمنتجات المسؤولة

نظرا للمنافسة الشرسة والارباح الكبيرة التي تحققها صناعة النسيج، يتسم مجال الأعمال في جميع أنحاء العالم بالممارسات غير المسؤولة. وبالرغم من ذلك، لوحظ خلال العقدين الماضيين زيادة معى المستهلك بشكل كبير حيث بدأ الناس يتخذون إجراءات تصل إلى حد مقاطعة الشركات الكبيرة التي تظهر أداء غير مسؤول، فضلا عن تكوين حركة "التجارة العادلة" التي تعمل على الترويج للمعايير الدولية للانتاج المسؤول، والسياسات العمالية والبيئية في مجال تجارة المنتجات والبضائع النسيجية. ويتضح ذلك أيضا من خلال النمو السريع في مبيعات البضائع التي تراعي البعد الإنساني ، والتجارة العادلة، وصديقة البيئة في العالم كله.

ونظرا لتشابه المواد الخام إلى حد كبير على مستوى العالم، اعتادت الشركات على تقليص تكاليف العمالة بها من خلال منح أجور منخفضة وبيئة عمل سيئة، إلا أن منظمات حماية المستهلك استطاعت أن تضفي مزيد من التأكيد على الجوانب المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، وأصبحت مواصفة مثل "المواصفة العالمية للنسيج العضوي" تتضمن عناصر المسؤولية المجتمعية كمعيار أساسي من معاييرها التي تنطوي على أن الأجور يجب أن تكفي لضمان حياة كريمة للعمال، وألا يكون هناك تمييز بينهم، ولا عمالة أطفال، وتوفير بيئة عمل آمنة. ويعتبر الجانب المجتمعي من عمليات الانتاج المسؤولة من أهم العناصر في مصر.

ومن أجل إدراك حقيقة إلى أى مدى ازداد الطلب على المنتجات المسؤولة على مدار السنين، أوضح التقرير الصادر عن المجموعة التعاونية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها، أن حجم السوق الإجمالي في بريطانيا عام 2011 من المنتجات والخدمات المسؤولة بلغ 76.7 مليار دولار مقارنة بـ 21.9 مليار دولار عام 1999 مما يعكس النمو السريع في هذا التوجه

داخل السوق الدولية. كما تشير الدراسة أيضا إلى زيادة وعي المستهلكين والعمال في مصر بحقوقهم، ومن ثم أصبحوا لاعبا أساسيا كطرف من الأطراف المعنية التي تسعى إلى توفير بيئة عمل أفضل وانتاج منتجات مسؤولة. أضف إلى ذلك المخاوف المتزايدة المتعلقة بآثار الشركات البيئية والمجتمعية، كما أن المستهلكين والعمال بعد الثورة المصرية لم يعودوا أطرافا معنية صامتة.

هناك سوق ضخم ومتنامي للسلوكيات والممارسات المسؤولة في كافة القطاعات في السوق العالمية بما فيها صناعة النسيج، حيث تنطوي دورة حياة المنتجات النسيجية بالكامل على الممارسات المسؤولة، بداية من المواد الخام وانتهاء بعمليات التشطيب، إلا أن التركيز على هذا المجال ليس كافيا حتى الآن في مصر بالرغم من أنها تواجه عددا هائلا من تحديات التنمية، مما قد يؤدي إلى توافر عامل النجاح لكلا الطرفين عند مناقشة القضايا المجتمعية وذلك من خلال تحسين الممارسات المسؤولة، والتواصل مع العمال لزيادة الانتاجية والشعور بالانتماء وكذلك من خلال زيادة الممارسات المسؤولة في هذا المجال للاستفادة منها في الدخول إلى أسواق جديدة وتسويق الصناعة المحلية. وهذا يتطلب توافر عوامل النفاذ إلى الأسواق المناسبة المعنية بحقوق العمال والممارسات المسؤولة، مما يعني التواصل مع شبكات الأعمال المناسبة وإبرام الصفقات الناجحة حتى تتوافر القدرة على سداد تكلفة تنفيذ هذه البرامج. وبالرغم من أن الشركات الكبرى فقط هى الوحيدة التي تتبنى هذا الفكر حتى الآن، إلا أن مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر سوف تساعد في استخلاص نموذج أعمال جديد له اثر كبير محتمل على القطاع ككل، حتى وإن كانت هذه المشاركة في شكل تحالفات. وحيث إن تلك المشروعات لا تملك سبل التواصل مع شبكات الأعمال المناسبة، ستكون هناك حاجة لوجود عامل مساعد من جهة أخرى لتفعيل هذه المساعي.

القضية	الإجراء المقترح	المسؤولية
عدم توافر شبكات الأعمال بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن نقص المعلومات والإلمام بالأسواق المسؤولة ومتطلباتها.	إقامة مركز للخدمات بهدف: ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأسواق العالمية المسؤولة من خلال العقود الفردية أو خدمات التجمعات لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الانتاجية توضيح المقصود بالممارسات المسؤولة لضمان تكوين علامة تجارية مما يساعد على خلق طلب داخل السوق مع موردين عالميين	

ملحق 1: نتائج المسح الذي أجرته شركة (نيليسن) على المستهلكين والعمال حول موضوع مسؤولية الشركات ومستوى الوعي بها

(أ) عمال قطاع النسيج

الشكل 1: مستوى الوعى بمفهوم مسؤولية الشركات

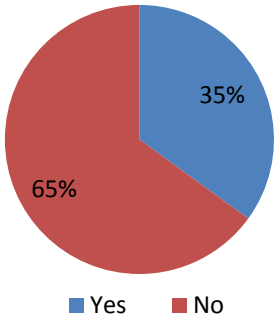

يدعي 35 % من عمال قطاع النسيج معرفتهم بمفهوم مسؤولية الشركات ، وترتفع هذه النسبة بين فئة العاملين الإداريين، في حين أن 45% ادعوا معرفتهم بمسؤولية الشركات، بينما كانت النسبة بين العمال حوالي 26% فقط. كما أن مستوى الوعى بمفهوم مسؤولية الشركات بين عمال قطاع النسيج بالقاهرة أكبر بكثير مقارنة بعمال الدلتا (60% بالقاهرة مقابل 15% بالدلتا).

وعندما طلبنا من العمال إبداء رأيهم التلقائي حول مفهوم مسؤولية الشركات، أشاروا بشكل أساسي إلى أنها تعني حقوق العاملين، والأمن المجتمعي، والتأمين الصحي، كما أنهم أشاروا إليها بوصفها أعمال خيرية، وسلسلة توريد مسؤولة، وشراكات السوق، وتوافق الشركة مع البيئة.

كما يعتقد العمال أن الشركات تقوم بتطبيق مفهوم مسؤولية الشركات لأغراض خيرية ، وأهداف تتعلق بسمعتها، فضلا عن الحصول على مزايا اقتصادية وضريبية، إلا أن بعض العمال يرون قيام الشركات بأنشطة المسؤولية المجتمعية يتم امتثالا للوائح المصرية التي تفرض عليها ذلك، في حين أن 50% من العاملين يعتقدون أن الشركات تتبنى مفهوم مسؤولية الشركات امتثالا للوائح التي تجبرها على التعهد بمسؤولياتها المجتمعية والبيئية.

الشكل 2: أهمية العوامل التي تؤثر في العمال وأداء شركات النسيج

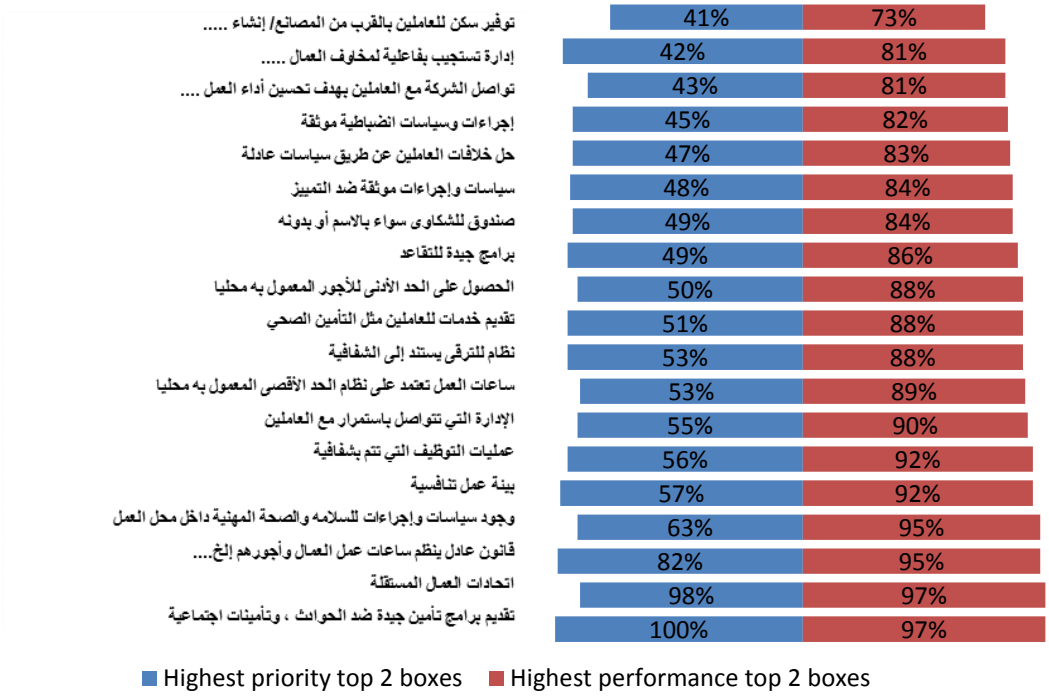

يوضح الشكل السابق ترتيب العمال لعدد من العناصر (الميزات) من حيث أهميتها بوجه عام، وأداء الشركة التي يعملون بها.. الترتيب يبدأ من 1–5 بحيث يكون 1 هو الأقل ، و5 هي الأعلى في الترتيب.

بالرغم من اتفاق العمال على تصنيف بعض العوامل على أنها "أولوية قصوى" (حيث يمنحونها 4 نقاط من 5) بشكل عام، إلا أن هناك بعض العوامل التي تتسم بارتفاع نقاط ترتيبها في جميع المناطق ، وباختلاف نوعيات العمال. وبوجه عام، تلك هي العوامل التي تعتبر "أولوية قصوى" بالنسبة لكافة العمال: توافر نظم جيدة للتأمين الاجتماعي والصحي، وجود قانون عادل ينظم أجور العمال وساعات العمل، وتوافر بيئة عمل تنافسية، ووجود إدارة تستجيب بفاعلية لمخاوف العمال.

على الجانب الآخر، منح عمال قطاع النسيج بالقاهرة ترتيبا مرتفعا للغاية للعوامل التالية: مشاركة الشركة مع العمال بهدف تحسين أداء الأعمال بشكل دوري، وجود سياسات وإجراءات للصحة والسلامه، الاتحادات العمالية المستقلة، سياسات وإجراءات انضباطية موثقة، وتسوية خلافات العاملين من خلال سياسات عادلة ومنصفة، وأن تستند ساعات العمل على الحد الاقصى المعمول به محليا.

كما منح العمال أيضا ترتيبا مرتفعا للغاية لعوامل: الإجراءات والسياسات الانضباطية الموثقة، وتسوية خلافات العاملين من خلال سياسات عادلة ومنصفة.

أما بالنسبة لأداء الشركة فيما يتعلق بهذه العوامل، منح العمال شركاتهم ترتيبا جيدا للغاية يشير إلى جودة الأداء.

(ب) المستهلكون

الشكل 3: مستوى الوعى بمفهوم مسؤولية الشركات

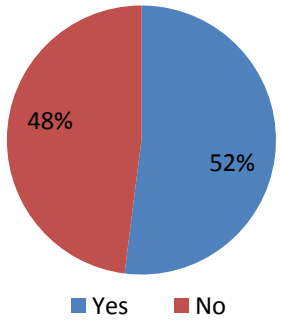

ادعى أكثر من نصف المستهلكين معرفتهم بمسؤولية الشركات، وتبدو هذه النسبة مرتفعة للغاية بين مختلف تصنيفات المستهلكين، حيث قاموا بالربط بين مسؤولية الشركات والأنشطة الخيرية، وتوفير فرص عمل للشباب، ومشروعات محو الأمية، فضلا عن توفير بيئة عمل افضل للعاملين، وتوافق الشركة بيئيا.

31% من المستهلكين الذين هم على دراية بمسؤولية الشركات يعتقدون أن الشركات تقوم بتنفيذ أنشطة المسؤولية المجتمعية بصدق وأمانة، في حين أن 33% منهم يعتقدون أن معظم الشركات تقوم بالحديث فقط عن أنشطة المسؤولية المجتمعية دون عمل شيء فعلي على أرض الواقع، بينما يعتقد 31% أن مسؤولية الشركات تهدف فقط إلى مزيد من الدعاية.

وعموما فإن الناس على دراية بأهمية أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات ، وأنها تستفيد منها كما يستفيد منها المجتمع؛ حيث يعتقد 56% منهم أن مسؤولية الشركات مهمة لأنها تحسن من سمعتها، بينما يرى 52% منهم أنها تمنح الشركات مزايا اقتصادية وضريبية، في حين أن 42% يعتقدون أن المسؤولية المجتمعية تعطي للشركات ميزة تنافسية. وعلى الجانب الآخر، يعتقد 54% من الناس أن الشركات تقوم بأنشطة المسؤولية المجتمعية فقط للأغراض الخيرية.

الشكل 4: أهمية العوامل التي تؤثر في العمال وأداء شركات النسيج

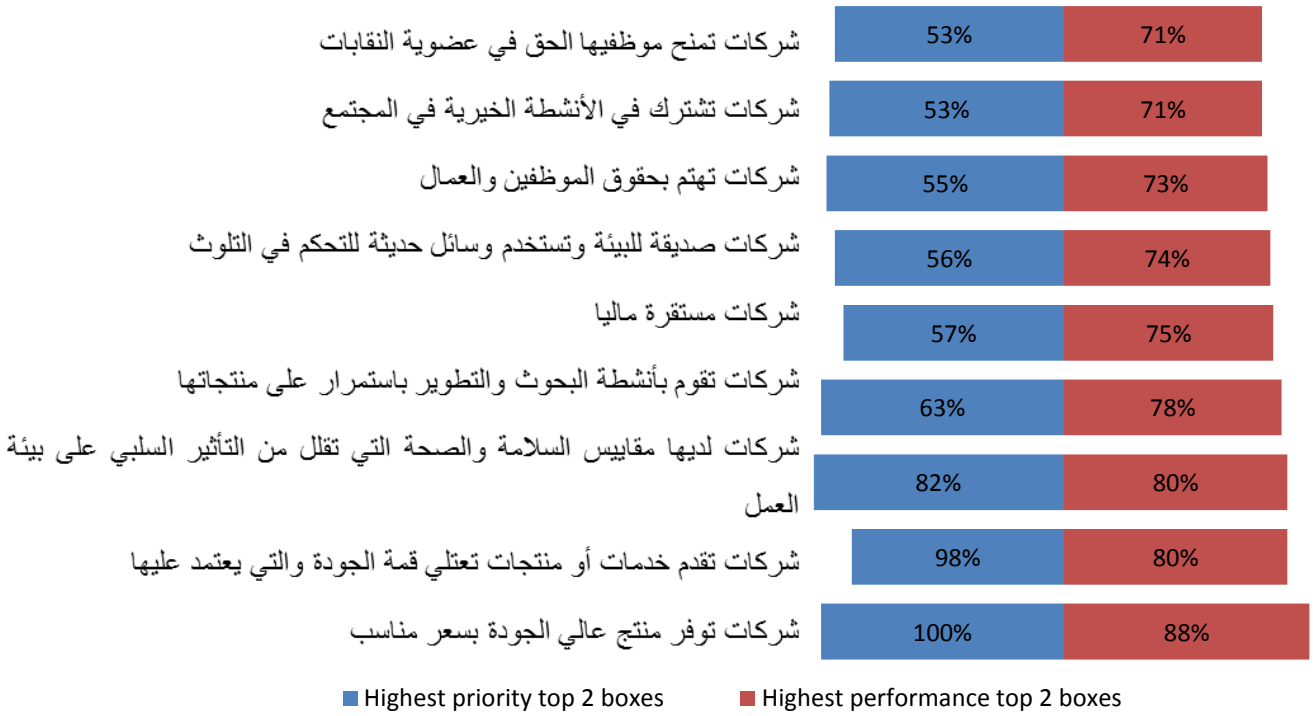

تتمثل الأولوية الأولى للمستهلك بالنسبة لأى شركة نسيج في جودة المنتج وتطويره، ثم أنشطة الشركة فيما يتعلق بالأنشطة الخيرية في المجتمع، ورعاية تلك الشركة لحقوق موظفيها وعمالها. ومن جهة أخرى، يبدو أ المستهلكين راضين عن أداء شركات النسيج بالقطاع العام، حيث يعتقد 88% منهم أن تلك الشركات تقدم منتجات عالية الجودة بسعر معقول، و73% منهم يعتقدون ان هذه الشركات تعتني جيدا بحقوق موظفيها وعمالها، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ بين المستهلكين في منطقة الدلتا.

ولا يبدو أن مفهوم مسؤولية الشركات من العوامل المؤثرة في قرار المستهلكين عند شراء المنتجات، حيث افاد 54% منهم أنهم سيدفعون السعر الأعلى لمنتجات الشركات التي تقوم بأنشطة في هذا المجال. وبالرغم من ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن

مؤشر رضاء المستهلكين أظهر ميلا كبيرا من ناحية المستهلكين لدفع أسعار مرتفعة مقابل هذه الأنشطة بنسبة ما يقرب من 75%. أضف إلى ذلك أن 21% من المستهلكين يدعون أنهم يبحثون عن منتج أو خدمة تقدمها شركات تقوم بأنشطة المسؤولية المجتمعية.

الشكل (5) أهمية العوامل البيئية التي تؤثر في العمال وأداء شركات النسيج

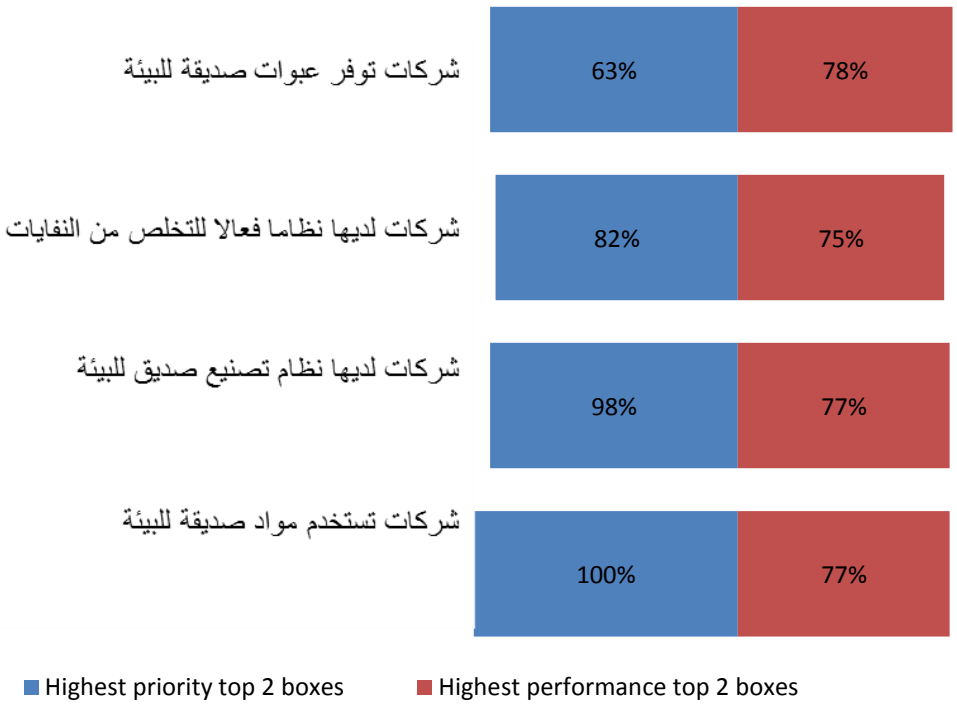

وقد أعطى المستهلكون ترتيب متوسط نسبيا لأداء شركات النسيج بالقطاع العام مقارنة بما يعطونه لأهمية العوامل البيئية التي تشير إلى عدم الرضا عن أداء الشركات.

الملحق (2) المعايير الدولية والمقارنة بالأفضل

المعايير المجتمعية في قطاع النسيج

- اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية
- المساءلة المجتمعية (SA8000)
- مبادرة الأعمال للتوافق المجتمعي
- إنتاج المنسوجات المسؤولة عالميا (WRAP)
- جمعية العمل العادل
- مبادرة التجارة الأخلاقية
- حملة الملابس النظيفة
- مؤسسة الملابس العادلة
- اتحاد حقوق العمال
- نظم إدارة الصحة والسلامه المهنية OHSAS 18000

المعايير البيئية في قطاع النسيج

- المفوضية الأوربية والنظام المتكامل للتحكم في التلوث والحد من آثاره
- الأيزو 14000
- الإنتاج الأنظف طبقا للأمم المتحدة
- العلامة البيئية الأوربية
- نظام اختبار واعتماد المنتجات النسيجية

- القطن العضوي

المعايير المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات في قطاع النسيج

- الميثاق العالمي للأمم المتحدة
- مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة
- إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للشركات متعددة الجنسيات
- المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)
- الأيزو 26000

المعايير، والإعلانات العالمية والإرشادات

إن الإلمام بالمعايير الخاصة بالاستدامة وتطبيقها تدريجيا يمكن من شأنه أن يساعد في تعزيز قدرات صناعة النسيج في مصر بعدة طرق تتضمن ما يلي:

- تعزيز قدرة القطاع على إدارة القوى العاملة به بفاعلية وبشكل مسؤول، ومن ثم تقليل مخاطر الصراعات العمالية
- تعزيز قدرة القطاع على الاحتفاظ بالعمالة
- تعزيز الجودة وسبل السلامة مما يؤدي إلى زيادة تنافسية القطاع ككل
- تعزيز الكفاءة، وتقليص التكاليف الكلية ومن ثم زيادة التنافسية داخل السوق العالمية.

وأخيرا.. إن كل ما سبق من شأنه تمكين القطاع من التوافق مع متطلبات السوق العالمي وسلسلة الموردين والمعايير الدولية، ومن ثم تعزيز الميزة التنافسية العالمية لصناعة النسيج المصرية. فيما يلي نظرة عامة على نظم الإدارة والأطر والتوجهات والممارسات المتعلقة بالاستدامة في مجال صناعة النسيج.

المعايير المجتمعية في قطاع النسيج

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

نبذة مختصرة

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أكثر المراجع المقبولة عالميا في مجال حقوق الإنسان، حيث تستند غالبية سياسات ومعايير المسؤولية المجتمعية للشركات عليه. ويطلق على الإعلان جنبا إلى جنب مع ميثاقين آخرين صدرا عام 1996 اسم القانون الدولي لحقوق الإنسان وهما: الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي حول الحقوق الاقتصادية والمجتمعية والثقافية.

المجالات التي يغطيها الإعلان:

الحقوق المدنية والسياسية

الحقوق الاقتصادية

الحقوق المجتمعية والثقافية

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

نبذة مختصرة

منظمة العمل الدولية هي عبارة عن منظمة تابعة للأمم المتحدة ثلاثية الأطراف، ممثل فيها حكومات ، وشركات وعمال من مختلف أنحاء العالم، أخذت على عاتقها وضع إطار قانوني معني بالقضايا العمالية. وقد أصدرت المنظمة حوالي 200 اتفاقية حول ظروف العمل، منها ثمان اتفاقيات تحدد الحقوق العمالية الاربعة الأساسية:

- حرية التعبير وحق التفاوض الجماعي
- حظر العمالة الجبرية
- حظر عمالة الأطفال
- حظر التمييز في مكان العمل

المساءلة المجتمعية (SA8000)

نبذة مختصرة

عبارة عن مواصفة طوعية للشركات أصدرتها المنظمة الدولية للمساءلة المجتمعية تستند إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية والامم المتحدة، وهي مواصفة موحدة قابلة للتدقيق من خلال طرف ثالث (الجهات المانحة للشهادات) فيما يتعلق بالقضايا

المجتمعية. وتعتبر هذه المنظمة جهة دولية غير هادفة للربح تضم العديد من الأطراف المعنية المهتمين بتحسين ظروف العمل والمجتمعات من خلال تطبيق المعايير المسؤولة. وتتعاون المنظمة مع الشركات ومجموعات المستهلكين، والجهات غير الحكومية، ومنظمات العمل، والجهات الحكومية والجهات المانحة للشهادات) حول العالم.

المجالات التي تغطيها المواصفة:

- عمالة الأطفال
- العمالة الجبرية
- السلامة والصحة
- حرية التعبير وحق التفاوض الجماعي
- التمييز
- الإجراءات الانضباطية
- ساعات العمل
- الاجور
- نظم الإدارة

مبادرة الأعمال للتوافق المجتمعي

نبذة مختصرة

قامت جمعية التجارة الخارجية عام 2003 بإنشاء مبادرة الأعمال للتوافق المجتمعي بهدف تحقيق التناغم والتوافق للشركات الراغبة في تحسين مستوى توافقها المجتمعي داخل سلسلة الموردين العالمية، كما تهدف المبادرة إلى وضع أساس عام لنظم المراقبة ومدونات السلوك لمختلف الشركات الأوربية، كما أنها تؤسس لوضع نظام متابعة للتوافق المجتمعي. وقد تم الانتهاء

عام 2004 من مرحلة الإعداد للمبادرة ويتم منذ ذلك الحين تطبيق هذا النظام على مستوى العالم. وعقب الانتشار الواسع للمبادرة على مدار السنين، قررت جمعية التجارة الخارجية عام 2011 تضمين عنصر الاستدامة بوضوح كأحد المحاور الأساسية في المبادرة مما استتبعه وجود هيكل تنظيمي لتعزيز نمو الجمعية وضمان استمرارية تقديم خدمات مميزة لأعضائها.

المجالات التي تغطيها المبادرة:

- التوافق القانوني
- حرية التعبير وحق التفاوض الجماعي
- حظر التمييز
- التعويض
- ساعات العمل
- سلامة مكان العمل
- حظر عمالة الأطفال
- حظر العمالة الجبرية
- قضايا البيئة وسلامة مكان العمل

منظمة إنتاج المنسوجات المسؤولة عالميا (WRAP)

يتركز عمل المنظمة المستقلة غير الهادفة للربح في اعتماد عمليات التصنيع القانونية والأخلاقية في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال برنامج اعتماد يمنح الشهادات للمصانع بهدف التوافق مع مبادئها وإجراءاتها، فضلا عن العديد من برامج التدريب

التي تهدف إلى تثقيف العمال والمديرين والجهات الحكومية وغيرهم حول القضايا ذات الصله بسلاسل التوريد العالمية وعمالها.

ويتحمل منتجوا النسيج مسؤولية الممارسات الانتاجية تجاه المستهلكين، وتجار التجزئة والحكومة وغيرهم.

- المجالات التي تغطيها المنظمة:
- التوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بمكان العمل
- حظر العمالة الجبرية
- حظر عمالة الأطفال
- الأجور والمزايا
- ساعات العمل
- حظر التمييز
- الصحة والسلامه
- حرية التعبير وحق التفاوض الجماعي
- البيئة
- التوافق مع الإجراءات الجمركية
- الأمن

جمعية العمل العادل

نبذة مختصرة

تم إنشاء الجمعية بالولايات المتحدة عام 1999 كمنظمة غير هادفة للربح تضم ممثلين عن تحالف العديد من الشركات من مختلف الأطراف المعنية والجامعات والجمعيات الأهلية الذين وحدوا جهودهم لتشجيع الالتزام بمعايير العمل الدولية وتحسين ظروف العمل في جميع أنحاء العالم.

المجالات التي تغطيها:

تركز مدونة السلوك الخاصة بمكان العمل طبقا للجمعية على ما يلي:

- العمالة الجبرية
- عمالة الأطفال
- التحرش أو الأذى
- عدم التمييز
- الرواتب، والمزايا، والترقي، والإجراءات الانضباطية، إنهاء العمل أو التقاعد على أساس النوع، أو الجنس، أو الدين، أو السن، أو الإعاقة، أو التوجه الجنسي، أو الجنسية، أو الراى السياسي، أو الاصل الاجتماعي أو العرقي.
- الصحة والسلامه
- الحوادث والإصابات الناشئة عن العمل أو تتصل به أو تحدث خلاله، أو الناتجة عن تشغيل المصنع
- حرية التعبير وحق التفاوض الجماعي
- الأجور والمزايا

- يلتزم أصحاب العمل بدفع الحد الأدنى للعمال على الأقل طبقا للقانون المحلي أو الأجر السائد طبقا لطبيعة الصناعة أيهما أعلى، علاوة على المزايا المالية الأخرى القانونية.
- ساعات العمل
- بدل ساعات العمل الإضافي

مبادرة التجارة الأخلاقية

نبذة مختصرة

عبارة عن تحالف مبادرة بالمملكة المتحدة في شكل تحالف يضم مجموعة من الشركات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الإتحادات العمالية التي ترغب في تشجيع وتحسين ظروف العمل داخل سلسلة التوريد. وتهدف المبادرة إلى التأكد من أن ظروف العمال المنتجين داخل الأسواق الإنجليزية تفي بمتطلبات المعايير الدولية للعمل أو تتجاوزها.

المجالات التي تغطيها:

وضعت المبادرة مدونة للمارسات العمالية – "المدونة الأساسية" – بما يعكس أهم المعايير الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بالممارسات العمالية التي تشكل أساسا لعملها:

- حرية التوظيف
- احترام حرية التعبير وحق التفاوض الجماعي
- ظروف عمل آمنة وصحية
- عدم استخدام عمالة الأطفال

حملة الملابس النظيفة

نبذة مختصرة

هي عبارة عن حملة دولية تركز على تحسين ظروف العمل في صناعات الملابس الجاهزة والملابس الرياضية على المستوى العالمي، حيث تؤمن الحملة بأن تجار التجزئة والشركات صاحبة العلامات التجارية تتحمل مسؤولية ظروف العمل التي يتم تصنيع منتجاتها في ظلها.

المجالات التي تغطيها:

يتم تنظيم حملات توعية وتشكيل مجموعات ضغط من خلال الحملة بهدف:

- تشجيع العمال وجمعياتهم (العمالية) على تقييم احتياجاتهم
- تشجيع عامة الناس والمستهلكين لاتخاذ ما يلزم للتأكد من احترام حقوق العمال، إلا أن الحملة لا تقوم بشكل عام بالموافقة على دعوات مقاطعة المنتجات أو تشجيعها كأداة للضغط.
- تشجيع الحكومات الوطنية والهيئات الدولية على تفعيل التشريعات التي تحقق المعايير المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وكذلك تشجيعها على تنفيذ سياسات الشراء الأخلاقية.
- تشجيع صناعات الملابس والأحذية الرياضية على التأكد من اتباع الممارسات العمالية الجيدة على جميع مستويات الصناعة فضلا عن تطبيق نموذج مدونة حملة الملابس النظيفة بما فيها الموردين.

- تشجيع الشركات صاحبة العلامات التجارية وتجار التجزئة على إقامة حوار مجتمعي فعال مع الاتحادات العمالية، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد.
- تشجيع الاتحادات العمالية والجمعيات الأهلية على التعاون على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية بهدف تحسين ظروف العمل في صناعة الملابس والأحذية الرياضية علاوة على تمكين العمال دون اللجوء إلى الحماية.

مواصفة الصين للتوافق المجتمعي

نبذة مختصرة

تعتبر المواصفة التي تم إعدادها عام 2005 (CSC 9000T) من إحدى نتائج برنامج التجارة الأوربية–الصينية المقرر على فترة خمس سنوات، ومنذ يونيو 2004، ساعد هذا البرنامج على إدماج الصين في النظام التجاري العالمي. وتعتبر هذه المواصفة بمثابة نظام إدارة لصناعات محددة بهدف تحقيق التوافق المجتمعي لقطاع الملابس والنسيج الصيني. وقد رصد الاتحاد الأوربي 20.6 مليون يورو لتنفيذ هذا البرنامج الذي يعد أكبر برنامج دعم فني للقطاع التجاري يقدمه الاتحاد.

المجالات التي يغطيها:

تهدف المواصفة إلى تحسين إدارة وممارسات مسؤولية الشركات من خلال التركيز على ما يلي:

- ضمان حماية حقوق العمال الشرعية، وتحفيز العاملين وزيادة الإنتاجية
- مساعدة الشركات على تحسين ممارسات الإدارة، لا سيما إدارة المسؤولية المجتمعية للشركات في مجالات تحسين ظروف العمل والموارد البشرية بهدف تحسين الكفاءة.

نظم إدارة الصحة والسلامه المهنية OHSAS 18000

نبذة مختصرة

تهدف المواصفة إلى مساعدة كافة المنظمات على تحسين اداؤها في مجالات السلامة والصحة المهنية، وهي تعتبر من أكثر نظم الإدارة المعترف بها عالميا في مجال السلامة والصحة المهنية، وقد تم إعدادها من خلال توحيد جهود عدد من أهم جهات التقييس المحلية، والجهات المانحة للشهادات، والمكاتب الاستشارية المتخصصة.

المجالات التي تغطيها:

- سلامة وصحة العاملين
- ظروف العمل داخل المنظمة
- تحديد المخاطر ووضع الضوابط الخاصة بإدارتها
- الأمراض والحوادث المتعلقة بالعمل بهدف تخفيض التكاليف والغياب.
- مشاركة وتحفيز العاملين من خلال توفير ظروف عمل أفضل وأأمن.
- إبراز أنشطة التوافق أمام العملاء والموردين

المعايير البيئية في قطاع النسيج

المفوضية الأوربية والنظام المتكامل للتحكم في التلوث والحد من آثاره (IPPC)

من أجل التحكم في جزء هام من مستويات التلوث الكلية الناتجة عن عمليات الانتاج الصناعي في أوروبا، قام الاتحاد الأوربي بوضع نظام متكامل للتحكم في التلوث والحد من آثاره عام 1996 بهدف تقليص مستويات التلوث من مختلف المصادر الصناعية في كافة أنحاء الاتحاد.

المجالات التي يغطيها:

يرتكز هذا النظام على أربعة مبادئ كما يلي:

- الأسلوب المتكامل: حيث يجب أن تأخذ عملية إصدار التصاريح في الاعتبار الأداء البيئي الكلي للمنشأة، مثل: الانبعاثات الناتجة في الهواء، والمياه، والأرض، والنفايات، واستخدام المواد الخام، وكفاءة استخدام الطاقة، والضوضاء، ومنع الحوادث، واستعادة الموقع عند غلقه. ويهدف هذا النظام إلى التأكد من توفير مستوى عال من حماية البيئة.
- أفضل الأساليب المتاحة: لابد وأن تعتمد التصاريح على وثائق مرجعيات أفضل الأساليب المتاحة كما تم تعريفها في النظام المتكامل للاتحاد الأوربي، فضلا عن مساعدة الجهات المانحة للتراخيص، والشركات على تحديد أفضل الاساليب، حيث ينظم الاتحاد الأوربي عمليات تبادل المعلومات بين الخبراء من الدول الأعضاء والصناعة والمنظمات البيئية.
- المرونة: يشتمل هذا النظام على مجموعة عناصر تتسم بالمرونة بما يسمح للجهات المانحة للتراخيص بتحديد ظروف إصدار تلك التراخيص مع أخذ ما يلي في الاعتبار: (أ) الخصائص الفنية للتركيب؛ (ب) موقعها الجغرافي؛ (ج) والظروف البيئية المحلية.

- مشاركة الناس: يضمن هذا النظام أن للناس الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار وموافاتهم بنتائجها وذلك من خلال: (أ) الاطلاع على طلبات الحصول على التراخيص لإبداء الرأى فيها؛ (ب) التراخيص؛ (ج) نتائج متابعة إصدار التراخيص؛ (د) السجل الأوربي للانبعاثات والتلوث

الأيزو 14000

نبذة مختصرة

تتناول المواصفة العديد من جوانب الإدارة البيئية، حيث توفر أدوات عملية للشركات والمنظمات التي ترغب في تحديد أثرها البيئي والتحكم فيه، علاوة على تحسين أدائها البيئي بشكل مستمر. وتركز مواصفتي 14001:2004 ، و14004:2004 على نظم الإدارة البيئية، بينما تركز المواصفات الأخرى على جوانب بيئية محددة مثل تحليل دورة الحياة، والتواصل والمراجعة.

المجالات التي تغطيها:

- نظام الإدارة البيئية: عن طريق إرشادات للتنفيذ المرحلي لنظام الإدارة البيئية بما فيها استخدام تقييم الأداء البيئي (14001، و14004).
- تقييم دورة الحياة: وصف الأداء البيئي للمنتجات وترتيب الجوانب البيئية من حيث الأولوية (14040).
- التصميم البيئي: دمج الجوانب البيئية في تصميم المنتجات وتحسين الأداء البيئي للمنتجات (14062)
- التواصل البيئي: التواصل بشأن الأداء البيئي وإتاحة المعلومات حول العلامات البيئية والجوانب البيئية للمنتجات (14020)
- تقييم الأداء البيئي: متابعة الأداء البيئي والتقييم (14030)

- أداء نظام المتابعة: معلومات حول أداء نظام الإدارة البيئية (14010)

الانتاج الأنظف طبقا للأمم المتحدة

نبذة مختصرة

يعرض البرنامج البيئي للأمم المتحدة تعريفا للانتاج الأنظف على أنه"التطبيق المستمر للاستراتيجية البيئية الوقائية المتكاملة على العمليات، والمنتجات والخدمات بهدف رفع الكفاءة وتقليل المخاطر على الإنسان والبيئة، كما يمكن تطبيق مفهوم الإنتاج الأنظف على العمليات المستخدمة في أى صناعة، وحتى على المنتجات ذاتها فضلا عن مختلف الخدمات المقدمة إلى المجتمع." الخلاصة أن هذا المفهوم ينتهج أسلوب وقائي فيما يتعلق بالإدارة البيئية.

المجالات التي يغطيها:

ينطوي تنفيذ مفهوم الإنتاج الأنظف على ما يلي:

- الترتيب الداخلي الجيد للشركة: من خلال وضع إجراءات لمنع التسريبات المحتملة، علاوة على تطبيق الممارسات والإجراءات الجيدة المتعلقة بعمليات التشغيل والصيانة.
- تغير المواد الخام: استبدال المواد الخطرة أو غير المتجددة بأخرى أقل خطرا أو تتمتع بخاصية التجدد، أو بمواد تتمتع بفترة خدمة أطول.
- تحكم أفضل في العمليات: من خلال تعديل إجراءات العمل، وتعليمات تشغيل الماكينات، وسجلات عمليات التشغيل لتحقق معدل كفاءة أعلى مع تقليل النفايات والانبعاثات.
- تعديل المعدات: من خلال تعديل معدات الإنتاج لتحقق معدلات كفاءة أعلى مع تقليل نسبة النفايات والانبعاثات.

- تغيير التكنولوجيا: استبدال التكنولوجيا وتسلسل عمليات التشغيل والمسارات الصناعية بهدف تقليص معدلات الفاقد والانبعاثات أثناء عمليات الانتاج.
- إعادة استخدام المخلفات: عن طريق استحداث طرق لاعادة استخدام المخلفات في نفس العملية، أو لأغراض استخدامات أخرى داخل الشركة.
- إنتاج المنتجات الثانوية: تحويل المخلفات المهملة إلى مواد يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها لتطبيق آخر خارج الشركة.
- تعديل المنتجات: تعديل خصائص المنتجات بهدف تقليل الآثار البيئية أثناء استخدامها أو بعده، أو لتقليص الآثار البيئية لانتاجها.

العلامة البيئية الأوربية

نبذة مختصرة

تم وضع العلامة البيئية الأوربية عام 1992 كنظام اعتماد يهدف إلى مساعدة المستهلكين الأوربيين في التمييز بين المنتجات والخدمات من النواحي البيئية، حيث يتم فحص كافة المنتجات التي تحمل العلامة البيئية "الزهرة" بمعرفة أجهزة مستقلة لتحقيق التوافق مع المعايير البيئية الصارمة. وتنطوي العلامة البيئية الأوربية على مجموعة من المعايير البيئية ومعايير الأداء تهدف إلى الحكم على المنتجات، وتحصل هذه المنتجات على هذه العلامة فقط إذا كانت مستوفية لهذه المعايير.

المجالات التي تغطيها:

تأخذ المعايير البيئية للعلامة الأوربية في اعتبارها كافة الجوانب المتعلقة بدورة حياة المنتج، بداية من عملية الانتاج والاستخدام، وحتى التخلص منها تدريجيا. وقد تم وضع المعايير لتغطي ما يلي:

- الأكريليك، وبوليمايد، والبوليستر، والبولي بروبالين
- إليستان
- القطن وغيره من الألياف
- الكتان وغيره من الألياف مثل القنب والألياف النباتية
- الصوف الدهني من الأغنام والجمال والالبكه والماعز
- المنتجات (biocidal) ، و(biostatic)
- المنظفات، ومنعمات الالياف، والعوامل الأخرى
- عوامل التبييض
- الصبغات
- العوامل المساعدة وعوامل التشطيب
- العوامل المقاومة للحريق
- البطانات، والطبقات الخارجية
- استخدامات الطاقة والمياه
- عمليات التخلص من المياه الفاقدة عن طريق المعالجة الجافة.

نظام اختبار واعتماد المنتجات النسيجية (OEKO – TEX Standard 100)

نبذة مختصرة

يعتبر نظام "انتاج النسيج المستدام" طبقا لهذه المواصفة بمثابة نظام اعتماد للعلامات التجارية وشركات التجزئة والمصنعين من سلسلة انتاج النسيج الذين يرغبون في توصيل انجازاتهم المتعلقة بالانتاج المستدام إلى الناس بأسلوب شفاف وواضح يتسم بالمصداقية. نظام الاعتماد متاح لكافة الشركات وكافة مراحل التشغيل بدءا من انتاج الالياف، ومصانع الغزل والنسيج والحياكة، وانتهاءا بمصانع التشطيب ومصنعي عناصر الملابس الجاهزة.

المجالات التي تغطيها:

يعد نظام اختبار واعتماد المنتجات النسيجية ملزما على المستوى الدولي حيث تعتمد معايير الاختبار الخاصة به على محددات مثبتة علميا ويتم مراجعتها وتحديثها سنويا طبقا لأحدث التشريعات والبحوث، حيث تتضمن ما يلي:

- المواد غير القانونية مثل الألوان المسرطنة
- المواد المسموح بها قانونا مثل الفورمالدهايد، والمعادن الثقيلة أو البنتاكلوروفينول.
- المواد المضرة للصحة ولكن لم يصدر بشأنها تشريع أو تم حظرها مثل المبيدات الحشرية والصبغات المسببة للحساسية أو المكونات الكيماوية
- المحددات الأخرى مثل سرعة اللون، والقيم غير الضارة بالجلد التي من شأنها حماية صحة المستهلك.

الميثاق العالمي للأمم المتحدة

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

نبذه مختصرة

الاتفاق العالمي إطار يسمح للمؤسسات التجارية الملتزمة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها مع عشرة مبادئ مقبولة عالميا في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وتتشاطر الشركات التي تنضم إلى الاتفاق الاعتقاد بأن انطلاق ممارسات الأعمال التجارية من مبادئ عالمية يسهم في إقامة سوق عالمية أكثر استقرارا وإنصافا وشمولا ويساعد في بناء مجتمعات تعيش في رخاء وازدهار.

ولما كانت التحديات والفرص المجتمعية والسياسية والاقتصادية التي تحدث داخليا أو فى أو في أى منطقة أخرى تؤثر على الشركات أكثر مما كانت عليه في الماضي، نجد ان العديد من الشركات تدرك الحاجة إلى التعاون والمشاركة مع الحكومات والمجتمع المدني والعمال والأمم المتحدة.

وينعكس هذا الفهم المتنامي في النمو السريع لاتفاق الأمم المتحدة باشتراك ما يزيد عن 10000 شركة ومنظمة وغيرهم من الأطراف المعنية من أكثر من 130 دولة حيث يعتبر الاتفاق بمثابة أكبر مبادرة طوعية في مجال مسؤولية الشركات في العالم.

ويعد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي يعتمده رؤساء الشركات بمثابة إطار عملي لإعداد وتنفيذ ممارسات وسياسات الاستدامة والافصاح عنها بما يمنح المشاركين رؤية واسعة تتعلق بأدوات الإدارة، والموارد، وهي جميعا عناصر تم تصميمها للمساعدة في تقدم نماذج وأسواق الأعمال المستدامة.

المجالات التي يغطيها:

والاتفاق العالمي مبادرة ذات طابع طوعي بحت، وله هدفان هما:

- تعميم المبادئ العشرة في أنشطة المؤسسات التجارية في أنحاء العالم كافة حول:
  - حقوق الإنسان
  - حقوق العمال
  - البيئة
  - النزاهة ومكافحة الفساد
- التحفيز على العمل من أجل دعم أهداف الأمم المتحدة
- مساعدة الشركات في تعديل عملياتها بما يتفق مع احترام المبادئ الاربعة سالفة الذكر

المجلس العالمي للتنمية المستدامة

نبذة مختصرة

المجلس عبارة عن ائتلاف من 180 شركة دولية تشترك في قناعتها بأن السعى الدؤوب لتحقيق التنمية المستدامة يعتبر شيئا جيدا للشركات، لأن وجود هذه الشركات جيد لتحقيق التنمية المستدامة.

وتركز مهمة المجلس على تقديم نموذج لريادة الأعمال كمحفز على إحداث التغيير نحو التنمية المستدامة، فضلا عن دعم تراخيص الشركات الخاصة بالتشغيل والابتكار والنمو في ظل عالم يتشكل من خلال قضايا التنمية المستدامة.

المجالات التي يغطيها:

- ريادة الأعمال: كي تصبح الشركة رائدة في مجال الدفاع عن التنمية المستدامة
- وضع السياسات: المساعدة في وضع السياسات التي توفر ظروف الإطار الضروري لمساهمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة.
- دراسة الحالة: بهدف إعداد دراسات الحالة والترويج لها لتحقيق التنمية المستدامة
- افضل الممارسات: لإبراز مساهمات الشركة في التنمية المستدامة ، وتبادل افضل الخبرات والممارسات بين الأعضاء
- الانتشار على المستوى العالمي: للمساهمة في المستقبل المستدام للامم النامية ، والأمم التي تمر بمرحلة انتقالية.

إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للشركات متعددة الجنسيات

نبذة مختصرة

عبارة عن مجموعة من التوصيات المتعلقة بسلوك الشركات التي يلتزم بها 44 حكومة تمثل كافة المناطق على مستوى العالم والتي تبلغ نسبة استثماراتها الأجنبية المباشرة حوالي 85% من إجمالي الاستثمارات والتي تعمل على تشجيع شركاتها على مراعاة ما يقومون به من عمليات انتاجية.

المجالات التي تغطيها:

- الإفصاح عن المعلومات
- التشغيل والعلاقات الصناعية
- إخطارات التغيير في الوضع القانوني، مثل حالات غلق الشركات

- البيئة
- مكافحة الرشوة
- اهتمامات المستهلك
- العلم والتكنولوجيا
- المنافسة والنظم الضريبية

الايزو 26000

نبذة مختصرة

توفر المواصفة الإرشادات المتعلقة بكيفية عمل الشركات والمنظمات باسلوب مسؤول مجتمعيا، وبطريقة أخلاقية وشفافة من شانها المساهمة في تحسين صحة الناس ورخاء المجتمع.

وتقدم مواصفة الأيزو 26000:2010 إطار من الإرشادات فقط وليس نظام إدارة وبالتالي لا يصدر لها شهادات اعتماد. فالمواصفة تساعد على توضيح مفهوم المسؤولية المجتمعية، كما تساعد الشركات والمنظمات على ترجمة المبادئ إلى أعمال فعالة، فضلا عن تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية على المستوى العالمي. وتنطبق المواصفة على كافة أنواع المنظمات بغض النظر عن حجمها أو أنشطتها أو موقعها.

وقد تم إصدار المواصفة عام 2010 عقب 5 سنوات من المفاوضات بين العديد من الأطراف المعنية المختلفة على مستوى العالم، ضمت ممثلين عن الحكومات، والجمعيات الأهلية، والصناعة، ومجموعات المستهلكين، والمنظمات العمالية حول العالم.

المجالات التي تغطيها:

تعرض المواصفة مجموعة من الإرشادات المتعلقة بالسلوك المسؤول مجتمعيا، والأنشطة المقترحة مع الأطراف المعنية، حيث تغطي الموضوعات الأساسية التالية:

- حقوق الإنسان
- الممارسات العمالية
- البيئة
- ممارسات التشغيل العادلة
- قضايا المستهلك

مشاركة المجتمع

المبادرة العالمية لإعداد التقارير

نبذة مختصرة

هي منظمة غير هادفة للربح تعمل على تشجيع المسؤولية الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، حيث توفر لجميع الشركات والمنظمات إطار متكامل لإعداد تقارير الاستدامة واسع الاستخدام على مستوى العالم.

وقد اضطلعت المبادرة بدور الريادة وقامت بإعداد إطار شامل لإعداد تقارير الاستدامة، حيث يسمح هذا الإطار لكافة المنظمات بقياس ادائها الاقتصادي والبيئي والمجتمعي وإعداد تقرير بشأنه.

إن إطار إعداد التقارير الذي يشتمل على إرشادات إعداد التقارير، والإرشادات القطاعية، وغيرها من الموارد يسمح بالإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، ومعلومات الحوكمة بشفافية أكبر، مما يساعد على بناء ثقة الأطراف المعنية في تلك المنظمة فضلا عن مزايا كثيرة أخرى. وهناك آلاف المنظمات من جميع الأحجام والقطاعات التي تستخدم إطار المبادرة العالمية بهدف فهم أدائها بشأن الاستدامة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.

وتعتبر المبادرة العالمية لإعداد التقارير بمثابة منظمة متعددة الأطراف المعنية وتعتمد في عملها على شبكة عمل واسعة، وتقع أمانتها العامة في أمستردام هولندا، وهي تعمل بمثابة الجهة المنسقة لأنشطة الشركاء داخل شبكة العمل، في حين أن المبادرة لديها مكاتب إقليمية في كل من استراليا، والبرازيل، والصين، والهند، والولايات المتحدة، وتضم شبكة عملها العالمية أكثر من 600 منظمة كأطراف معنية، علاوة على 30000 شخص ممثلين عن مختلف القطاعات والدوائر.

كما تتمتع المبادرة بعدد من الشراكات الاستراتيجية مع البرنامج البيئي للامم المتحدة، والاتفاق العالمي للامم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة العالمية للتقييس وغيرها.

وقد تم إعداد الإرشادات بمعرفة الخبراء الأعضاء في شبكة عملها، فضلا عن مجموعات العمل الدولية، ومشاركة الأطراف المعنية، والتشاور مع الافراد والمجموعات على مستوى العالم.

المجالات التي تغطيها:

- إرشادات إعداد تقارير الاستدامة
- الملاحق القطاعية التكميلية، بما فيها الملاحق الخاصة بكل قطاع منها النسيج، والملابس، والبضائع الترفيهية، بما يوضح مدى علاقتها بالجوانب التالية:
    - الجوانب البيئية مثل استخدام الطاقة، والمواد، والمياه وإدارة النفايات الكيميائية ومسؤولية المنتج.
    - تقييم دورة الحياة، وفاعلية عمليات الانتاج

- ظروف العمال وحقوقهم، منها على سبيل المثال السلامة والصحة المهنية، ومخاطر الاتجار في البشر، والقضايا المتعلقة بالتزام مودري العمالة.
- إدارة سلسلة التوريد المسؤولة

- البروتوكولات الفنية.

ملحق 3: استطلاع رأى الشركات

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوعات وفرص متعلقة بصناعة النسيج في مصر، فضلا عن وضع استراتيجية مستدامة على كل من المستويين الكلي والجزئي مما يعزز من تنافسية هذا القطاع محليا وعالميا علاوة على تنميته ونموه المستدام.

ويهدف الاستبيان إلى تقييم الوضع الحالي من حيث التوعية وتطبيق مسؤولية الشركات في هذا القطاع.

عام	نعم	لا
1- ما هو مفهومك لمسؤولية الشركات؟ 2- هل تقوم بدمج المبادئ البيئية والمجتمعية ومبادئ الحوكمة في عملك؟ 3- هل هناك استراتيجية لمسؤولية الشركات؟ - إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، فكيف يتم دمجها؟ - إذا كانت الإجابة بـ"لا"، فهل أنت مهتم بدمجها؟ إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، أجب على الأسئلة من 4-7، وإذا كانت بـ "لا"، فأجب على السؤال 8. 4- هل يوجد شخص مسؤول عن تعزيز وإدارة مسؤولية الشركة؟ 5- هل توجد برامج للتقدير أو المكافآت لتشجيع العاملين على تطبيق ممارسات مسؤولية الشركات؟ 6- هل انضمت الشركة إلى أى مبادرات لتحسين وتعزيز التوافق مع مسؤولية الشركات أو للحصول على الاعتماد (على سبيل المثال: الاتفاق العالمي		

للأمم المتحدة...إلخ) 7- هل توعي الشركة موظفيها بمفهوم المسؤولية المجتمعية لشركات؟ 8- ما هي التحديات والفرص؟ - المجتمعية - البيئية 9- هل تعتقد في أن دمج المبادئ المجتمعية، والبيئية ومبادئ الحوكمة في استراتيجية عملك ستؤدي إلى زيادة قدرات الشركة الانتاجية والابتكارية؟ 10- لأى عنصر من العناصر التالية ستعطي الأولوية: - الحوكمة - حقوق الانسان - حقوق العمال - البيئة - المجتمع - سلسلة القيمة - رضاء المستهلك - الصحة والسلامة المهنية 11- هل توجد أى نظم إدارة للتأكد من التوافق؟ (ISO9000، ISO14000، ISO26000، SA8000، HACCP إلخ...) - إذا كانت الإجابة بـ"لا"، فهل تخطط للحصول على أحد هذه الأنظمة؟		

12- هل توجد أية سياسات أو مبادئ استرشادية التي تضع معايير أعلى من تلك التي يتطلبها القانون؟ (أكواد، أو مبادئ، أو علامات تجارية، أو جمعيات، ....إلخ) - إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، فأجب على الأسئلة من 13-15، وإذا كانت بـ"لا"، فاذهب إلى السؤال 16 مباشرة. 13- ما هي هذه السياسات والمبادئ الاسترشادية؟ 14- ما هو عدد المرات التي تقوم فيها الإدارة بمراجعة مدى كفاءة وفاعلية سياسات وإجراءات الشركة علاوة على نتائج الأداء؟ 15- كيف تقوم الشركة بتوصيل السياسات والإجراءات الأساسية إلى العاملين؟		

القوانين واللوائح

16- هل سبق وأن دفعت غرامة نتيجة لعدم التوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بكل من: - المطافئ - قانون العمل (ساعات العمل، والأجور، وعمالة الأطفال، وساعات العمل الإضافية ..إلخ) - التأمينات الاجتماعية - الصحة العامة - قانون إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة		

الحوار مع الأطراف المعنية وتقارير أداء مسؤولية الشركات

17- هل تشترك الشركى مع الأطراف المعنية في تطوير أداء العمل بشكل رسمي ومنتظم؟ وهل توجد طريقة منهجية لهذه المشاركة؟ 18- هل تقوم الشركة بوضع مخطط للأطراف المعنية وترتيبهم من حيث الأهمية؟ 19- إذا كانت الشركة تقوم بأنشطة المسؤولية المجتمعية... فهل تقوم بسؤال الأطراف المعنية بشكل دوري عن كيفية تحسين أداؤها من ناحية قضايا المجتمع والبيئة أو أيهما؟		

مكان العمل

20- هل يوجد بالشركة سياسات وإجراءات للصحة والسلامة المهنية؟ 21- هل يوجد مسؤول عن الصحة والسلامة في مواقع الانتاج أو المباني التي تحوي مكاتب الموظفين؟ 22- هل يوجد بالشركة نظام لاكتشاف وتجنب أى تهديدات محتملة على صحة وسلامة العاملين والتعامل معها إن وجدت؟ 23- هل يحصل العمال على تدريبا دوريا وموثقا على إجراءات الصحة والسلامة؟ 24- هل لديك تدريبا وخططا لمكافحة الحرائق؟ 25- هل لديك نظام لكشف الدخان، وإنذار ضد الحرائق ونظام آلي لإطفاء الحرائق؟ 26- هل لديك خزان للمياه للاستخدام في حالة حدوث حريق؟ 27- هل يوجد اتحاد مستقل لتمثيل العمال لديك؟ وإذا كانت الاجابة بـ"نعم"، فهل يوجد		

اتفاق جماعي؟ وإذا كانت الإجابة بـ "لا"، فهل هناك لجان أو تجمعات عمالية أو ما شابهها من طرق التفاوض مع الإدارة؟ 28- هل يوجد بالشركة إجراءات تؤكد أن الإدارة تستجيب لمخاوف العمال (إجراءات التظلم)؟ 29- هل للعاملين الحق في تقديم شكوى دون توقيع؟ وهل يوجد بالشركة ما يضمن أن هذا الإجراء يتم بشكل فعال؟ 30- هل لديك سياسات أو إجراءات موثقة لضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز؟ 31- هل لديك إجراءات انضباطية موثقة؟ وهل تتبع قوانين العمل؟ 32- هل تقل ساعات العمل عن 48 ساعة في الأسبوع أو تقل /تتساوى مع الحد الأقصى لساعات العمل طبقا للقانون؟ 33- هل تعطي عمالك ساعة للراحة خلال يوم العمل؟ 34- هل يتم دفع أجر ساعات العمل الإضافية كعلاوة كما بين قانون العمل؟ 35- هل تدفع الشركة للعمال الحد الأدنى للأجور؟ أم يتم دفع أجر متفق عليه من قبل الاتحاد العمالي؟ من فضلك اذكر تفصيلا ما هو الحد الأدنى للأجور؟ 36- هل تشتمل سياسة الشركة على بعض المزايا والبدلات أو البرامج لمساعدة موظفيها اجتماعيا؟ (على سبيل المثال، منحة الزواج، المواليد الجدد، التعليم، إلخ...) 37- هل سبق وأن دفعت غرامة بسبب عدم التوافق مع القوانين واللوائح المتعلقة بتقديم واستخدام المنتجات والخدمات؟ أو ايهما؟ 38- هل لديك سياسات ومبادئ استرشادية مسؤولة عن التسويق العادل لمنتجاتك أو		

خدماتك أو كليهما؟ 39- بالإضافة إلى الالتزام بالقانون، هل لديك مبادرات للمخاطر المحتملة بيئيا وصحيا وأمنيا والتي تنشأ من استخدام منتجاتك أو خدماتك أو كليهما؟ 40- هل تسوق لأى من المنتجات لقيمتها البيئية أو لمنافعها المجتمعية؟ 41- هل الشركة تابعة لشركة متعددة الجنسيات أو أى سلسلة شركات توريد نسيج أجنبية؟ أو أيهما؟ (العلامات التجارية الخاصة بالمستهلك، أو حملات التوعية) 42- ما هى القضايا المجتمعية أو البيئية أو كليهما التي تقوم بتطبيقها؟ 43- هل يجب أن تتوافق الشركة مع أى نوع من المعايير البيئية أو النسيجية؟ 44- هل يجب أن يتم فحص شركتك من قبل المشتري أو المستورد؟ 45- هل يجب أن تكون حاصلا على شهادة تؤهلك أن تكون جزء من سلسلة موردين؟		

شركاء العمل/ الموردين

46- هل توجد بالشركة إجراءات مناسبة لتقييم واختيار الموردين والمقاولين من الباطن طبقا لأدائهم المجتمعي والبيئي؟ 47- هل تشترك مع الموردين أو شركاء العمل لتشجيعهم على تطبيق معايير متعلقة بحقوق العمال وحقوق الإنسان والبيئة؟ 48- هل لديك سياسات لمكافحة الرشوة والفساد أو أيهما فيما يخص شركاء العمل والموردين؟		

49- هل تقدم شركتك آلية "الإنذار المبكر"؟ (طرق خاصة بشركاء العمل وغيرهم للابلاغ عن حالات الرشوة والفساد)		

البيئة

50- هل لديك طيرقة للحصول على انتاج أنظف؟ (تطبيقا للمبادئ الأربعة) (المنع ، والحد ، وإعادة استخدام المعدات، وإعادة تدوير الورق) 51- ما هى الفرص المحتملة نتيجة تطبيق الإنتاج الأنظف؟ 52- ما هى تحديات الانتاج الأنظف؟ 53- هل سبق أن دفعت غرامة لعدم التوافق مع قانون البيئة؟ 54- هل لديك سجل بيئي؟ 55- هل لديك سياسة بيئية في الشركة؟ 56- هل لديك بالشركة سياسة لإدارة المخلفات أو الموارد أو كليهما؟ 57- ما هى المشكلات البيئية التي تواجهها؟ (الضوضاء، أو الانبعاثات الغازية، أو معالجة الفاقد من المياه في الصناعة، أو الغبار، أو التخلص من المخلفات والكيماويات، والسموم ومخاطرها، أو غيرها) 58- هل لديك في الشركة نظم لتأكيد كفاءة استخدام الموارد؟ مثل استهلاك الطاقة أو المياه؟ 59- ما هي عمليات الانتاج والنظم والوسائل التكنولوجية المتواجدة بالشركة لضمان		

الاستخدام الفعال للموارد؟ 60- هل هناك أى خطط فاعلة لتقليل الفاقد من المياه؟ أو (محطات لمعالجة المياه) 61- هل هناك خطط عمل لتخفيض الانبعاث الحراري؟ 62- هل هناك خطط عمل للتقليل من المخلفات؟ 63- هل توجد نظم لمعالجة المخلفات أو التخلص الملائم منها؟ 64- هل تتعامل مع الكيماويات أو لديك مخلفات سامة؟ إذا كانت الاجابة بـ"نعم"، أجب على الأسئلة من 58 إلى 61، أما إذا كانت الإجابة بـ"لا"، فأجب على السؤال رقم 62 (sic) 65- هل لديك نظم لمعالجة المخلفات أو التخلص الملائم من الخطير منها؟ 66- هل لديك في الشركة تدابير أمنية لتفادي التسريب والبقع وحرائق المخازن ومعالجة الكيماويات في حالاتها السائلة والصلبة والغازية (إن وجد)؟ 67- هل تم تدريب العاملين على تخزين ومعالجة المواد الكيماوية والتخلص منها؟ 68- هل توجد نظم لمعالجة المخلفات السامة والتخلص المناسب منها؟ 69- هل توجد خطط عمل في الشركة لتخفيض استهلاك الطاقة؟ إذا كانت الإجابة بـ"لا"، فهل تم التفكير في وضع خطة عمل بالشركة لتخفيض استهلاك الطاقة؟ وما هي؟ 70- هل لديك تدابير بالشركة لتشجيع العاملين على إعادة استخدام المعدات وإعادة تدوير الورق وتخفيض استهلاك وترشيد استخدام الكهرباء وتقليص سفريات العمل؟ 71- هل لديك نظم لتخفيض الضوضاء داخل المصنع؟ 72- هل توجد بالشركة تدابير لتخفيض الارتباك المروري والضوضاء المتعلقة بالانتقال من		

المصنع وإليه؟ 73- ما هي المعايير الدولية والمحلية، أو الأكواد الداخلية التي تتوافق مع الشركة؟ 74- هل تتخذ أى تدابير لحماية التنوع البيئي؟ 75- ما هى أنواع الملابس أو الأدوات الوقائية التي توفرها للعاملين إن وجدت؟		

المجتمع

76- هل تقوم الشركة بأى دور فعال في تناول الموضوعات الرئيسية التي تؤثر على هذا القطاع من حيث السياسات العامة ومجموعات الضغط؟ 77- هل لديك أنشطة خيرية/مبادرات مجتمعية؟ أو ايهما؟ 78- هل تقدم الشركة أية مساهمات وقتية أو عينية؟ (مثل المنتجات، واستخدام المقرات لدعم المجتمع المحلي) 79- هل تقوم بعمل استثمارات مجتمعية طويلة المدى؟ (كدعم التعليم، والصحة،والبيئة) 80- هل وضعت الشركة معايير لاختيار المشروعات المجتمعية لدعمها؟ 81- هل تنفذ الشركة مبادرات مجتمعية تتعلق بأنشطتها الأساسية؟ أم أنها أنشطة وقتية فقط؟ 82- هل تعطي فرصة للموظفين للمشاركة في المبادرات المجتمعية التي تقوم بها الشركة وتشجعهم على التطوع لخدمة المجتمع؟ 83- هل لديك في الشركة نظم لقياس تأثير وفاعلية الانشطة المجتمعية لشركتك؟		

ملحق (4): تفاصيل الكيانات المشاركة في الدراسة

الشركات العاملة في المراحل الأربع الخاصة بصناعة النسيج

الغزل:

(1) الشركة المصرية للغزل والنسيج (كبيرة)

محمد وهبي – المدير الإداري

مدينة السادات

الغزل

Email: m.wahby@egyptianspinning.com

(2) سالمكو (كبيرة)

فاروق سالم – مالك الشركة ورئيسها

مدينة العاشر من رمضان

غزل ونسيج وتصنيع النسيج وصباغة وتشطيب الملابس

http:/www.salemmeg.com

(3) ألفاتكس (متوسطة)

طلال عبد الدايم – صاحب الشركة ورئيسها

مدينة العاشر من رمضان

الغزل

Email: alphatexegypt@gmail.com

(4) نورتكس (صغيرة)

طاهر نور الدين – صاحب الشركة ورئيسها

مدينة العاشر من رمضان

الغزل

Email: taha.nournassar@yahoo.com

النسيج

(5) مرشدي تكس (كبيرة)

محمد مرشدي رئيس الشركة

مدينة العبور

Email: morshedytex@gmail.com

(6) نون تكس(متوسطة)

ياسر نونو – مدير الانتاج

مدينة العاشر من رمضان

Email: ynounou@nounoutex.com

(7) إخوان بشير لصناعة النسيج (صغيرة)

محمد فهمي بشير – صاحب الشركة ورئيسها

مدينة العاشر من رمضان

Email: mfbeshir@yahoo.com

(8) راتكس (صغيرة)

محمد راقم – صاحب الشركة ورئيسها

المطرية

Email: king_rakem@hotmail.com

الطباعة والصباغة والتشطيب

(9) نديم للطباعة (متوسطة)

كريم شوشه – رئيس الشركة

بلبيس

karimshousha@link.net

(10) مودرن كوبا

محمد الحسيني – رئيس الشركة

مدينة العبور

(11) شركة كبيرة (تفضل عدم ذكر اسمها)

(12) أمير الوطنية (صغيرة)

أمير البدراوي (رئيس الشركة)

مدينة العاشر من رمضان

الملابس الجاهزة

(13) كابو (كبيرة)

عمرو الشربيني – رئيس مجلس الإدارة

الاسكندرية

Email: amr:amr@aa-holding.com

(14) شركة التجارة العالمية

محمد قاسم – رئيس مجلس الإدارة

مدينة السادس من أكتوبر

Email: kassem@wtc-egypt.com

(15) تريكو الصياد (كبيرة)

محمد الصياد رئيس الشركة

مدينة المحلة الكبرى

Email: Mohamed.elsaiad@elsaiad.com

(16) بيرفكت اسبيننج تكستايل (متوسطة)

وائل أولامه (رئيس الشركة)

مدينة السادات

Email: wael.olama@perfect-textiles.com

(17) الأنوار الجديدة

محمد عبد القادر محمد رئيس الشركة

مدينة العبور

(18) بشارة لصناعة النسيج (BTM)

عادل عيسى – مدير الشركة

مدينة العاشر من رمضان

الجهات القانونية

(1) الغرفة المصرية للصناعات النسيجية

محمد المرشدي (رئيس الغرفة)

Email: morshedytex@gmail.com

خالد البحيري المدير التنفيذي

Email: kbehairy@fei.org.eg

(2) الهيئة المصرية للمواصفات والجودة

حسن عبد المجيد رئيس الهيئة

أحمد بسيوني

(3) هيئة التنمية الصناعية

محمود الجرف رئيسا

(4) هيئة الرقابة الصناعية – وزارة الصناعة والتجارة

منى عبد العظيم المدير التنفيذي

(5) مكتب الالتزام البيئي

أحمد كمال المدير التنفيذي

akamal@eco-fei.net

(6) المجلس التصديري للنسيج

محمد عشره رئيسا

(7) المجلس التصديري للملابس الجاهزة

محمد قاسم رئيسا

m.kassem@mgec-egypt.net

الجمعيات الأهلية

(1) أمناء البيئة

مالك عبد الهادي (مدينة العاشر من رمضان)

(2) الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة

مجدي سيدهم القاهرة

info@eacdonline.net

(3) المكتب العربي للشباب والبيئة

د/عماد الدين عدلي

القاهرة

aoye@link.net

المصادر

1. http://www.imc-egypt.org/sectextiles.asp
2. http://www.gafi.gov.eg/content/invsectorsdocs/Textilesvalueproposition.pdf
3. Economic Research Division, 2011 Sector Survey, Bank of Alexandria
4. SEAM Project, Textile Sector Report, Egyptian Environmental Affairs Agency